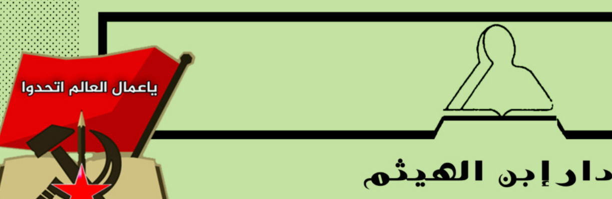
عبد الرزاق الهمّامي

تونس
من انتفاضة الفلاحين 1864 الى الاستعباد المالي



دار إبن الهيثم

تونس

من إنتفاضة الفلاحين 1864

إلى الإستعباد المالي

عبد الـــرزاق الهمّــــامي

تـونس
من إنتفاضة الفلاحين 1864
إلى الإستعباد المالي

دار إبن الهيثم للنشر

مدخل

تعتبر الفترة التاريخية الواقعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فترة هامة في تاريخ القطر التونسي. وهي فترة غنية بالاحداث والوقائع الصالحة كمادة للبحث الاقتصادى والاجتماعي لفهم طبيعة المجتمع وطبيعة علاقات الانتاج السائدة فيه، وسبب التدهور الذي أصاب القوى المنتجة، وانعكاسات ذلك التأخر ودور مختلف القوى الداخلية والخارجية في بلورته وتوطيده أو مواجهته، وليس من باب الصدفة أن وقع الجمع بين الدراسة الاولى في هذا الكتاب والمتمثلة في تحليل أحداث انتفاضة 1864 الفلاحية، والدراسة الثانية المتعلقة بتحليل فترة حكم خيرالدين في سبعينيات القرن الماضي (في فترتي صعوده وانكساره).

ان دراستنا للمادة التاريخية التي يوفرها هذان الحدثان وللوقائع المرافقة لتطور كل منهما تكشف لنا بجلاء الاسباب والعوامل الواقفة وراء كل تلك الأحداث.

ولعل القارىء العادى سيفاجأ بالكثير من الآراء غير المعتادة التي تجانب أو تعاكس ما وقع التعارف عليه من احكام وكأنها في عداد المسلمات سواء أكان الامر متعلقا باحداث الانتفاضة أو بفترة خيرالدين. فنحن لم نكتف بالتركيز على قائد الانتفاضة في حديثنا عنها، ولم

نجعل منه بطلا اسطوريا خلق التاريخ من عدم بل نظرنا اليه ضمن مجمل العوامل الموضوعية والذاتية التي حفت بهذا الحدث الخطير والذي لم يأخذ ما يستحق من عناية الى حد الآن، رغم الكتابات العديدة حوله.

لم نحاول تصوير علي بن غذاهم "بطلا اسطوريا" لاننا لم نؤمن بالدور الاسطورى للفرد في التاريخ كما اننا لم نصوره "جلفا" من "الرعاع" وقاطع طريق متوحش، يحركه الطمع وحده، ويدفعه الغرور الصبياني الى فعل ما فعل وهو المظهر الذى سعت الكتابات الموالية للأسرة الحسينية أن تظهره به في ذلك الوقت. لقد نظرنا اليه كجزء من محيطه العام كافراز لواقع الجماهير التي انتفضت بقيادته. هذه الجماهير المولفة اساسا من الفلاحين الفقراء والمعدمين، والتي كانت تعيش في الريف وتشتغل في اوضاع مادية متدهورة، هذه الجماهير البائسة التي كانت تكدح في اراضي الاقطاعيين الكبار والتي لم تكن تحصل على الكفاف الا بعد الجهد الجهيد، فأتت مضاعفة الضريبة الشخصية لتلهب نار حقدها الطبقي على مستغليها، فهبت تسقط هذا الكابوس الرهيب الذى مثله النظام المتخلف لعلاقات الانتاج الاقطاعية (الخماسة، الرباعة، المساقاة، الايجارات الاقطاعية الباهضة الخ ...) ولتسقط دولة البايات الاقطاعية التي كانت تبتكر الف حيلة وحيلة لتسلخ جلد فلاحي الريف وفقرائه من خلال الحملات المتتالية التي كان ينظمها الملتزمون (الذين كانوا يشترون احتكارات الدولة وضرائبها مقابل مال معجل

للخزينة يستخلصونه أضعافا مضاعفة) وينظمها بايات الأمحال (قادة الجيوش المعدة لاستخلاص الضرائب) المتعاقبون.

ان هذه الاوضاع المتدهورة في الريف كانت في الحقيقة ايذانا بقرب افول الدولة الاقطاعية، وعلامات واضحة على الحالة العقيمة التي باتت عليها علاقات الانتاج الاقطاعية والتأخر الفاحش الذى أصبحت عليه قوى الانتاج المعاقة المعطلة عن الانطلاق والتطور، حتى ان الريف بدأ يعمه الجدب والخراب، وكان لهذا الوضع الذى ترافق مع بداية جنينية لتطور صناعات معينة تطورا محدودا (مثل صناعة الشاشية وغيرها) ولم يكن هذا الوضع خاصا بالقطر التونسي فحسب بل كان عاما تقريبا يشمل شتى أنحاء الوطن العربي مع فروق زمنية محدودة وطبيعية.

وكان يمكن اذن ان يمثل هذا الوضع مدخلا "لعصر جديد"عصر تتطور فيه قوي الانتاج في اتجاه تجاوز العراقيل الاقطاعية، وتعبيراتها السياسية المتمثلة في الدويلات الاقطاعية الموالية بشكل مباشر او غير مباشر للاقطاع التركي ولدولة الباب العالي.

وكان يمكن ان يكون ذلك الانطلاق في اتجاه تطور صناعة وطنية في اطار عملية تحول اقتصادية واجتماعية تقودها طبقة برجوازية فتية تفرض هيمنة علاقات الانتاج الرأسمالية على انقاض الواقع الاقطاعي العاجز المتردى، ولتبني الدولة القومية الموحدة وتضرب بعنف البوابات الاقطاعية لتوسيع السوق وتوحيد الجماهير في مواجهة شاملة ضد قوى

التخلف والقهر والاستبداد على غرار ما حدث في اوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

غير ان ذلك لم يحدث، لم يحدث بالرغم من جرأة الجماهير التي هبت «تطال السماء» كما يقال. فما هو السبب ؟ ولماذا يأبى التاريخ هنا ان يسير على نفس الوتيرة والقوانين التي اتبعها في اوروبا مثلا ؟ ولماذا تفشل كل ارهاصات بناء المجتمع الجديد، وتفشل كل محاولات اسقاط الحكم الباياتي الاقطاعي وتندثر بسرعة سلطة «باي الشعب» بما مثله من معاني. ولماذا يفرض تجديد الثقة في كل مؤسسات الدولة الاقطاعية وفي نظامها الاستغلالي بكل تخلفه القروسطي، وجبروته «الاسيوي» رغم فقدها لكل ثقة شعبية ؟ ان ذلك يرجع الى عدة اسباب شرحناها تفصيلا في باب خاص قيمنا فيه الانتفاضة، غير ان جزءا من هذه الأسباب تحلله دراسة الحدث الثاني المعروضة في الجزء الثاني من الكتاب. هذه الدراسة التي تتناول بالتحليل فترة حكم خيرالدين، اى فترة تحول القطر بالتدريج الى شبه مستعمرة تتحكم في مصيره الدول الاستعمارية الكبرى في ذلك الوقت ممثلة في فرنسا وبريطانيا وايطاليا. وقد بدأ نفوذها يتسرب ويتدعم عبر الانشطة التجارية والمالية والثقافية الى ان استحكم هذا النفوذ وبرزت خلال الانتفاضة كنصير للرجعية الاقطاعية المتداعية وسندا تاريخيا لها. لقد هبت كل الدول الاستعمارية المذكورة لنجدة الباي، وتنافست على اعانته في اخماد الانتفاضة بعد ان استغلتها حتي النهاية للضغط علي الباى والمساومة

معه كما استغلت الأزمة لتورطه في مزيد من التداين للبنوك الاوروبية حتى بات رهينة في يدها ولم تسمح قط بالحسم التاريخي في هذا النظام من قبل الجماهير المنتفضة بل لعلها حافظت عليه محافظة قسرية في أغلب الأحيان. لقد بدا ان الرأسمالية المتجهة نحو التمركز والاحتكار، ونحو تصدير رؤوس الاموال ونحو الاستعمار المالي، والتي كانت في فترة صعودها التحرري عدوا لدودا للاقطاع في بلدانها الأصلية، أصبحت حليفا موضوعيا ودائما للشرائح الاقطاعية المتخلفة في المستعمرات وسندا لها في مواجهة الانتفاضات الجماهيرية التي هي تعبير عن حالة الثورة على تخلف علاقات الانتاج التي تمثلها. كما ان تلك المحاولات هي تعبير عن الثورة على تعطل قوى الانتاج التي باتت حبيسة هذه البنى المتخلفة. وان موقف الرأسمالية الاستعمارية هذا من الدول الاقطاعية في المستعمرات يرتبط بمصالحها التي باتت ترتبط بالهيمنة، وبتقاسم العالم وتحويله الى مورد للخامات والى سوق لترويج منتوجات الدول الاستعمارية، وان أي عملية تاريخية تكون نتيجتها اخراج المستعمرات من وضع التخلف اي من وضع البلدان الاقطاعية الزراعية الفقيرة العاجزة عن استخراج خاماتها وتصنيعها ذاتيا، والعاجزة عن بناء صناعة وطنية تحقق اكتفاءها الذاتي وتحقق بالتالي سيادتها السياسية. إن أي عملية من هذا النوع ستضر بمصالحها ولذلك كانت مواقف الدول الاستعمارية واضحة وكانت على الدوام تلعب دور السند ازاء الكيانات أو على الأقل الاوضاع

الاقطاعية في المستعمرات

ومن هذا المنطلق نفهم سعيها الدؤوب والناجح في تحويل القطر الى مستعمرة مالية تدار من قبل الدول الكبري عبر اللجنة المالية «الكومسيون المالي» الذي لعب خيرالدين دورا هاما فيه.

وفي هذا الاطار كذلك يندرج حكمنا علي خيرالدين الذي لم يرفض جذريا هذا الوضع بل حاول "تلطيفه" وارجاء بعض مظاهره السلبية وتقنين بعض جوانبه الأخرى، ولذلك لم يكن خيرالدين بالنسبة لنا ذلك الوطني الغيور، ولا ذلك الزعيم الفذ الذي نضطرّ لاختلاق الفضائل له، كما أنه لم يكن في نظرنا ذلك العون الذليل المجرد من كل إرادة إزاء القوي الاستمارية بل كان جزءا من واقع اجتماعي، جزءا من شريحة اجتماعية لها مصالحها المتبلورة ضمن مصالح الطبقة الاقطاعية الحاكمة، بكلمة : لقد كان اقطاعيا مستنيرا.

وان اعتمادنا على الوقائع والارقام والتحليل الملموس للواقع الملموس هو الذي نلتمس فيه النجاة من المجانية والاعتباط.

وان منهجنا في ذلك هو تلك القولة الخالدة :

«التاريخ هو العلم الذي نعترف به »

الدراسة الأولى

الإطار التاريخي لأحداث إنتفاضة 1864

الوضع الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي للفترة السابقة للإنتفاضة

1 – الصراع الإستعماري على تونس

بدأ صراع الدول الاستعمارية للإستيلاء على تونس وتحويلها الى مستعمرة تزودها بالمواد الأولية والغذائية وتفتح لها المجال لترويج بضائعها بأغلى الأثمان في وقت مبكّر نسبيّا. ولقد احتدّ هذا الصراع بصورة خاصّة منذ الثلاثينات من القرن الماضي وبالتحديد بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر.

فبمجرد استيلائها على الجزائر صوّبت فرنسا التي بدأت في تكوين امبراطورية استعمارية لها في افريقيا أنظارها نحو تونس ووجهت مطامعها الإستعمارية نحوها وتركزت جهودها على توسيع نفوذها وامتيازاتها في البلاد كخطوة أولى نحو استعمارها. ولقد شدّت تونس انتباه المستعمرين الفرنسين نظرا الى موقعها الإستراتيجي الهام في البحر الأبيض المتوسط ونظرا لقربها من الجزائر وما يمكن أن يترتب عن هذا الجوار من تهديد لمصالح الاستعمار الفرنسي في الجرائر ذلك أن فرنسا التي كانت تواجه انتفاضات الشعب العربي في الجزائر كانت تفضل وجود جار ضعيف راغب في الحفاظ على علاقات ودّية معها على جوار الامبراطورية العثمانية التي كانت تضايقها

بتحالفاتها الأوروبية التي كانت ترفض الإعتراف بالاحتلال الفرنسي للجزائر. لذلك أعلنت فرنسا أن تونس بلد مستقل عن الامبراطورية العثمانية وأنها تتولى الدفاع عن استقلال هذا البلد وذلك لتسهيل عملية استيلائها اللاّحق على البلاد، ولقد تحصلت فرنسا منذ زمن بعيد على امتيازات تضمنتها معاهدات مبرمة مع الباي تقضي باعطاء حق «الأمة الأكثر امتيازا» وفي سنة 1824 امضيت معاهدة تونسية فرنسية جديدة تؤكد الامتيازات السابقة وترسخها وتعطي امتيازات جديدة لفرنسا في ميداني التجارة والقضاء غير أن المعاهدة الأهم والاكثر خطرا على مستقبل البلاد هي تلك التي أبرمها الباي في 9 أوت 1830 (أي بعد الاستيلاء الفرنسي على الجزائرمباشرة) مع جيرانه الجدد والتي تمنح المستعمرين الفرنسيين امتيازات كبيرة اذ ينص الفصل 4 من المعاهدة على الغاء الجزية والهدايا التي كانت الدول الاوروبية تقدمها للباي في مختلف المناسبات غير أن أخطر فصل في هذه المعاهدة هو الفصل السادس الذي يمكّن الفرنسين من حرية التجارة. كما تعطي هذه المعاهدة فرنسا حق الدفاع عن التجار الأجانب بشكل عام سواء كانوا فرنسيين أو من جنسيات أخرى.

وبذلك فان هذه المعاهدة تفسح المجال واسعا للتدخّل الإستعماري الفرنسي في الشؤون الاقتصادية والسياسية للبلاد بحجّة «الدفاع عن مصالح التجّار» كما يضع هذا الفصل حدّاً لاحتكار حكومة الباى للتجارة هذا وتنص هذه المعاهدة علىانكل اتفاقية توقّع مع دولة

استعمارية أخرى تطبق على فرنسا بشكل آلي وفوري.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر رأت الإمبراطورية العثمانية أن أقاليمها النائية في خطر لذلك قرّر السلطان العثماني محمود الثاني العمل على مركزة الامبراطورية العثمانية وجمع شتاتها وبسط الرقابة العثمانية الفعلية علي الأقاليم النائية التي أصبحت تربطها بتركيا روابط شكلية وأقر الامبراطور العزم على اخضاع الاقاليم العربية الموجودة بافريقيا وتدعيم سلطة الباب العالي فيها وهكذا توجّه الاسطول التركي في سنة 1835 الى طرابلس وتم احتلالها وتنصيب أعوان موالين للباب العالي على رأسها وتحويلها الى اقليم من أقاليم الدولة العثمانية.

وبعد اخضاع ليبيا توجهّت أنظار الأتراك نحو تونس فتوجّه الاسطول التركي في 1836 نحو السواحل التونسية بهدف احتلالها، غير أن فرنسا واجهت المخطّط التركي بقوة وأوفدت أسطولها لصدّ أسطول الاتراك الذين تراجعوا وسحبوا اسطولهم عندما لاح لهم خطر الحرب وبذلك بقيت تونس على وضعها السابق ومنذ ذلك الوقت وكلما لاح خطر انزال عسكريّ تركي في تونس.. كانت فرنسا تركن الى نفس السياسة للدفاع المزعوم عن «استقلال البلاد» اذ يهرع الاسطول الفرنسي يجوب السواحل التونسية وينتصب في عرض سواحل مدينة تونس مستعرضا عضلاته ومستفزاً مشاعر الجماهير بينما يحاصر القنصل الفرنسي قصر باردو ويصبح «المستشار الأول للباي».

وما ان انسحب الأسطول التركي سنة 1836 من

البلاد حتي قامت فرنسا بمحاولة اقتحام تونس اذ هاجمت القوات الفرنسية في سنة 1837أراضي القطر مستخدمة النزاع الذي شب أثناء تخطيط الحدود بين تونس والجزائر وكذلك مسألة الخراج الذي كان باي تونس يدفعه الى بايات الجزائر في وقت من الأوقات كذريعة لهذا الهجوم الذي خربت أثناءه القوات الفرنسية قرى بكاملها وأحرقت المحاصيل وانتهكت الأعراض وقتلت الشيوخ والاطفال والنساء، غير أن القوات الفرنسية اضطرّت في النهاية الى الانسحاب من القطر بعد التهديدات والضغوط الإنجليزية.

وهكذا يتضح ان سياسة فرنسا تجاه تونس كانت تصطدم بالسياسة الإنجليزية التي أخذت تعمل منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر على الحدّ من النفوذ الفرنسي في البحر المتوسّط وتجهد نفسها لعرقلة التوسع الاستعماري الفرنسي في تونس وتعمل على توطيد الروابط بين تونس والباب العالي. وكانت انجلترا تنتهج سياسة المحافظة على وحدة الامبراطورية العثمانية لصيانة مصالحها الاقتصاية وحماية الطرق التجارية نحو الهند. فلقد كانت انجلترا مهتمّة هي الأخري شديد الاهتمام بتونس وتعارض الخطط الاستعمارية الفرنسية الخاصة بتونس معارضة شديدة.

ويعود هذا الاهتمام وهذه المعارضة قبل كلّ شيء الى الأهمية الاستراتيجية لتونس. إذ يوجد كلّ من ميناء بنزرت وميناء حلق الوادي في أضيق جزء من البحر الابيض المتوسّط ويمكّنان من ممراقبة مدخل هام من مداخل هذا البحر خاصة ان انجلترا قد وطّدت أقدامها

في هذه المنطقة بعد استيلائها على جزيرة مالطة.

وكما يقول لوتسكي : «لقد كشف نزاع عام 1837 عن عموم هذا الصراع الانجليزي الفرنسي الحاد من أجل السيطرة على تونس بكلّ الأشكال. فلقد خاض الانجليز والفرنسيون صراعا ضاريا أولا في سبيل السوق التونسية وثانيا للحصول على امتيازات في الأراضي والمناجم ولتشييد المواصلات ووسائل الاتصال والموانـي، وغير ذلك وثالثا لبسط نفوذهم على باي تونس وجهاز دولته. وكان بين كبار موظفي الباي عملاء فرنسيّون وانجليز وأخيرا فانهم تصارعوا للسيطرة على مالية تونس».

لقد كان هذا الصراع الحادّ بين المستعمرين الفرنسّيين والأنجليز يحتد في الوقت الذي كان فيه البايات ينتهجون سياسة تبذير الأموال الطائلة في مشاريع متهورة لا تعود على البلاد بأي نفع ويقومون ببعض الإصلاحات المزعومة التي مهدت الطريق في نهاية المطاف للصيارفة الأوروبيين كي يكبّلوا البلاد بالديون اعدادا للإستيلاء عليها واستعبادها. وسوف نتعرض فيما يلي للآثار المدمرة للنفوذ الاستعماري المتزايد في القطر على الجماهير وخاصة جماهير الفلاحين الذين أرهق كاهلهم بعدد كبير من الضرائب المجحفة ممّا أدّى الى افلاسهم وممّا دفعهم الى النهوض من أجل النضال ضدّ النظام الإقطاعي والاستعباد الأجنبي في سبيل اِلتحرّر الوطني والديمقراطي.

2 - سياسة البايات والوضع الاقتصادي :

لقد أدّت الامتيازات التي منحت للدول الاستعمارية وخاصّة فرنسا وفقا لمعاهدات 1824و1830 الى توسيع النفوذ الاستعماري في البلاد والى سيطرة الرأس المال الأجنبي علي تجارة البلاد الخارجية واغراق السّوق المحلية بالبضائع الأوروبية ونهب خيرات البلاد من الموادّ الأولية والغذائية لتزويد الصناعة الاوروبية بها. وخير دليل على توسّع النفوذ الاستعماري في البلاد في الثلاثينات من القرن الماضي هو النموّ الهائل الذي عرفته التجارة الخارجية في تلك الفترة اذ تضاعفت الواردات بين 1816و1826 بينما تطوّرت الصادرات في نفس الفترة بنسبة 46٪ ولقد بدأ الميزان التجاري للبلاد يشكو عجزا منذ الثلاثينات وذلك نتيجة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاستعماريةالتي أقيمت على أساس التبادل غير المتكافىء. والتي كانت بحدّ ذاتها مظهرا من مظاهر استغلال البلاد من قبل الرأسمالي الأجنبي إذ كانت البلاد تصدر موادا تبيعها بأبخس الاثمان تشتريها من جديد في شكل مواد مصنعة.بأسعار باهضة جدا. وبدأت صادرات البلاد تتشكّل بصورة رئيسية من المواد الفلاحية، بعد ان كانت منتوجات الحرف وخاصة الشاشية تشكّل جزءا هامّا منها، وهكذا بدأت منذ العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي عملية ربط البلاد بالسّوق الرأسمالية العالمية علي أساس تحويلها الى ملحق يزوّد الصناعة الأوروبية بالخامات والمواد الغذائية ويمكّن المستعمرين من ترويج بضائعهم.

ولقد زاد من ارهاق اقتصاد البلاد وتعميق تبعيتها للبلدان الاستعمارية سياسة «الاصلاحات» التي انتهجها البايات والتي هي في الحقيقة سياسة تبذير لملايين من الريالالت في مشاريع لا تدفع عن البلاد ضررا ولا تجديها نفعا ولا تساهم بأي قسط في توفير موارد جديدة للثروة بل تزيد فقط في تكبيل اقتصاد البلاد.

فلقد بادر الباي أحمد {1838 - 1855} بانفاق أموال طائلة لاعادة تنظيم الجيش الذي لم تكن له من فائدة الاّ في مكافحة الجماهير وتجنيد الحملات الارهابية لسلب اقصى ما يمكن سلبه من أملاك الفلاحين عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وافتكاك أراضيهم بالقوة واحلال الخراب بالمدن والأرياف. ولقد تطلّبت هذه العملية مبالغ طائلة اذ كان ثلثا ميزانية الدول يذهبان لسدّ النفقات العسكرية ممّا أدى الى ارتفاع الضرائب التي كانت تشكّل الجزء الأعظم من المداخيل.

كما خصّصت أموال هائلة للإنفاق على القصر اذ كان قسط هام من الميزانية يذهب للإنفاق على بذخ الباي وحاشيته وترفهم. وقد كدّس الباي وأعوانه ثروات ضخمة افتكوها قسرا من الشعب وانفقوها في تشييد القصور الفخمة واشتراء الهدايا النفيسة التي كانوا يوزعونها في سخاء على حاشيتهم وكمثال على ذلك فقد بلغت ثروة محمد الصادق باي بدون حساب القصور والضيعات الشاسعة التي لا تحصى - 20 مليون { م } ريال (أي أكثر من ميزانية البلاد التي كانت لا تتجاوز 15 م - ريال) وهي ثروة جمعها من نهب وسلب الجماهير هذا بالاضافة الى السرقات المتعددة التي

كانت تتعرض لها خزينة الدولة فمن حين لآخر كان موظف سام يفر حاملا معه قسطا هامّا من المال : ففي 1852 فرّ القائد محمود بن عيّاد حاملا معه 80 م ريال وفي 1864 فرّ القائد نسيم شمامة مدير المالية الى أوروبا مصطحبا معه 20 م ريال.

ولقد أثقلت هذه النفقات كاهل الجماهير الشعبية التي تردى وضعها الاجتماعي بشكل خطير فانتشرت في صفوفها المجاعة فأثار هذا الوضع سخطا شديدا في البلاد ونهضت الجماهير الشعبية للنضال ضد الاقطاعية والسيطرة الاستعمارية. فحدثت انتفاضة شعبية في مدينة تونس عام 1840 وأخرى في حلق الوادي عام 1842 وثالثة في منطقة باجة عام 1843 وفي 1844 حصلت انتفاضة بجبال خمير حيث رفضت القبائل دفع الضرائب وواجهت محلة الباي بالسّلاح الا أن الباي قمع هذه الانتفاضة بوحشية بالغة ونكّل بالمواطنين شرّ تنكيل ووقع أسر قائد الانتفاضة الذي أرسل الي باردو حيث تم اعدامه.

وفي سنة 1856 امتنعت قبائل جبل باجة عن دفع الضرائب فوجه لها الباي محلة نكّلت بها تنكيلا وحشيا وزجّ بالعديد من الفلاحين في السّجون وأعدم قائدهم وفرض على البقية غرامات حربية باهضة.

وفي 1856 كان جنوب البلاد مسرحا لانتفاضة فلاحية بقيادة المحمودي. وهو أحد القادة الذي نفتهم تركيا. ففرّ من منفاه ونزل بمنطقة الأعراض {قابس - مدنـين} وبقي في الصحراء يشن غاراته على الوالي التركي بليبيا وانضمت إليه قبيلتا ورغمه وبني يزيد

التان رفضتا دفع المجبى وفي سبتمبر 1856 جهّز الباي محلة قوية على رأسها عامل سوسة وهو يومئذ عامل الاعراض أيضا لمحاربة غومة المحمودي وتشتيت قواته واخضاع القبائل الثائرة. وقد قاتل غومة المحمودي بقواته المحلة التي كانت مجهزة تجهيزا كبيرا فتشتت الثوار في قلب الصحراء وقتل غومة المحمودي في أقصى جنوب القطر وقد انتقم الباي من القبائل التي انضمت الى غومة ورفضت دفع الضرائب فاستولى على أراضي بلدة نفزاوة وأمر أمير محلة العسكر المخازنية بأن تنتهك حرمة نساء بني يزيد وأن يجلد رجالها 500 جلدة لكل واحد واعتقل 150 شخصا وخطفت 10 نساء ووزّعت على خدم أمير المحلّة. وبيعت جميع متلكات أهل قبلّي لاحد كبار الاقطاعيين بـ 125 ألف ريال وهدمت منازلهم ومنع الباقون من اعادة بنائها.

وفي عام 1856 أي بعد انتهاء الحرب الشرقية أصدر السلطان التركي عبد المجيد خط هما يوني الذي تحصّل الرأسمال الأجنبي بموجبه على جملة من الحقوق والامتيازات. وقد ساعد هذا البيان بالاضافة الى القوانين التي تلته على تحويل الامبراطورية العثمانية الى شبه مستعمرة للدول الرأسمالية الأوروبية وفتح مرحلة نهب واستعباد تركيا وممتلكاتها العربية من قبل الرأسمال الأجنبي. وبمجرد صدور خط هما يوني، طالبت كل من انجلترا وفرنسا الباي التونسي بمنحهما الحقوق والضمانات التي يخولها لها هذا البيان، وهكذا أصدر الباي محمد (55- 59) في 1857 عهد الأمان

الذي تضمّن كلّ ما ورد في بيان (كلخانة السّلطاني - خطّ شريف) لعام 1839 وخطّ هما يون لعام 56. ويتضمن هذا العهد 11 فصلا تمنح بمقتضاه حرية التجارة للجميع (بما فيهم الأجانب طبعا) وتحرمها علي الحكومة (الفصل 9) وتسمح للمستعمرين باشتراء الأراضي وبامتلاك كلّ ما يحق للمواطنين امتلاكه. ولقد تلي هذا العهد بحضور قناصل الدول الاستعمارية وقادة الأسطول الفرنسي و 60 ضابطا جاؤوا لارهاب الجماهير التي تصدّت لهذا العهد وقاومته كما اعترف بذلك أحد الضبّاط الأجانب ولقد فتح هذا العهد الطريق واسعا أمام الدول الاستعمارية للتدخل المباشر في شؤون البلاد وفتح لها المجال واسعا للسيطرة على اقتصادها وتحويلها الي شبه مستعمرة لها.

ولقد استغل الرأسماليون الأجانب جميع هذه الامتيازات بسرعة فائقة. وكانت فرنسا بفضل نظام الامتيازات تحتلّ مركز الصدارة في السيطرة على البلاد اذ كانت تجارتها مع القطر تتطوّر بانتظام وبلغ حجمها تقريبا حجم تجارة جميع البلدان الأخرى مع القطر. ولقد تحصلت الشركات الفرنسية على صفقات مربحة فكان بعضها يقوم باستخراج المرجان واستغلاله بينما أقامت شركات أخرى أفرانا للجير والجبس. وتمكن القنصل الفرنسي «روش» من تحقيق انفراد بلاده بمدّ شبكة التلغراف. وتولت دار روتشيلد الفرنسية تزويد الدّولة بما تحتاجه من تجهيزات وبضرب العملة للباي. وكانت هذه الشركات تكلّف المشاريع التي تقوم بانجازها بقدر أضعاف تكلفتها

الحقيقة.

أما حجم مبادلات انجلترا مع القطر فكانت أضعف نسبيّا من حجم مبادلات فرنسا. وكان التجار المالطيون يلعبون دورا هاما في هذه التجارة من خلال أعمال التهريب التي برعوا فيها. وفي عام 1857 تحصلت شركة انجليزية على صفقة تتعلق بمد سكّة حديدية بين تونس وحلق الوادي وفي 10 نوفمبر 1863 ربطت انجلترا تونس بمعاهدة استعمارية تقضي بالسّماح للأنجليز بحيازة أملاك غير منقولة أيا كان نوعها. وعمّمت نفس المعاهدة على الرعايا الفرنسيين طبقا للمعاهدة التونسية الفرنسية التي كانت أبرمت عام 1824. وبذلك فتح الباب واسعا أمام رجال الأعمال الفرنسيين والأنجلير لتركيز مشاريع لنهب القطر واستغلاله. ان خير دليل على تعاظم نهب الدول الاستعمارية لخيرات البلاد واغراق سوقها بالبضائع الأجنبية هو نموّ التجارة الخارجية التي مرّت من 12م - فرنك في السنة في أعوام 1846-1848 الى 24 م فرنك في السنة في أعوام 1860-1862 وذلك بالنسبة الى ميناء حلق الوادي وحده الذي كانت تمر منه نسبة 90٪ من واردات القطر و 44٪ من صادراته. ولقد أدّت سياسة النظام الباياتي المتمثلة في توظيف ضرائب جمركية آلية تتراوح بين 8 و25 ٪ على الصادرات في حين لا توظّف علي البضائع المستوردة سوى ضريبة لا تتجاوز 5 ٪ أدّت هذه السياسة الى اغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية ممّا أدّى الى تخريب الحرف والصنائع المنزلية كما أعاق تطور المعامل اليدوية

الوطنية والانتاج الصناعي المحلي فبعد أن كانت الصادرات التونسية من الشاشية تبلغ 3 ملايين فرنك في السنة خلال الأربعينيات انخفضت في أعوام 61 – 63 الى 5ر1 م. ومن جهة أخري فقد أدي التصدير المتزايد للمواد الغذائية والأولية الى حرمان الانتاج الصناعي الوطني من هذه المواد وجعل بالتالي تطوره أمرا مستحيلا.

3 – الاستعباد المالي لتونس :

لم تكن مداخيل الدولة كافية لسدّ حاجياتها اليومية ودفع فوائد القروض الداخلية والخارجية التي أثقلت كاهل الشعب فاضطرّت الدولة الى البحث عن موارد جديدة فلجأت في البداية الى القروض الداخلية ذات الفوائد المرتفعة التي لا تقل عن 12٪ فكانت تقترض من كبار الاقطاعيين والكمبرادوريين أي الوسطاء والسماسرة مبالغ مالية هامة مقابل اعفائهم مدي الحياة من الأعباء الجبائية واعطائهم امتيازات كبيرة أخرى مثل منحهم حق جمع الضرائب الجمركية والمكوس الموظفة علي الدخان والجلد والفحم مقابل مبلغ زهيد يدفعونه للدولة مسبقا. وعلى سبيل المثال فقد اقترض الباي في ماي 1862 من القائد شمامة 10 م ريال بفائدة 12 ٪ وبلغ مجموع الدين الداخلي في 1862 حوالي 44 م بعد أن كان 19 م – في 1861. ولكن القروض الداخلية لم تف بالحاجة إذ أصبحت الدولة تدفع نسبة كبيرة من مداخليها لتسديد سندات الدين وفوائد القروض الداخلية فالتجأ النظام في النهاية الى القروض الخارجية المجحفة التي أدّت الى

الاستعباد المالي للقطر. ففي 1863 كانت البلاد على وشك الإفلاس فاستغل اتحاد البنوك الفرنسية هذا الوضع وعرض على الباي قرضا مقداره 39 م وأبرمت الاتفاقية اللازمة لذلك في 6 ماي 1863. غير أن هذا القرض لم يكن في الواقع سوى سرقة واضحة اذ تبين أن حوالي 20 م منه في شكل بضائع فاسدة. ولم يستلم الباي نقدا الاّ 6 م. ف منها 2ر4 م. حالا لتسديد أقساط الدين الجاري واستحوذ على مليون فرنك واستولى خزندار وأعوانه على البقية وقد أعطى الباي ضريبة المجبى المقدرة بـ 5 م. ف سنويا كضمان لهذا القر ض. والتزمت تونس وفقا لاتفاقية القرض بدفع 65 م. ف طيلة 15 عاما (أي 4ر2 م. ف سنويا). وهكذا يتضح لنا بجلاء تام أن القسط الاكبر من الدين الخارجي للدولة ناتج عن المكائد الاجرامية للبنوك الأجنبية. اذ تسربت مبالغ مالية هامة الى جيوب أصحاب البنوك الأجنبية كفرق بين التسعيرات وغيرها. ومع ذلك فقد أدرجت هذه المبالغ التي لم تستلمها البلاد ضمن المبالغ الاسمية للدين.

وخصصّت مبالغ أخرى من القروض لدفع فوائض القروض الأصلية. أمّا الجزء الضئيل الذي كانت الحكومة تستلمه فقد كانت تبذّره في مشاريع لا قيمة لها. اذا لم ينفق في الحقيقة أي شيء من هذه القروض على تشييد منشآت تعود بالفائدة على البلاد ولم يعد للشعب أي شيء من هذا الدين الذي أرغم فيما بعد على تسديده بثلاثة أو أربعة أضعاف قيمته الاصلية.

ولقد أدّى هذا الوضع الي تكبيل البلاد بالديون

الخارجية وتعميق تبعيتها للسّوق الرأسمالية العالمية واستعبادها ماليا من قبل الدول الاستعمارية وتحوّلها نهائيا الى شبه مستعمرة في بداية الستينات.

ولقد تزايد المبلغ الذي كان على البلاد تسديده من هذا الدين من سنة الى أخرى فأصبحت الدولة تنفق 10|9 ميزانيتها لتسديد الدين وفوائده ولجأت في النهاية الي القاء أزمتها وافلاسها المالي على كاهل الجماهير الشعبية وذلك من خلال تكبيلها بالضرائب. وكان الفلاحون يقاسون من هذا الاضطهاد أكثر من غيرهم. اذ كان عليهم أن يبيعوا محاصيلهم الى المرابين وهي لا زالت في الحقل بأسعار زهيدة لكي يسددّوا حسابهم مع هيأة الضرائب ولم يكن سكان المدن بدورهم في مأمن من الضرائب. فلقد فرض نظام الباي ضرائب باهضة على التجار وأصحاب الحرف وذلك في الوقت الذي كسدت فيه سوق المصنوعات الحرفية نتيجة اغراق السوق الداخلية بالبضائع الاجنبية.

لقد أدى ازدياد السيطرة الأجنبية على البلاد واشتداد الاستغلال الاقطاعي الى احتداد التناقضين الأساسيين في المجتمع التناقض بين الجماهير الفلاحية وطبقة الإقطاعييّن والتناقض بين الشعب والإستعمار وبالتالي الى انضاج الظروف الموضوعيّة لقيام انتفاضة 1864. اذا انجرّ عن تفاقم النهب الاستعماري والاقطاعيّ المزدوج تدهور خطير في الأوضاع المعاشية للجماهير.

4 - وضع الجماهير الشعبية

لقد ساءت أوضاع الجماهير في الخمسينات والستنينات من القرن الماضي بشكل كبير فأفلس الحرفيون والفلاحون وراحوا يجوبون شوارع المدن بحثا عمّا يسدون به رمقهم وانتشرت مظاهر المجاعة والبؤس الشديد والفقر المدقع في كل مكان فاقتتات الناس الحشائش وأكلوا لحوم البشر في بعض جهات القطر.

ففي المدن أدى التغلغل الرأسمالي الأجنبي وإغراق السوق بالسلع الأجنبية إلى انهيار الصناعات الحرفية التي كان يكبّلها نظام الطواف الاقطاعي ويعوق تطورها وازدهارها وكان 1/3 السكان تقريبا في مدينتي تونس والقيروان وبعض المدن الأخرى يعيش من هذه الصناعات. لذلك فقد أدى انهيارها إلى افلاس الحرفيين وانتشار البطالة في المدن وفي 1860 تضررت حرفة النسيج بشكل خطير وأفلس الكثير من الحرفيين والتجار الصغار وتقلصت أنواع النسيج في جربة قابس وسوسة على إثر غزو السوق المحلية بالسلع الأجنبية والقطنية كما تقلّصت كلّ الحرف الأخرى اثر انتشار الجواهر الأجنبية والأسلحة المستوردة والجلد والشاشية والصوف والحديد القادمة كّها من الخارج وكانت جماهير المدن ترزح تحت وطأة ضرائب المكس والمجبى وغيرها من الأعباء الجبائية.

ولم يكن الوضع في الريف أفضل من الوضع في المدن بل كان أسوأ بكثير. فقد كان الفلاحون محرومين من الأرض التي هي أهم وسيلة من وسائل الانتاج. إذ

كان الاقطاعيون يستولون على جلّ الأراضي الصالحة للزراعة ويستغلون أخصبها. وكان أعضاء الحكومة وكمشة من المماليك يملكون أراضي شاسعة تمتدّ على قرى بكاملها. فكانت مثلا كل الأراضي التي تكوّن السهل المحيط بمدينة تونس ملكا لأمراء باردو. وكان المملوك خزندار يملك أراضي شاسعة في مختلف جهات القطر منها ضيعة في الجديدة تمسح 7000 هكتارا وهنشيرا في ڤعفور تبلغ مساحته 48 ألف هكتار(في حين كانت ممتلكات الأمير الأمين في الكريب تمسح 16 ألف هكتاراً. وكانت ممتلكات الحبس التابعة للمؤسسات الدينية والتي يشرف عليها كبار رجال الدين تمثل 1/3 الأراضي المزروعة في البلاد. وعلى سبيل المثال فإن حبس سيدي مهذب يمسح 360 ألف هكتارا وهكذا كانت الغالبية العضمى من سكان الريف لا تملك أرضا البتّة أو تملك قطعا صغيرة تستغلها بوسائل بدائية متخلفة ممّا يجعل مردودها ضعيفا جدّاً ومحصولها لا يفي بالحاجة. وكان الاقطاعيون يستغلون الفلاحين استغلالا فاحشا وفقا لأشد أشكال الاستغلال الاقطاعي فضاعة مثل الخماسة التي كانت منتشرة على نطاق واسع والمغارسة والمساقاة وغيرها من أشكال المحاصصة. لذلك لم تكن طبقة الإقطاعيين تغتصب كليّاً المحصول الزائد فحسب بل كانت تستولي على جزء هام كذلك من المحصول الضروري لإعادة انتاج قوة اليد العاملة ووسائل الانتاج البدائية. ولقد ازداد نهم الإقطاعيين مع نموّ العلاقات البضاعية النقدية والتجارة الخارجية فشيّدوا القصورالفخمة وجلبوا مواد الترف من البلدان

الأوروبية ودفعوا أثمانها ممّا تنتجه الإستثمارات الفلاحية التي استنفذها هذا النهب الاقطاعي بصورة فضيعة. ومع سيطرة الرأسمال الأجنبي على البلاد وتحويلها نهائيا الى شبه مستعمرة منذ مطلع الستينات ازدادت حالةالجماهير الفلاحية سوءا على سوء اذ أضيف الإستعباد الأجنبي الى النير الاقطاعي وأصبح الفلاح يزرح تحت وطأة استغلال مزدوج.

وكانت جماهير الفلاحين تزرح تحت وطأة نظام جبائي ثقيل. وقد وصف أحد المماليك حالة الجماهير المكبّلة بالضرائب بقوله «حالها كحال البقرة اذا حلب ضرعها حتى خرج منها الدم فهي الآن ينزف من ضرعها الدم» وكان الباي يهتدى في الميدان الجبائي بمقولتين ذاع صيتهما السيء وتقول الأولى : «العربي خذ ماله واقطع رأسه» بينما تري الثانية : «أن في ثقل الجباية خضدا لشوكة العربان وكبحهم عن العصيان.»

فلقد كانت هناك ضريبة العشر الموظفة علي الحبوب، وبعد أن كانت نظريّا تمثل عشر المحصول من الحبوب حدّدها الباي محمد في ديسمبر 1956 وجعلها ضريبة قارّة علي الارض المزروعة هذا يعني أنّ الفلاّح مجبر على دفع مقدار محدّد من الحبوب بقطع النظر عن محصوله السنوي ولما كان العشر يقدّر بـ 4 ويبات (أي ربع قفيز) من القمح و 4 ويبات من الشعير عن كلّ ماشية (الماشية هي المساحة التي يُحرثها رأسان من البقر أو بعير واحد في الموسم. ويقدّر في الساحل بحوالي 10 هك). وبما أن معدّل ثمن الويبة من القمح كان يقدّر بـ 8 ريالات في حين يبلغ ثمن الويبة من

الشعير 4 ريالات فقد كانت ضريبة العشر علي الماشية الواحدة تقدّر بـ 48 ريال - غير أن الباي حدّد في 1857 ضريبة العشر بـ 50 ريالا للماشية بالنسبة الى الفلاحين الذين يريدون دفع الضريبة نقدا. وفضلا عن هذه السرقة المكشوفة كانت هناك سرقة أخرى لا تقلّ وضوحا. فلقد كان جباة الضرائب يستعملون ويبة مدينة تونس التي هي أكبر وحدات الكيل على الإطلاق كوحدة قياسية. وبذلك تعادل الـ 8 ويبات التي يجمعها الجباة 11 ويبة تجاريّة وهي المقياس العموميّ.

وكانت أراضي كبار الإقطاعيين وأعوان الباي معفاة بطبيعة الحال من ضريبة العشر وبقية الضرائب. أمّا الإقطاعيون الصغار فكانوا يدفعون الرشاوي للقايد لإعفائهم من هذه الضريبة ويخلقون ألف طريقة وطريقة للتخلّص من الأعباء الجبائية. وهكذا فإن الثقل الرئيسي لهذه الضريبة كان يقع على كاهل جماهير الفلاحين وقد بلغت القيمة الإجمالية المتأتية من هذه الضريبة سنة 1861 حسب خزندار 2ر1م ريال غير أنّه من الأكيد أن هذا الرقم مغلوط فقد صرّح الباي بنفسه للقنصل الفرنسي «روش» أن خزينة الدولة لا يصلها في الواقع الا خمس ما يجمعه القياد من ضرائب وبذلك يتجلّى لنا بوضوح ثقل هذه الضريبة المفروضة على الجماهير.

وكان الفلاّح فضلا عن ذلك ضحية لجبروت الأمين الذي يقدر بدون الخروج من محله المساحة المزروعة «والشيخ» الذي يقدّر المحصول بمجرّد القاء نظرة وجابي الضرائب الذي كان يتقن عمله ويعرف كيف

ينتزع من الفلاّح ضعف ما هو مطلوب منه. هكذا كان محصول الفلاّح يذهب الى بطون هذه الحشرات الطفيلية. ولقد ثقلت ضريبة العشر مع مرور الزمن وتجاوزت الحدود حتّى أن الفلاحين كانوا في أعوام الجدب مضطرين الى بيع دوابهم وأدوات عملهم ليتمكّنوا من تسديد العشر وغيره من الضرائب ورغم ذلك كانوا عاجزين عن تسديد العشر لان القياد والعمال والشيوخ والإقطاعيّين كانوا يستولون على أكثر من نصف المقدار ويستعملون كلّ أنواع الإرهاب والتنكيل لإستخلاص هذه الضريبة.

وبالإضافة الي هذه الضريبة فرض الباي في جويلية 1856 ضريبة جديدة وهي ضريبة المجبى (ضريبة شخصية) التي تبلغ 36 ريالا فكانت تشمل الراشدين باستثناء سكان تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس وكان القياد لا يأخذون هذه الضريبة من الراشدين فقطبل أيضا على الاطفال وحتى على الأموات في الكثير من الاحيان وقد بلغت مداخيل هذه الضريبة في 1863 5م. ريال (أي 1\3 الميزانية) وفضلا عن المجبي والعشر كانت هناك ضريبة القانون التي تؤخذ عن الزياتين والنخيل وكانت تبلغ بالنسبة الى الزيتون 4ر0 ريالا على التي تنتج انتاجا متوسطا : و24ر0 ريالا على التي تنتج انتاجا ضئيلا. ومن البديهي أنه كان بإمكان «الأمين» الذي يسبق جابي الضرائب أن يعتبر كلّ الزياتين تنتج انتاجا حسنا فيضطرّ الفلاّح الى دفع هذه الضريبة أضعافا مضاعفة لإشباع نهم طبقة الإقطاعيين. أما قانون النخيل فكان ريالين على

نخلة الدقلة وريالا واحدا على بقية أنواع النخيل وكانت الدفاتر التي يسجّل فيها عدد الزياتين والنخيل تضبط مرّة في كلّ عشرين سنة ولذلك كان الجباة يجبرون الفلاحين على دفع القانون علي زياتين غير منتجة أو وقع قلعها بحجّة أنّها مسجّلة في الدفاتر وقد بلغت الاموال المتأتية من هذه الضريبة سنة 60 - 61 = 27 م ريال مع العلم أنّه يجب مضاعفة هذا الرقم 5 أو 6 مرّات للحصول على المبلغ الجملي الحقيقي.

وكان النظام الباياتي بالإضافة الى كلّ هذه الضرائب يوظّف أداءات على السّلع والخدمات وهي ما تسمّى بالضرائب غير المباشرة. انّ الضرائب غير المباشرة التي تبدو وللوهلة الأولى «عادلة» لإنّها تمسّ كلّ مستهلكي السلع هي في الواقع أكثر الضرائب جورا. فبقدر ما يكون الانسان فقيرا بقدر ما تكون النسبة التي يدفعها من دخله في شكل ضرائب غير مباشرة أكبر. وبما أن الجماهير الشعبية تشكّل 9\10 من سكان البلاد فهي تدفع على الأقل 9\10 من المبلغ الجملي للضرائب غير المباشرة وبالاضافة الى ذلك كانت هناك المكوس الموظفة على كل ما يباع في السوق وخارجها من ماشية وحبوب وخضر وغلال وغيرها وأبرز هذه المكوس هي المعاليم الجمركية والربع الموظف على مختلف المنتوجات الفلاحية والرحابة (الرحبة) الموظفة على الحبوب والقلّة الموظفة على كيل الزيت والأداءات الموظفة على المنتوجات الصوفية والذهب والفضّة والخمور والكحول وعلى أكرية المغازات وبيعها وعلى صنع الصابون وعلى التبغ والصيد البحري الخ...

ولقد بلغ المبلغ المتجمّع من المكوس في (1960 – 61) = 5ر3 م ريالا والى جانب كلّ هذه الضرائب كان على الفلاحين تحمّل نفقات المحلّة ومصاريفها وكان الباي يبعث في كلّ سنة بمحلّتين الى داخل البلاد لجمع الضرائب وكان على الفلاحين دفع نفقات الالاف من الجنود مأكلا وملبسا وإقامة وقد تظلّ المحلّة في منطقة ما أشهرا كاملة تأكل وتلبس على حساب الجماهير وكانت المحلّة كالجراد تأكل كلّ ما يعترض سبيلها ولاتترك للفلاحين شيئا. هذا فضلا عن عمليات القمع والتنكيل وهتك الأعراض وحرق المساكن التي يتعرض لها الفلاحون من هذه المحلات التي كانت تقودها شرذمة من المماليك الحاقدين على الشعب والذين تربوا منذ زمن الرضاعة على كرهه ولقد أدى هذا النهب الإقطاعي المقترن بالاستعباد الأجنبي الى خراب الإقتصاد الفلاحي وتدميره فهاجر الفلاحون الى المدن بحثا عن القوت أو ارتحلوا الى ليبيا أو الجزائر هربا من جحيم الأستغلال الاقطاعي أو تشردوا في الصحراء تفاديا للضرائب الثقيلة ولقمع محلات الباي وهكذا تحولت الأراضي التي كانت مزروعة بالأمس الى أدغال من الشوك (1) وحل الخراب في الريف نتيجة لسياسة الاقطاعيين والكمرادوريين الذين باعوا البلاد للأجانب واستغلوا الجماهير وفرضوا عليها ضرائب القرون الوسطى وساقوها الى السخرة كما يساق العبيد ومنعوها من حريتها وحكموها بالحديد والنار.

---

(1) تقلصت المساحات المزروعة حبوبا بالشمال يوما بعد يوم، فبعد أن كانت حوالي 75 الف ماشية سنة 1840 أصبحت تعد 15 الف ماشية سنة 1855 وانخفضت في الستينات الى أقلّ من ذلك.

ولقد زاد تردي الأوضاع المعاشية للجماهير سياسة اصدار العملة النقدية بكميات هائلة التي كان ينتهجها خزندار والتي كانت تؤدي الى التضخم المالي وبالتالي الى انخفاض قيمة الريال وارتفاع الأسعار بصورة مستمرة وتحطيم القدرة الشرائية للجماهير فقد انخفضت قيمة الريال من 10ر1 فرنك سنة 1851 الى 60ر0 فرنك سنة 1860 متسببة في ارتفاع مهول للاسعار وخاصّة أسعار المواد الإستهلاكية ولقد زادت من سوء حالة الجماهير عمالة الباي وتعسفه هو وأعوانه في معاملة الشعب ولم يزد اعلان الدستور في 1861 و«الاصلاحات» المزعومة التي تضمّنها الا في تدعيم هذا الطابع ممّا ضاعف من نقمة الجماهير وتسبب في سخط بعض الاقطاعيين الذين رأوا في ما أتى به الدستور حدّاً صارخا من نفوذهم وتقليصا لرقعة امتيازاتهم فقد كان الدستور ينصّ على تكوين مجلس أعلى يضمّ 60 عضوا يعيّنهم الباي 20 يعيّنهم من أعضاء حكومته و 40 يعيّنهم من عتاة الاقطاعيين المحليين. ومن بين العشرين الأوائل يوجد 17 مملوكا تربوا في قصر الباي. وكان أعضاء المجلس يوافقون الباي على كلّ ما يصدر من قرارات. وبالرغم من أن هذا المجلس لم يكن أكثر من «مجلس دمى متحركة» فقد عمد خزندار الى تضييقه سنة 1863 بتأسيس مجلس خاصّ لا يضمّ الا أنصاره الثابتين ممّا زاد في سخط بعض الشرائح المستنيرة من الطبقة الاقطاعية.

غير أن ما تسبب في تعميق هذا السخط لدى هذه الشرائح هو نص الدستور القاضي بتشكيل محاكم

مدنية يرأسها المماليك في مختلف جهات البلاد. فقد كان القيّاد وقضاة الشرع قبل اعلان الدستور - هم الذين ينظرون في الأمور القضائية. ولذا استقبلوا قرار تركيز محاكم المماليك (المجالس) بأسف شديد واعتبروها حدّا من نفوذهم وتحديدا لمواردهم وصاروا يحرّضون الشعب ضدّ هذه المحاكم مطالبين بالعودة الى محاكم الشرع. كما قوبل تنصيب المحاكم الجديدة بالسخط الشديد من قبل جماهير الشعب نظرا الى أن المماليك الذين يرأسون هذه المحاكم كانوا مكروهين أشدّ الكره من قبل الجماهير وفضلا عن ذلك فقد كان النظام القضائي الجديد يحتوي على قدر كبير من الشكليات والتعقيدات والإجراءات البيروقراطية. كما كانت هذه المحاكم تصدر أحكاما قاسية وتترك الفلاحين القادمين من الريف أيّاما عديدة في المدن في انتظارمثولهم أمام المماليك. لقد ساءت نتيجة لهذه الإجراءات كلّها حالة الجماهير وأصبحت لا تطاق. فنهض العمّال والفلاحون والحرفيون للنضال ضدّ التعسّف والاستغلال الأجنبي.

وتجسّد هذا النهوض العفوي في العديد من الحالات في امتناع الفلاحين في هذه الجهة أو تلك عن دفع الضرائب ففي 1857 رفضت قبائل منطقة باجة دفع الضرائب فأرسل لها الباي محلّة قمعتها بشراسة ونكّلت بها شرّ تنكيل وفي 1861استقبل سكان الجريد جباة الضرائب بالرصاص وفي 1862 اضطر الباي الي الاستنجاد بـ 400 جندي فرنسي قدموا من الجزائر لمساعدته على جبايَة الضرائب من قبائل جبال خمير التي رفضت دفعها وفي 21 سبتمبر 1863 انتظمت

مظاهرة بمدينة تونس احتجاجا على ارتفاع اسعار الحبوب الناتج عن تصديرها الى مرسيليا في سنة جدباء. وقد ضمّت هذه المظاهرة زهاء 1200 شخصا اتّجهوا الى قصر باردو لمطالبة الباي بتوقيف تصدير الحبوب وتحجيره والغاء المحاكم الجديدة.فما كان من الباي الا أن رفض مطالبهم وأمر بالزج بقادة المظاهرة في السجن. لكن زمرة الاقطاعيين لم تستخلص أي درس من هذه الأحداث التي لم تكن سوى مقدمة لانتفاضة 1864 بل فكرت في زيادة الضرائب لتسديد القروض الأجنبية واشباع شهواتها التي لا حد لها : لذلك قرّرت الحكومة الباياتية في سبتمبر 1863 تعميم ضريبة المجبى على كافة المواطنين. وقد كان سكان العاصمة والمنستير والقيروان وسوسة وصفاقس وكذلك الموظفون والجنود والطلبة واليهود معفين من هذه الضريبة وبذلك دفع النظام الباياتي بعدد من الموظفين والجنود الى صفوف الناقمين عليه والراغبين في اسقاطه وبعد مضي 3 أشهر علي قرار تعميم المجبى اصدر الباي أمره بمضاعفة ضريبة المجبى لتبلغ 72 ريالا. ولقد عارض بعض القياد وأعضاء المجلس الأعلى هذا الاجراء وصدح عامل الكاف فرحات بأن عربان بلادنا لايستطيعون تحمل هذه الزيادة وضعفهم مشاهد بالعيان غير أن الباي وأعوانه المقربين وعلى رأسهم خزندار أصروا على قرار الزيادة ولقد كان تعميم ضريبة المجبى ومضاعفتها السبب المباشر لانتفاضة 1864 التي عمت البلاد في أقل من شهر فما أن انتشر قرارمضاعفة ضريبة المجبى في سائر ارجاء القطر حتى عمّ الغضب

والسخط والاحتجاج من قبل الجماهير الشعبية في المدن والارياف وبدأت حركة رفض دفع الضريبة للجباة تنتشر وتتسع يوما بعد يوم وأقبل الفلاحون على شراء كميات كبيرة من الأسلحة والبارود وارتفع سعر البندقية الواحدة بشكل ملحوظ وعمدت الجماهير الى قطع المواصلات وتعطيل البريد تمهيدا لبدء المقاومة المسلحة ضد نظام الباي. وحدثت اضطرابات واصطدامات في منطقة الحدود المصطنعة بين تونس والجزائر. ونهض الريف بكل قوة كرجل واحد في وجه الطغاة ووجّه الفلاحون نضالهم ضد المماليك وكبار ملاكّي الأرض الإقطاعيين المحلين فحرقوا قصورهم وأملاكهم واستولوا في مناطق عديدة على أراضي الاقطاعيين واستولوا في أمكنة عدة على قمحهم ومحاصيلهم الأخرى وقاموا بتوزيعها على الجائعين وساد الذعر المماليك والإقطاعين المحليين الأشرار فهربوا الى المدن أو تحصنوا في الأبراج هربا من حكم الجماهير العادل.

أطوار الانتفاضة وأبعادها

1 - الانتفاضة في حالة الهجوم

انطلقت شرارة الانتفاضة في أول مارس 1864 عندما بادرت قبيلة بني يزيد في «عمالة» الاعراض (قابس) برفض اداء المجبي بالرغم من وجود الجنرال سليم قايد الاعراض وأعوانه على عين المكان. ثم انتشرت الانتفاضة في مناطق الوسط اذ وجّه علي بن غذاهم وهو فلاح من ماجر - بعد أن وحّد كلمة قبيلتي ماجر والفراشيش على أساس رفض دفع المجبى - وجه رسائل الى قبائل جلاص ونيفة والهمامة وأولاد عيّار يدعوهم فيها الى الوحدة ورص الصفوف للمساهمة بشكل فعّال في الانتفاضة. وفي فترة وجيزة انتشرت حركة المقاومة التي انطلقت من الأعراض لتمتد الى القيروان والجريد والكاف وباجة وتبرسق وماطر ولتشمل فيما بعد الساحل كله.

وأمام انتشار الانتفاضة المتزايد وشمولها لفئات جديدة من الشعب يوما بعد يوم وامتدادها الى مناطق أخرى وامام موقف الجماهير الثابت ورفضها باصرار دفع ضريبة المجبى، لجأ الباي ومستشاروه من قناصل الدول الاستعمارية الاوروبية وخاصة القنصل الفرنسي «دي بوفال» والقنصل الأنجليزي «وود» الى المناورة بهدف ربح الوقت وترتيب أوضاعه واستعدادا لشن

الهجوم المضاد في الوقت المناسب. فجنح الى تعديل قيمة ضريبة المجبى مع المحافظة على نفس المبلغ الجملي المتأتي من جمع الضرائب على أساس 72 ريالا للشخص الواحد. وفي أواخر مارس 1864 صدر أمر باياتي موجّه الى المواطنين قسم بموجبه المواطنين الى 6 أقسام يدفعون ضريبة شخصية تتراوح بين 36 و 108 ريالا حسب الحالات. ولكن الجماهير لم تنطل عليها هذه المناورة الخبيثة التي كانت تهدف اساسا الى ربح الوقت وتقسيم الصفوف وعزل الريف عن المدينة.

أ - الانتفاضة في الشمال الغربي :

في الأيام الأولى من شهر أفريل أمر الباي «القياد» أعوانه بالتوجه كل الى المنطقة التي يشرف عليها ليباشروا بأنفسهم جمع الضرائب. وبذلك فقد أعطى الباي نفسه وفي الآن نفسه اشارة الانطلاق للإنتفاضة كي تدخل في مرحلتها النشيطة، وهي مرحلة المقاومة المسلحة للنظام الباياتي وللتواجد الاستعماري في القطر ولقد تبلورت في هذه الفترة بعض المطالب التي تمس بصفة مباشرة حياة الجماهير نذكر منها :

1 - التخفيض من العشر

2 - عزل العمال ومحاسبتهم

3 - اسقاط المكوس الموظفة على المبيعات داخل السوق وخارجه

4 - انتخاب الشعب للقياد بكل حرية والغاء المجالس (المحاكم) كليا.

وقد رفعت الجماهير طوال الانتفاضة وفي مختلف المناطق شعارات مثل «لا للمجبى بعد اليوم» و «لا مماليك ولا دستور» أو «ليسقط الباي» و «الموت للمماليك». ولقد انفجر حقد الجماهير واستهدف بصفة عفوية المماليك الذين مارسوا ضد الشعب أبشع أنواع القمع وساقوه بالسياط الى السخرة وفرضوا عليه ضرائب القرون الوسطى وسلبوه حريته وعاملوه معاملة السيد للعبد. كما استهدف غضب الجماهير المرابين اليهود والاوروبيين رمز النفوذ الاستعماري الأوروبي. ولقد التجأت الجماهير الى استعمال العنف عند مقاومتها للمماليك الأشرار والاقطاعيين المحليين هاتفة :«اذا سال الدم زال الهم» ولقد اتجه اهتمام الجماهير في أول الأمر الى تطهير المناطق التي شملتها الانتفاضة من أعوان الباي من خلال اعدامهم وطردهم وذلك بهدف تعزيز الجبهة الداخلية وسد الطريق أمام محاولات التخريب من الداخل التي كان الباي يقوم بها ومن أجل التمكن بالتالي من مواجهة جيش الباي مجابهة فعّالة وقوية، ففي الكاف وفي الوقت الذي كان فيه الآغة فرحات حاكم الكاف وقبائل «ونيفه» يستعد للإلتحقاق بالمنطقة لجمع ضريبة المجبى وفقا لأوامر الباي كانت قبائل ونيفة تزحف على الريف وتضرب حصارا محكما حول المدينة بهدف تحريرها وتطهيرها من المماليك والإقطاعين المحليين الأشرار، وتركيز سلطة الشعب بها. وبالرغم من نصح اعوانه في الكاف له بعدم المجيء لانهم لا يقدرون على حمايته وضمان حياته من قصاص الفلاحين المصرين

على المقاومة حتى النهاية والمصممين على اعدام اعوان الباي ومصادرة املاكهم، فقد أصر المملوك فرحات على الالتحاق بالكاف يوم 15 افريل 1864 صحبة 200 صبايحي وفي يوم 16 من نفس الشهر تجمع فرسان من أولاد بوغانم والزغالمة وأولاد يعقوب وغيرهم وكان عددهم يتراوح بين 5 و 6 الاف ورابطوا بالطريق القادمة من تونس ينتظرون فرحات للفتك به، وبمرتزقته، وعند وصوله تخلى عنه الغالبية العظمى من الصبايحية الذين كانوا برفقته لان جلهم من قبيلة ونيفه فأعدمه الفلاحون وقتلوا فرسه واثنين من أعوانه.

وبذلك نفذت الجماهير الشعبية حكمها العادل في هذا المملوك الشرير الذي طغى وتجبر وعاث في البلاد فسادا وعانت منه الجماهير الامرين.

لقد كان اعدام هذا السفاح البغيض نصرا اولا للجماهير اجج حقدها على الأعداء وفجر طاقاتها الثورية وشحذ يقظتها وصهر وحدتها وعززها وزادها صلابة ورسوخا واكسبها ثقة أعظم في قوتها ودفعها الي خوض غمار معارك أخرى ضد الاقطاعيين ووكلاء الإستعمار

وخلال يومي 16 و 17 افريل تم قطع شبكة التلغراف التي تربط الكاف بتونس والجزائر وفر موظفو الخطوط البريدية الفرنسية الى داخل المدينة وعزلت مدينة الكاف تماما عن العالم الخارجي اذ عزز عشرة الاف ثائر الحصار المفروض عليها ودخلوا في مفاوضة مع خليفة الكاف لتسليمهم المدنية بعد أن هددوا بقطع

المؤونة عنها. وخوفا من استيلاء الثوار على المدينة أرسل الباي بالشيخ صالح بن محمد لتعويض الآغة المقتول وبعد ان استقر صالح بن محمد ببرجه بالكاف حاصره الثوار وشرعوا في هدم الحصن بالفؤوس واقتحموه فقتلوه وقتلوا كل افراد عائلته ومزقوا جثته وظلوا يجرون الحبوب المخزونة بفناء البرج أياما ووزعوها على الفقراء والمعدمين وهم يقولون «لقد استرجعنا بعض ما نهبه منا».

اما في القيروان فما ان بلغ جماهير المدينة خبر مضاعفة المجبى حتى توجهت مجموعة من سكان المدينة الى جامع ابي زمعة البلوي فأطفأوا مصابيحه وكسروها ونكسوا أعلام تابوته بعد ان قلبوه وذلك احتجاجا على هذه الزيادة وتعبيرا عن غضبهم وسخطهم على النظام الباياتي المعادي عداء تاما لمصالح الجماهير والممثل لمصالح طبقتي الاقطاع والكمبرادور والخادم الذليل والأمين لمصالح الإستعمار. وعندما ترامى الى اسماع قبيلة جلاص قدوم حاكمها المملوك رشيد الذي غادر باردو في نفس الوقت الذي اتجه فيه فرحات الى الكاف كلفت عددا من فرسانها بانتظاره. في الطريق الفاصلة بين تونس والقيروان.

ولما أخبره اعوانه بما ينتظره دخل المملوك رشيد مدينة القيروان متنكرا. غير أن خبر دخوله الى المدينة سرعان ما انتشر بين الجماهير فتجمع الثوار حول القيروان، ثم دخلها جزء منهم واقتحموا السجن واطلقوا سراح المساجين الذين هم في غالبيتهم الساحقة من الفلاحين الفقـراء والكادحين الذين رمى

بهم النظام في ظلام السجون. ثم اتجهوا الى دار الكاهية حيث كان رشيد متخفيا لاقتحامها غير أن الكاهية استقبلهم بوابل من الرصاص أطلقه من فتحات قصره مما أدى الى استشهاد العديد من الأبرياء لكن الجماهير المتاظهرة لم تتزحزح قيد أنمله بل ضيقت من حصارها لقصر الكاهية. وعند ذلك تدخل مفتي القيروان فرفع الثوار حصارهم وطالبوا بالمقابل بمغادرة القايد الفورية للمدينة وكلفوه بأن يبلّغ الباي بأنهم معوزون ولا يستطيعون دفع المجبى كما طالبوا بتسليمهم المجرمين الذين أطلقوا النار عليهم وقتلوا البعض منهم غدرا وبعد أن ترامى الى اسماع الثوار خبر اعدام المملوك الدموي الشرس فرحات طالبوا من جديد بتسليمهم الجنرال رشيد فتدخل المفتي ونجح مرة أخرى في دفعهم الى التخلي عن هذا المطلب وتمكن رشيد والكاهية من الفرار في جنح الظلام الى مدينة سوسة التي رفض أهاليها اقامتهما بها، فقام الحاكم العسكري بمنطقة الساحل بنقلهما على متن باخرة انجليزية الى تونس وبعد ذلك بأيام قدم الى دار الكاهية 300 فارس من جلاص فلم يجدوا سوى والده فأكلوا عنده وعلفوا خيولهم وقالوا : «لم تطعمنا من مالك ولا من مال أبيك انما هو مالنا» وطلبوا منه رسوم (فواتير) دين له مخلد في ذمة جماعة منهم فأخرجها لهم فأحرقوها وانصرفوا وبعد فرار الكاهية والمملوك رشيد، قامت الجماهير في القيروان بانتخاب ممثليها الذين شكلوا شبه حكومة ثورية مؤقتة تشرف علي تسيير كل شؤون المنطقة اليومية. كما انتخبوا

"شيوخ شرطية" لتأطير التحركات الجماهيرية.

أما في باجة التي وصلها المملوك حسين حاكم الجهة للإشراف على جباية الضرائب، فقد طالبت القبائل بعقد اجتماع معه فارسل لها أحد أعوانه الذي استقبله الثوار بالشتم وأطردوه مما اضطره الى الفرار سراً للنجاة بجلده. وتلك هي حال اعداء الشعب. وقد استولى الفلاحون علي حبوب ومواشي بعض الاقطاعيين المتعنتين الأشرار بالجهة ووزعوها فيما بمنهم.

وفي تبرسق استولى الفلاحون على املاك الآغة ابراهيم بن دحر وقادوا قطيعه وعسكروا فوق هنشيره وبحثوا عنه بحثا جديا للإقتصاص منه، وعندما بلغه خبر اعدام فرحات ، ذعـر وفـــرّ وظل متخفيا لدى بعض الاعيان عدة أيام ،

وفي جندوبة أطردت قبيلة اولاد عيّار قايدها بنفس الطريقة. أما في ماطر فقد طاردت الجماهير الغاضبة أحد الإقطاعيين العتاة ويدعي العربي بن عمار السهيليّ وهو قايد الجهة فاضطر بعد ان وجه له الثوار تهديدا بالقتل الىالتحصن في برجه الكبير الذ كان بمثابة قرية كبيرة. فحاصره الثوار يوم 21 ماي 1864 بعد ان عثروا على رسالة بعثها هذا الإقطاعي الحقود الى القايد لكي يدبّر عملية لاغتيال علي بن غذاهم. ولقد سقط اثناء هذا الحصار عشرات من الشهداء وتمكن الثوار في النهاية من اقتحام الحصن فنفذوا حكم الجماهير وعقابها في هذا الاقطاعي وفي كل أفراد عائلته واستعملوا رأس هذا الطاغية كمستند للقدر الذي

طبخوا فيه أكلهم احتفالا بهذا الانتصار. واستولى الفلاحون على ماله وسلاحه وفتحوا مخازن حبوبه ووزعّوها على الفقراء المعوزين منهم.

وتبرز هذه الحادثة مدى الحقد الطبقي الذي كانت تكنه الجماهير لجلاديها.

ب - الانتفاضة في الساحل والجنوب :

وفي الساحل وعدت قبيلة المثاليث بالانضمام الي الثورة بسلاحها، بمجرد تحرك الباي من تونس لملاقاة الثوار، وفي 21 أفريل حل بقبيلة أولاد سعيد 200 فارس من الهمامة وجلاص ليطلبوا منهم الانضمام الى الانتفاضة فتم الاتفاق على ذلك. وفي أسواق الساحل حيث تبيع القبائل حبوبها رفض جميع الناس دفع المكوس. أما في صفاقس فقد هبّت الجماهير في شهر أفريل في مظاهرة ضخمة رددت خلالها شعارات مناهضة لقايد وجابي الضرائب والباي واقتحمت السجن وأطلقت سراح المعتقلين وذلك على اثر اعتقال اعوان الباي لاثنين من قبيلة المثاليث. وأرسلت مدينة صفاقس وفودا الى مساكن والقلعة الكبرى وجمّال وقري أخرى تدعو السكان فيها للانضمام للانتفاضة.

وفي الاعراض ظل الجنرال سليم يحاول بمشقة وعناء كبيرين جمع المجبى وفقا للتعريفة القديمة (أي 36 ريالا) غير أن القبائل هددته بالقدوم للمدينة وافتكاك كل الاموال التي جمعها. وتشكلت فرقة من الثوار لمراقبة الوضع في كامل المناطق الريفية المحيطة بقابس

وللإشراف على تسليح الجماهير وتنظيمها. فاضطر الجنرال سليم الى الالتجاء الي حصن يقع في قرية جاره الواقعة في ضواحي مدينة قابس. وفي 26 ماي تجمع الآلاف من الفلاحين بالقرب من المدينة وبعثوا بوفد للسلط لاعادة النقود التي جمعها الجنرال سليم. وفي 28 ماي وصلت باخرة من الباي لتنقل سليم وعائلته فازداد سخط الشعب وغضبه فالتجأ الى السلاح وحاصر البرج الذي تحصن به سليم وعائلته وكان الفلاحون يرددون : "اذا لم يرجع لنا الجنرال نقودنا التي افتكها منا قسرا فلن يخرج حيا بل سنعدمه هو وأبناؤه".

اضطر الجنرال الى الرضوخ فأرجع الاموال المنهوبة الى أصحابها فسمح له الفلاحون عندها بالالتحاق بباردو على متن الباخرة التي جاءت خصيصا لنقله وقامت القبائل بتسيير أمورها بنفسها وانتخبت قادة يقودونها في كفاحها ضد نظام البايات الاقطاعي المقيت.

وفي جربة انتظمت في منتصف .شهر ماي 1864 مظاهرة صاخبة في السوق احتجاجا على سياسة الباي المعادية للشعب والوطن. وامتدت الانتفاضة الى أقصى الشمال اذ رفض سكان المناطق الجبلية في جهة بنزرت دفع الضرائب واستعدوا لمواجهة القوات التي قد يرسلها الباي لاخضاعهم وفي 19 جوان حدثت مظاهرة في سوق ماطر طالبت خلالها الجماهير بالغاء المجبى وطرد المماليك من البلاد وهكذا سيطرت الجماهير على معظم انحاء البلاد خاصة بعد انضمام الساحل كله الى الانتفاضة في نهاية شهر أفريل ونجحت الجماهير في

مراقبة تحركات العدوّ وتعطلت المراسلات وتم طرد المماليك وأعوان الباي البارزين وأصبح النظام الباياتي مهددا بصفة جدية، فبدأ الباي وأعوانه بعد ان منيت مناوراتهم بالفشل يعملون على تجميع أكبر عدد ممكن من الجنود لمواجهة الزحف الجماهيري واخماد الانتفاضة فشرعوا في أول أفريل في تجنيد المحلات لارسالها الى الجهات واشتروا الابل والخيل وغير ذلك من ضروريات السفر بأموال اقترضوها من التجار الأوروبيين بفوائض ربوية عالية ومقابل ذلك باعوهم صابة الزيتون مسبقا بنصف ثمنها. غير أن هذه المحاولة منيت بالفشل اذ رفض العساكر الالتحاق بباردو ورفضوا الإنصياع لنداء آمرهم كاهية الوجق، وانضم عد كبير منهم الى الثوّار بينما تمكنت الجماهير من تحييد المتعاملين منهم مع الباي بعد تهديدهم بمصادرة املاكهم واضرام النار في خيامهم اذا التحقوا بباردوا. فقد رفض 20 ألف جندي من جنود الساحل تنفيذ أوامر الباي والقياد، ان هذه الحركة التمردية في صفوف الجيش الذي هو حصن النظام الباياتي، حصلت نتيجة الحالة المادية المتردية التي كان يعيشها الجنود ونتيجة قساوة المعاملة التي كانوا يتلقونها من اعوان الباي وكذلك نتيجة تأثير حركة جماهير الفلاحين التي شهدت مدا عاليا في أفريل والتي مارست تأثيرا عاليا على هؤلاء الجنود الذين ليسوا سوى فلاحين فقراء حاملين للزي العسكري وان مما يفسر قوة الإنتفاضة وسرعة انتشارها في مختلف المناطق في فترة وجيزة لا تتجاوز الشهر هو اندلاع

انتفاضة الفلاحين في الريف وفي نفس الفترة التي انتفض فيها العمال والحرفيون وبعض الأعيان المستنرين في المدن وحصل فيها تمرّد الجنود في الجيش الذي أدى الى تفتت هذا الجهاز القمعي والتحاق جزء كبير منه بالانتفاضة.

ولقد ارسل الباي الجنرال رشيد لجمع هؤلاء الجنود بالساحل لكنه عاد خائبا على الرغم من أنه بالغ في اغرائهم بالوعود الزائفة اذ تعهد لهم بخلاص ما فات من مرتباتهم غير ان وعوده لم تجد آذانا صاغية لدى جنود الساحل الذين كانوا يعانون من ظلم وتعسّف المماليك والآغات وأدركوا أن مصلحتهم تكمن في الانضمام الى صف الشعب الثائر. وبعد يومين فقط من وصول الجنرال رشيد الى سوسة فر من ثكنة سوسة 1300 جندي بعد أن هجموا على مركز حراسة الباب الغربي للمدينة والتحقوا بقراهم للمشاركة في الانتفاضة. وعندما فشلت مهمّة رشيد عاد الى باردو فأرسل الباي وزير الحرب محمد خزندار لاعتقاده بأنه يتمتع بنفوذ قوى في الساحل وبأنه سينجح فيما فشل رشيد في تحقيقه. وفي نفس الوقت توجه الجنرال سليم في مهمّة مماثلة الى المنستير وتوجه الجنرال حسين رئيس بلدية تونس الى مساكن لنفس الغرض غير أنهم جوبهوا برفض قطعي وعداوة كبيرة اضطرتهم الى العودة فارغي الأيدي.

وعندما فشلت كلّ هذه المحاولات الهادفة الى ترقيع الجيش وأدرك الباي أنه في موقع ضعف يجعله عاجزا عن مواجهة هذا المد الجماهيري بقوة السلاح قرّر

اللجوء الى المناورة والمغالطة بهدف ربح الوقت وتقسيم صفوف الجماهير وعزل المدينة عن الريف، فأصدر في 22 أفريل 1864 منشورا موجّها الى القبائل والمدن يعلمها بما يلي:

1) ابقاء المجبى على ما كانت عليه أي 36 ريالا مع اعفاء بعض سكان المدن من دفعها.

2) حذف المجالس وترك الحرية للمواطنين لكي يقدموا شكاويهم للجهة التي يرغبون فيها.

وبالفعل فقد انتصب الباي من جديد يوم 24 افريل ليصدر أحكامه، ثم ابطل عمل المجالس في 30 أفريل وقد كلف الباي عمّاله بمنح الأمان للمواطنين الراغبين في ذلك، غير أن أحدا لم يطلب هذا الأمان الخادع بل تصاعد غضب الجماهير واشتد سخطها وازدادت نقمتها. واندفعت بكل عفوية تواصل الكفاح ضد الإقطاع والاستعمار. اذ ان الجماهير لم تعد تقبل مجرد ابطال قرار مضاعفة المجبى بل أصبحت تطالب بمراجعة كل النظام الجبائي وبطرد المماليك من البلاد وبابطال الدستور وعهد الأمان اللذان منحا الدول الاستعمارية امتيازات كبيرة مكنتها من ترسيخ نفوذها في القطر وتحويله الى شبه مستعمرة لها.

لقد فشلت مناورة الباي وواصلت الجماهير مطاردتها للمماليك والأعيان المتجبرين والمرابين اليهود والاوروبيين وتصاعد العنف الجماهيري بكل عفوية خاصة ما بين 15 و 30 افريل والتحقت مدن الساحل وارياف بالانتفاضة. فانتفضت جماهير المهدية والمنستير وانتفضت أكثر من 52 قرية من قرى

الساحل على نفس المطالب التي وحدت الجماهير الفلاحية مع جماهير المدن من عمال وحرفيين مما أدى الى توطيد الوحدة نسبيا بين المدن والأرياف فأعطى نفسا جديدا للانتفاضة. وقد عرفت الانتفاضة في أواخر شهر أفريل وبداية ماي اتساعا كبيرا وشمولا هائلا وقوة عظيمة فتحولت الارياف والمدن الى جحيم للاقطاعيين والكميرادوديين والاستعماريين الذين فرضت عليهم الجماهير دكتاتوريتها وسلطت عليهم عقابها فأعدمت الكثير، وأطردت الباقي أوجردتهم من وظائفهم وصادرت أملاكهم ووزعت "هناشيرهم" وتقاسمت محاصيلهم. وقد أثرت الاعمال الثورية للفلاحين في الريف تأثيرا هاما على جماهير مدن الساحل وقراه. وشجّعتهم على النهوض في وجه الطغاة. فهب سكان الساحل في نهاية شهر افريل وعمت المظاهرات مدنه وقراه وعقدت فيها الاجتماعات الجماهرية الكبيرة التي ألهبت حماس الشعب وعززت وحدته، وفجرت طاقاته. ففي 24 افريل كانت مدينة المهدية التي أجبرت قايدها على الفرار منذ 21 افريل في حالة غليان كبير. وقد قام خطيب في الساحة العمومية فهاجم حكومة الباي ونددد بالتواجد الاستعماري الأوروبي بالبلاد فاعتقل أعوان الباي على اثر ذلك عددا من المواطنين، وفي الغد جاء فرسان من قصور الساف وتجمع الناس واقتحموا السجن واطلقوا سراح المعتقلين، وأمام تصاعد العنف الجماهيري فرّ العديد من الأوروبيين واحتموا بسفينة انجليزية كانت راسية في ميناء المدينة. أما في صفاقس فقد حصلت

مظاهرات ضخمة في 30 أفريل 1864. ففي ليلة 30 افريل حل بالمدينة 400 فارس من قبيلة أولاد نجم وطلبوا من الخليفة أحمد القروي اطلاق سراح أحد أبناء قبيلتهم وقع سجنه لانه رفض دفع المكوس في السوق.

وفي صبيحة 30 افريل تجمع في باب الجبلي 200 من المجندين الجدد يتبعهم عدد غفير من الناس وطالب الجميع بإلغاء الضرائب الى الأبد ورفعوا شعارات مناهضة للمماليك ومنادية بسقوطهم. وتدخل اعوان القايد مراد محاولين تهدئة الخواطر واخماد المظاهرة فسخر منهم المتظاهرون وهددوهم بالقتل اذا لم يلازموا ديارهم ثم اتجه المتظاهرون نحو مكتب جمع الضرائب وصادروا محتويات مغازته وكلفوا مناديا عموميا بالتنقل في المدينة لإعلام كل السكان بالغاء الضرائب واقتحموا المكتب واتلفوا سجلات الضرائب وحجزوا اختام جابي الضرائب. ثم عادوا بعد ذلك الى الباب الجبلي من جديد وكانوا مصحوبين بفرسان أولاد نجم. واتجهوا نحو السوق العمومية حيث أعلموا أمينها بأن لا يطلب المكوس على السلع في المستقبل ثم ذهبوا الى القصسبة وهاجموها بعد أن أغلق حراسها الأبواب في وجوههم واضطر القايد الذي أصابه الرعب والفزع الى اعطاء أوامره لمعاونيه كي يطلقوا سراح كل المساجين تلبية لمطالب المتظاهرين. وفي منتصف النهار صودرت محتويات منزل احد جباة الضرائب. وأمام تصاعد العنف الجماهيري اضطرت عائلات القناصل الي الفرار واحتمت بباخرة حربية اوروبية كانت راسية في الميناء. وكان في قيادة الجماهير كل

من أحمد عسّال والمشري وفي 2 ماي نظمت مظاهرة جديدة رفعت فيها الأعلام واللافتات وأدى خلالها المجندون الجدد قسم الوفاء أمام العموم الوفاء للجماهير والدفاع عن المدينة حتى الموت والتصدي لكل محاولة اعتداء قد تقوم بها البواخر الإستعمارية. وفي اليوم الموالي توجّهت مجموعة مسلحة صوب القصبة لإلقاء القبض علي القايد وأعوانه. فتدخل بعض الأعيان وطلبوا من المتظاهرين عدم اطلاق النار مقابل استسلام اعوان الباي لهم. وعلى اثر ذلك انتظم مهرجان جماهيري كبير بزاوية سيد بلحسن طالبت الجماهري أثناءه بأن يعبّر القايد والمفتي وأعضاء المحكمة وكل الموظفين والأعيان الذين تربطهم صلة بنظام الباي كتابيا على موافقتهم على مطالب الجماهير كما طالبوا بأن يتولى الثوار الإشراف على حماية المدينة وحراستها وتسيير كل شؤونها. وبأن يتولى ضابط المدفعية محمد بن حسانة القيادة العسكرية في المدينة. وقد تحصل الثوار على امضاءات جميع اعوان الباي بما فيهم القايد كما فرضوا مطالبهم الأخرى، وفي الأيام الموالية طلبت الجماهير من المكلف بجمع عائدات الحبس في الجهة بأن يسلمها هذه العائدات. لكنه رفض وأصر على رفضه، فهاجمه الثوار يوم 13 ماي بقيادة احمد عسّال وأسّروه هو ومعاونيه وأجبروا القايد على الموافقة على الزج بهم في السجن لانهم سرقوا أموال الشعب. وفي تلك الاثناء حلّ بالمدينة 200 فارس من الهمامة والتقوا بقادة الانتفاضة واتفقوا معهم على عدم الاعتراف بالباي الحالي ما لم يطرد المماليك.

وبالرغم من الهزائم والضربات التي تلقتها العناصر الرجعية في المدينة فانها لم تستسلم ولم تيأس بل ضاعفت مقاومتها للأعمال الثورية للجماهير وبدأت تعمل في الخفاء وتندس في صفوف الثوار لتخريب من الداخل. وشرعت في إعادة تنظيم صفوفها وتجميع قواها اعدادا لهجوم مضاد للثورة تسترجع به ما فقدته من مواقع وتسحق من خلاله الانتفاضة. وبالفعل فقد شن أعوان الباي ليلة 21 ماي هجوما مضادا فداهموا منازل قادة الانتفاضة واعتقلوا منهم 36 من بينهم أحمد عسّال والمشري والملازم حسانة وعرضوهم في الغد مصفدين بالاغلال في ساحة القصبة بهدف ارهاب الجماهير وزعزعة معنوياتها وشق صفوفها ووجهوا للمعتقلين تهمة "التآمر مع العرب (البدو) لنهب المدينة" وأودعوهم السجن. وفي يوم 22 ماي عندما راج بين الناس خبر التعذيب الشنيع والوحشي الذي تعرض له قادة الانتفاضة علي يد القائد العسكري الفخفاخ، بلغ الغضب والسخط الجماهريين أشدهما وسرعان ما ردت الجماهير الفعل. ففي يوم 23 ماي قدم القايد والقاضي ومن حولهما بعض الأعيان تهزهم نخوة الانتصار الجزئي الذي حققوه وقرؤوا في الجامع على العموم أحد الأوامر الصادرة عن الباي. فقاطعتهم الجماهير مرددة من الأعماق "ليسقط الباي" "الموت للمماليك" ففر القايد وأعوانه وتحصن بعضهم في احدى القلاع، بينما احتمى البعض الآخر بباخرة ايطالية. أما الجموع الغفيرة فقد اتجهت صوب القصبة وأطلقت سراح المعتقلين. ثم تحركت لتضرم النار في منازل

الفخفاخ والعيادي **وغيـــرهم** باعتبارهم المسؤولين عن اعتقال قادة الانتفاضة. لكن رجال الدين الذين لعبوا خلال الانتفاضة دور الكابح لاندفاع الجماهير تمكنوا من تهدئتها. وقد كانت مدينة صفاقس في اليوم المذكور تعجّ بالمتجمعين الذين بلغ عددهم قرابة 10 الاف. وقد تشكلت في نفس اليوم لجان ثورية ضمّت أبرز قادة الانتفاضة في المدنية وبعض الأعيان الذين كان لهم نفوذ علي الجماهير. كما تم انتخاب لجنة بلدية جديدة تضم المفتي والقاضي الكرّاي والقاضي النوري وأمين التجارة الحاج ابراهيم السلامي ومحمود النوري وأحمد الشعبوني. وفر كل اعضاء المحكمة فتكلف القاضي بالشؤون العدلية في المدينة. ونتيجة لكل هذا التطوّر فر عدد كبير من الإقطاعيين والكمبرادوديين الى الاسكندرية خوفا من عقاب الجماهير بينما واصل البعض العمل في الخفاء لتحضير الهجوم المضاد الآخر، في انتظار قدوم محلة الباي أو تدخل الأساطيل الإستعمارية، في حين تظاهر البعض الآخر بمساندة الانتفاضة بهدف تخريبها من الداخل وفي يوم 26 ماي حل الجنرال عصمان بالمدنية قادما اليها من سوسة ليعمل على اخماد الانتفاضة واستعادة السيطرة على قلاع المدينة وتحرير القايد مراد فاستقبلته الجماهير بالحجارة وهتفت في وجهه "ليسقط الباي" "لتسقط الحكومة" فاضطر الى العودة من حيث أتى بينما رفرفت أعلام المتظاهرين فوق قلاع المدينة الثائرة.

أما في سوسة فقد انتشر خبر انتفاضة صفاقس وراج ان الباي على وشك الإستنجاد بالجيوش الفرنسية

وأن البواخر الحربيّة الإستعمارية الرّاسية بسوسة تقوم باستفزازات متواصلة، فدفعت هذه العوامل كلها الجماهير الى النهوض الثوري لخوض النضال ضد الطغمة الباياتية وتأججت مشاعرها الوطنية ودفعتها الى الاستعداد لمواجهة القوات الاستعمارية، فانتظمت يوم 3 ماي بشوارع سوسة مظاهرة ضخمة سرعان ما اتجهت الى مقر القنصل الايطالي وفتشه الثوار تفتيشا دقيقا للتثبت من إشاعة ترددت على أفواه الناس إذاك بوجود 600 جندي إيطالي يقيمون سرا في القنصلية ويتربصون الفرصة السانحة لاحتلال المدنية، ثم اتجه المتظاهرن الي مقر وزير الحرب الذي كان إذّاك يعمل على جمع العساكر من الساحل فطالبوا الوزير بتسليمهم مفاتيح المدينة متهمين اياه بتسليم البلاد للمستعمرين وبالتواطؤ مع القناصل الاوروبيين، فسلمهم المفاتيح التي سلموها بدورهم الى أعضاء المجلس الشرعي. ونظموا أمورهم بأنفسهم فنصبوا أعوان الحراسة بالقلاع وحول مخازن الذخيرة واستعدوا لمواجهة تدخل أجنبي محتمل. وصادروا عائدات املاك الحبس لدفع أجور أعوان الحراسة وللانفاق على تسيير الشؤون اليومية العامة في المدينة أما وزير الحرب فقد فر الى باردو يجر أذيال الخيبة وألغت الجماهير كل الضرائب وزجت بالمماليك وأعوان القايد في السجن، ولقد كان للاحداث الثورية التي جرت في صفاقس وسوسة تأثير هام على اتساع الانتفاضة وتجذر شعاراها في بقية مناطق البلاد وخاصة المناطق الساحلية، ففي المنستير طلب القاضي والمفتي في 1جوان اعوان الباي تسليمهما مفاتيح المدينة

فسلموها لهما وتم تركيز عناصر للحراسة حول أسوار المدينة. كما وقع الغاء الضرائب وفي 10ماي حل بمساكن 500 ثائر من قبيلة جلاص فأحسن أهالي القرية استقبالهم وعقد بين الطرفين اجتماع تم فيه التنديد بسياسة الحكومة وخاصة في ميدان المالية والخدمة العسكرية وأعلن الاجتماع الغاء الضرائب واختتم بتوقيع أوراق اتفاق يجسد التحالف بين سكان قري الساحل وقبائل الداخل. كما تم الإتفاق على مقاطعة أعوان الباي وانتخاب أناس من سكان هذه القري ليشرفوا على تسيير الشؤون اليومية وتنظيم صفوف الجماهير وتعبئتها وتسليحها. لذلك أعلن سكان "مساكن" للجنرال حسين الذي جاء يوم 7 جوان لجمع الجنود انهم لا يعترفون بالباي ويعترفون فقط بالسلطان العثماني ولقد نادت الجماهير أيضا في صفاقس وفي مناطق قليلة أخرى بحياة السلطان العثماني ورفعت أعلام الإمبراطورية العثمانية.

ج - الطابع الوطني والديمقراطي للانتفاضة :

لقد بلغت الانتفاضة أوجها في شهر جوان 1864 حيث شملت كل مناطق القطر وكل مدنه وأريافه ما عدا تونس العاصمة التي ركز فيها أعوان الباي قواتهم وعمت الأعمال الثورية للجماهير مختلف المناطق وانتخب الشعب ممثليه وتشكلت لجان تشرف على تسيير الشؤون اليومية وكرّست سلطتها على الإقطاعيين والكمبرادوريين وأعوان الإستعمار وتجلى من خلال النضالات الجماهيرية التي تعرضنا لها الطابع

الوطني والديمقراطي لانتفاضة 1864.

فقد كانت الجماهير وفية لتقاليدها العريقة في النضال ضد الإحتلال فنهضت لإحباط مخططات الاستعمار الذي اتخذ من انقاذ النظام الباياتي والدفاع عن الجاليات الأجنبية الاوروبية حجة واهية للتدخل المباشر والسافر في شؤون القطر اذ حلت خلال شهري افريل وماي بحلق الوادي سفن حربية فرنسية وانجليزية وايطالية مجهزة بأحدث الاسلحة ثم تلتها سفن حربية عثمانية وبدأت كل هذه الاساطيل تستعرض عضلاتها على طول سواحل القطر بهدف بعث الرعب والفزع في قلوب الجماهير. وكان لمدّ الانتفاضة انعكاس على الصراع بين الدول الاستعمارية من أجل السيطرة علي القطر كما أن التغلغل الأجنبي أعطى للانتفاضة طابعا وطنيا واضحا.

وقد بدأت ايطاليا منذ بدء الانتفاضة تعد العدة لغزو القطر فشرعت في تدريب فرقة في "طورينو" لهذا الغرض وكان الجنود والضباط الايطاليون الموجودون على متن السفن الايطالية المرابطة في سواحل البلاد ينزلون الى الشواطئ ليلا لتحديد المواقع الإستراتيجية ورسم الخرائط تمهيدا لغزو القطر. لكن تبخرت أحلام إيطاليا أمام المعارضة الشديدة التي لقيها مشروعها لغزو القطر من قبيل بريطانيا وفرنسا.

أما فرنسا فكانت ترى أن التدخل الفرنسي المباشر لم يحن وقته بعد لان أي تدخل من هذا النوع سيؤدي حتما الى "حقد الشعب ويقظته ازاء مخططات أوروبا"

الإستعمارية ، هذا فضلا عن أن بقية الدول الاوروبية لم تكن تسمح بذلك. لذلك ركزت فرنسا اهتمامها بشكل خاص علي منع التدخل الإيطالي والحد من النفوذ البريطاني المتعاظم في البلاد وتبييض وجه فرنسا من خلال مساندة بعض مطالب الثوار غير أن القنصل الفرنسي فشل فشلا ذريعا في كسب قادة الانتفاضة وأوسع جماهير الشعب بل تحصل علي نتيجة معاكسة تماما لخطته إذ استهدف النضال الوطني للجماهير الشعبية بصفة خاصة الاستعمار الفرنسي وذلك للأسباب التالية :

1) سيطرة فرنسا الفعلية علي اقتصاد البلاد ومراقبتها المتزايدة لمختلف دواليبه وتدخلها السافر في الشؤون الداخلية والخارجية للقطر.

2) الاحتلال الفرنسي للجزائر

3) تدخل الجيش الفرنسي في 1862 لقمع قبائل جبال خمير التي رفضت دفع الضرائب. ولقد خلق حضور السفينة الحربية الفرنسية الكبيرة يوم 24 ماي 1864 قرب تونس غليانا كبيرا في صفوف الشعب والهب المشاعر الوطنية وأجج حقد الجماهير على المستعمرين وبشكل خاص على المستعمرين الفرنسيين.

4) كانت الجماهير ترى أن الاستعمار الفرنسي هو الذي دفع الباي للقيام بالبنايات الكبرى المتهورة (مثل بناء حنايا زغوان) التي أدت بالبلاد الى الافلاس وعمقت تبعيتها للإستعمار الأجنبي.

أما بريطانيا فكانت تريد الحفاظ على النظام

البایاتي عن طریق بقاء القطر التونسي خاضعا للسلطان العثماني ولهذا الغرض التقى الاعوان الانجليز بالثوار عدة مرات لإقناعهم بأن السلطان لا يساند أعمالهم. كما قاموا بالاستيلاء على مدافع الثوار بالمنسير وعملوا كل ما في وسعهم لشق صفوف الجماهير، وقد طرح القنصل البريطاني في فترة من الفترات على الباي فكرة الاستنجاد بوحدات تركية أو مصرية لقمع الانتفاضة لكنهم تخلوا فيما بعد عن هذه الفكرة نظرا لمعارضة فرنسا وايطاليا لهم.

لقد كانت الجماهير بحسها الثوري تشعر بأن الباي قد اعطى البلاد "للنصارى" وبأن هناك مخططات استعمارية لاحتلال البلاد فاندلع لهيب السخط على كل ما هو أجنبي خاصة منذ قدوم البواخر الأجنبية وأصبحت الأحياء الاوروبية هدفا للمتظاهرين مما أجبر المستعمرين علي الفرار والاحتماء بالبواخرالحربية الاستعمارية. ففي سوسة مثلا فرّ 400 يهودى من المرابين و 600 ايطالي وانجليزي للبواخر الحربية الأجنبية خوفا من الموت. كما صادرت الجماهير ما نهبه منها هؤلاء الأجانب وتعرض اليهود في العديد من المرات الي تجريدهم من الشاشية الحمراء التي كانوا يضعونها تحت حماية الدول الأوروبية الاستعمارية وبالرغم من تهديد محمّد خزندار وزير الحرب بالتدخل الأجنبي ومحاولاته اقناع جماهير الساحل بعدم التهجّم على "الرومي" مذكرا اياهم بأنه وقع احتلال القطر الجزائري اثر شتم آحد الفرنسيين. فلم تعر الجماهير أي وزن لديماغوجية وزير الحرب وتهديداته بل قدرت

حق قدره خطر الاحتلال الاستعماري وخطر الأساطيل الراسية في المدن الساحلية ورأت بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لاحباط هذه المخططات الاستعمارية واتجهت بكل عفوية نحو المواجهة المسلحة ونبذت كل النصائح "بتجنب" التهجم على "الرومي" الصادرة من المملوك خزندار عون الإستعمار وخادمه المطيع لذلك اعدت الجماهير نفسها للقتال ضد أي تدخل استعماري فبادر الناس بشراء الاسلحة والبارود، وشرع السكان بالمهدية والمنستير في التدرب على استعمال الاسلحة بينما تعددت المظاهرات المعادية للمستعمر، هذا فيما يتعلق بالبعد الوطني الواضح الذي اتخذته انتفاضة 1864. أما البعد الديمقراطي لهذه الانتفاضة فقد تمثل في الأعمال الثورية التي قامت بها الجماهير ضد الطبقة الإقطاعية

والتي تضمنت اعدام الاقطاعيين الاكثر غطرسة ومصادرة اراضيهم واملاكهم بدون تعويض وفي طرد اعوان الباي ورفض دفع المجبى، وكل الضرائب الاخرى، وفي اقامة نواة لسلطة الشعب. وهبت الجماهير في كل مكان لتطرد المماليك من البلاد واستولت على اختامهم التي هي رمز نفوذهم وقوتهم، وصادرت املاكهم وأغلقت مكاتب جباية الضرائب.

ولقد تجنى ممثلوا الطبقات الرجعية والمؤرخون الاستعماريون على انتفاضة 1864 وسعوا الى تشويهها وهاجموها بشدة وهذا أمر طبيعي نظرا لمواقعهم الطبقية. وليس هذا الموقف الا دليلا اضافيا على ثورية هذه الانتفاضة لكنهم في الوقت ذاته لم يجدوا بدا من

الإعتراف بحسن تنظيم الانتفاضة وتواضع قادتها. كما أقروا بالأمن الذي لم يسبق له مثيل في كل المناطق التي شملتها الانتفاضة، فهذا المؤرخ ابن ابي الضياف الذي لا يتورع في وصف الجماهير المشاركة في الانتفاضة ب "الرعاع" تارة و ب "السفهاء" تارة أخرى يتحدث بنفسه عن الإزدهار الذي عرفته التجارة الداخلية الواردة الى العاصمة والتي كان اصحابها يقولون "ما عهدنا مثل هذه العافية والأمان في السير" ولقد كلف علي بن غذاهم رجالا لاصطحاب جالبي الغنم للحاضرة في عيد الإضحى تأمينا لهم. ويذكر ابن ابي الضياف أن قافلة كانت أتية من الجريد الى تونس وأخذ منها بعض المواطنين حملا من التمر بدون مقابل فقال أصحاب القافلة لعلي بن غذاهم "سامحتهم فيه لأن الجوع ألجأهم الى أكله" لكن علي بن غذاهم اجابه : "لا بد ان تأخذ ثمن تمرك على سعره بتونس لا بالجريد "وقد تم دفع ثمن التمر مثلما ذكر.

غير أن ابن ابي الضياف يقول : "وهذا الأمان الذي تمهد في الجهات والحالة هذه انما هو لعامة الناس مما لا يد عندهم في خدمة الدولة. أما العمال والمشائخ وغيرهم ممن له تعلق بخدمة الدولة فقد لاقى أكثرهم من عامة العربان (اي جماهير الفلاحين) ما يلاقيه المساق الي الموت وهو ينظر ["كقظوم بن محمد وهو رجل الفراشيش، والحاج قعيد والعربي بن عمّار وزروق بن ابي علي عيسى من جلاص، وأولاد السبوعي أخوة المتقدم ذكره امثالهمَ من الأعيان، لقد كانوا يومئذ أول من وئد بقاع" .

وهذه الشهادة لها دلالة كبيرة لانها تبين ان شعار الحرية للشعب والقمع لأعداء الشعب كانت تطبقه الجماهير وتهتدي به ولو بعفوية، وهذا يعني ان الانتفاضة لم تكن مجرد "فوضى" وعمل "غوغاء" كما يدعي الرجعيون. بل كانت تحتوي على حد أدنى من التنظيم الذي يتضح من خلال تمييز الجماهير بين اعداء الشعب وأصدقائه ولم نجد في ما استعرضنا من اعمال ثورية للجماهير اثرا كبير للإدعاءات التشويهية التي اطلقها المؤرخون الاقطاعيون والاستعماريون والمركزة على الطابع "الهمجي" و "الفوضوي" الا إذا عدوا تسليط العقاب على من ظلموا الشعب وأذلوه عملا همجيا وغوغائيا.

وهذا لا يعني ان الامر خال من بعض الاخطاء المرتبطة بالطابع العفوي للانتفاضة خاصة اذا اخذنا في الاعتبار الحجم الضخم لهذا التحرك الجماهيري مع العلم أن الثورات والانتفاضات لا بد أن تنطوي على بعض التجاوزات، لكنها تحافظ على مسار عام صحيح هو القضاء على الطبقات الرجعية لفائدة مصالح الجماهير الغفيرة.

2- بداية تقهقر الانتفاضة :

بعد التنازلات التي قدمها الباي في أواخر شهر افريل بهدف شق صفوف الجماهير تمهيدا لقمع الانتفاضة واغراقها في بحر من الدماء والتي لم تأت بأي نتيجه بدأ الباي يعد العدة لحملة قمعية شرسة ضد الجماهير بهدف اطفاء لهيب الانتفاضة الذي عم البلاد

بأسرها ولكن كانت تنقص الباي الأموال الكافية لتمويل هذه الحملة فلجأ الى الاقتراض من التجار الاوروبيين وباعهم صابة الزيتون مسبقا بأثمان زهيدة. وتسلم من حيدر أفندي مبعوث السلطان العثماني "التركي" مبلغا هاما ليستعين به على مجابهة الوضع.

وبدأ أعوان الباي يهيئون بصفة حثيثة انطلاق ثلاث محلات لضرب قوات علي بن غذاهم وبن دحر المتمركزة بين تستور وتبرسق وسحق انتفاضة الساحل وفي انتظار انطلاق هذه المحلات كان تكتيك الباي ومعاونه خزندار يتمثل في استعمال كل الوسائل لتشتيت حركة الجماهير واحياء الصراعات القبلية وتغذية النزاعات الجهوية. فأعلن الباي في البداية الغاء قرار مضاعفة المجبى ثم خفض من قيمتها الى 20 ريالا وحددها في النهاية بـ 10 ريالات. ثم سعى الى كسب جنود الساحل المتمردين اذ وعدهم بدفع المرتبات التي لم يستلموها. كما وعد اصحاب الحبس الخاصة بارجاع ما افتك منهم من أرض ووعد باعطاء الأمان للجميع. ولما رأى الباي النقمة الكبيرة والسخط العارم الذي تضمره جماهير الشعب للمماليك قرر الأخذ برأي القنصل الانجليزي "وود" الذي نصحه باستبدال المماليك بقيّاد من "أهل البلاد" فعين الباي علي الجلولي قايدا على صفاقس وحسونة الجلولي قايدا على المهدية. وبن عياد على جربة وحسن المقرون علي مساكن وصالح بن محمد القلاي علي الكاف ومن البديهي أن هذه التعيينات قوبلت بالاستحسان والترحيب من طرف الاقطاعيين المستنرين المساهمين

في الحركة واللذين كانوا يعملون علي الحلول محل المماليك. كما لجأ الباي الى التخريب من الداخل واتخذ ذلك اسلوبا فأجرى اتصالات ببعض أعوانه من قبائل الجنوب والوسط واغدق عليهم الهدايا وكلفهم باغتيال قادة الانتفاضة وببث روح الاستسلام والمساومة في صفوف القبائل، واقناع افراد قبائلهم بالتخلي عن النضال بدعوى أن النصر النهائي سيكون للباي، وان الباي قدم ما يكفي من التنازلات. ونذكر على سبيل المثال ان الباي أرسل لمحمد السنوسي وهو قايد فرع من فروع قبيلة "ورتان" ليحثه للإنضمام الى صفه. كما لجأ لتوظيف سلطة رجال الدين لصالحه فاغدق عليهم الهبات، وكلفهم بنشر روح الاستسلام في صفوف الجماهير فأرسل محمد عبد الوارث وهو زعيم الطريقة المدنية الى الساحل، وأوفد مصطفى بن عزوز زعيم الطريقة الرحمانية الى قبائل الوسط ليعملا على كسب الانصار للباي وبث الشقاق في صفوف الحركة. كما عمد الباي واعوانه الى ترويج الاخبار الزائفة والاشاعات لاحباط عزيمة الجماهير ان تلك الأخباروالاشاعات كانت تتضمن تهديدا وترهيبا للشعب. فمنها ما كان يفيد بقرب وصول 10 الاف جندي تركي و 20 الف جندي من مصر لمساعدة الباي على مواجهة الحركة، وان الفرنسيين سيستغلون الوضع لاحتلال البلاد اذا ما استمرت الحالة على ما هي عليه، وان الباي جمع محلات ضخمة ستنطلق قريبا لسحق الثوار. ولقد عرف الباي وخزندار كيف يوظفان كل تردد يظهر في الحركة لصالحهما وسيستغلان كل نقاط الضعف البادية

في الانتفاضة ويعملان على ضرب قبيلة بأخرى، وذلك تمهيدا للحملات التدميرية اللاحقة. وفي مقابل هذا التكتيك الذي انتهجته الطبقات الرجعية اتفق زعماء القبائل واعيانها في اجتماع جبل طوزة قرب القيروان يوم 5 ماي على خطة لا تتلاءم مع الوضع. وتتلخص هذه الخطة في "ندافع عن أنفسنا ولا نهاجم" وهي لا تتلاءم مع طبيعة المرحلة الهجوميةالقوية وحمل السلاح بشكل أشد حزما وبعزيمة أكبر. لقد كان من الضروري الزحف علي تونس لاسقاط النظام الباياتي والقيام بنضال مسلح جرئ لا هوادة فيه ضد الرجعية يمكن الجماهير من كسب انتصارات جديدة والزيادة في ارتباك الخصم وبعثرة قواه وتعميق تناقضاته والاستفادة منها قدر الامكان. ان النهج الدفاعي في ظروف الانتفاضة وخاصة في فترتها الأولى يعني مقتل الثورة الحتمي وفشلها الذي لا مفر منه. وقد أدت هذه الخطة التي اتبعها الثوار في مواجهتهم للنظام الباياتي عمليا الى تمكين العدو من تجميع صفوفه واسترجاع أنفاسه بمنحه فرصة ومتسعا من الوقت لإعداد نفسه لجولة نهائية وحاسمة يقضي فيها على الانتفاضة، وبتسليمه زمام المبادرة في تحديد زمان ومكان المواجهة. وقد غذى هذا النهج الدفاعي في صفوف الجماهير الخمول نتيجة طول الانتظار وخنق طاقاتها الثورية وشل حركتها. فوجدت مناورات الباي التقسيمية تربة خصبة لتنموا وتترعرع في هذا الجو من الانتظار والركود. كما وجد تيار الاستسلام والمساومة الذي كان يدعو اليه الاعيان والاقطاعيون المستنيرون ظروفا ملائمة ليتعزز

ويمارس نفوذه على الجماهير وبالفعل سرعان ما بدأت تظهربوادر نهاية الحركة وتقهقرها وزادت هذه البوادر وضوحا منذ شهر جوان 64 عندما حل موسم الحصاد وحين بدأ الفلاحون الذين أيأسهم الانتظار يعودون الى اراضيهم للحصاد.

وهكذا توفرت ظروف انطلاق الحملات الارهابية الهادفة الى اغراق الحركة الجماهيرية في الدم واخماد الانتفاضة. ففي 29 جوان تحركت أول محلة من باردو في اتجاه باجة لملاقاة قوات بن غذاهم وبن دحر. وكانت المحلة المكونة من 2000 جندي تحت قيادة الجنرال اسماعيل السيني صاحب الطابع. وقد واصل اسماعيل في طريقه اتباع تكتيك المخادعة وتفريق الصفوف فوزع الملابس والمؤن على القبائل التي اعترضته وأعطته الهبات وكسب من بينها بعض الأعوان. وقد منحه الباي السلطة الكاملة لاتخاذ ما يراه صالحا من القرارات بحيث كان يمكنه خلع كل قايد ترفضه القبائل وتعويضه بآخر ترضى عنه. وعندما بلغ خبر انتقال المحلة وانطلاقها الى علي بن غذاهم أرسل الى اسماعيل بعض رجال الدين ليطلب منه العودة الى باردو ومقترحا عليه تنظيم اجتماع للتفاوض بين ممثلي الباي وممثلي القبائل معلما إياه بأن الحل الوحيد الذي يبقى أمامه في حالة رفض هذا الاقتراح هو الحرب. وفي هذه الأثناء بدأت قوات فرج بن دحر المتمركزة في موقع متقدم بين باجة وتبرسق تناوش محلة اسماعيل اذ استولت على 70 عربة كانت قادمة من باردو لتمويل المحلة وعطلت هذه القوات تنقل مراسلي الباي وقطعت شبكة

التلغراف في احواز تونس وفرضت رقابة صارمة على الطريق الرابطة بين تونس وباجة. والتحقت افواج من الثوار الجدد بقوات بن دحر لخوض النضال ضد محلة الباي. وفي 16 جويلية عقد الباي اجتماعا بوزرائه في باردو لدراسة الاقتراح الذي تقدم به علي بن غذاهم، قرر علي اثره طلب قائمة مفصلة من الثوار تتضمن مطالبهم وارجاء اقتراح الاجتماع التفاوضي الي فترة لاحقة وقد اعلن علي بن غذاهم في 23 جويلية موافقته على الرأي طالبا من النظام ايفاد مصطفى بن عزوز زعيم الطريقة الرحمانية ليضبط معه كراس المطالب الذي تضمن النقاط التالية :

1) العفو الشامل،

2) تطبيق قانون الشرع،

3) تولي الباي اصدار الأحكام مثلما كان الأمر سابقا،

4) الغاء المحاكم نهائيا،

5) الغاء "السودية" (الحماية الأجنبية لليهود على كامل أراضي المملكة)،

6) تحديد المجبى بـ 10 ريالات تونسية،

7) تحديد العشر بـ 10 ريالات تونسية على الماشية،

8) الغاء المكوس خارج السوق،

9) السماح بتجارة العبيد من جديد،

10) اقالة كل القياد القدامى ومحاسبتهم وتمكين القبائل من انتخاب قيادها،

11) تحديد قانون الزيتون والنخيل بالمقدار الذي

كان عليه في فترة احمد باي،

12) الغاء كل الضرائب والواجبات الأخرى المفروضة على المواطنين،

13) العودة الى الطريقة القديمة في تسيير املاك الحبس.

تلك هي اذن المطالب التي وقع توجيهها الى الباي وهي مطالب اصلاحية لا تضع مسألة اسقاط النظام البایاتي في جدول الاعمال ولا تهدف الا الى تحسين أوضاع الجماهير وترميم سلطة الاقطاعيين والكمبرادوريين المتداعية. ويتضح من خلال بعض المطالب (مثل مطلب السماح بتجارة العبيد من جديد) التأثير الذي كان يمارسه الإقطاعيون المستنيرون على الانتفاضة. الا أنه بالرغم من ذلك فقد كانت القوة الاساسية للانتفاضة تتمثل في جماهير الفلاحين وهذا ما يعطيها طابعها الثوري. وفي يوم 28 جويلية أعلن الباي رسميا أن السلم قد عقدت على أساس تخفيض المجبى الى 20 ريالا وتخفيض العشر الى النصف والغاء المكس خارج الأسواق واستبدال المماليك بقيادة من الأهالي واعلان العفو العام. ثم اصدر الباي أوامره بمنح هنشير الروحية لعلي بن غذاهم وتنصيب أخيه عبد النبي قايدا على قبيلة ماجر. ونشر هذا الأمر في كل مكان لتشويه سمعة علي بن غذاهم الذي يجمع كل المؤرخين على أنه تقدم بهذين الطلبين في رسالة وجهها الى الباي يوم 22 جويلية 64. ومهما يكن من أمر فقد أدت هذه الحادثة فضلا عن موافقة علي بن غذاهم على عقد الصلح بالرغم من أن الباي لم يعطه شيئا ملموسا،

أدى كل ذلك الى الحط من هيبة "باي الشعب" في أعين الشعب والحد من نفوذه وتأثيره على الجماهير بشكل ملحوظ وقد قام بن غذاهم في النصف الأول من شهر أوت بجهود لاعادة "النظام" والهدوء الى البلاد عملا بالالتزامات التي تعهد بها أثناء قبوله للسلم. فوزع وعود "الأمان" بين القبائل وأمرها بالاتصال مباشرة بخزندار لالتماس العفو. فأفسح المجال بذلك لمناورات خزندار الهادفة الى ضرب الوحدة النضالية للجماهير وتفتيتها واعترف علي بن غذاهم بنفسه بصعوبة هذه المهمة في رسالة بعث بها الى اسماعيل السيني والتي ذكر فيها أنه يجب ان يبقى بين القبائل حتى لا تغير موقفها. وقد هاجمت الجماهير بن غذاهم ونددت بمواقفه متهمة اياه بالتخاذل والمساومة مع الباي وقبول "السلم" بدون أن يحصل على أية ضمانات تذكر سوى الوعود. وقد عاب عليه فرج بن دحر انفراده بالرأي وعدم استشارة بقية القبائل وخرقة العهد الذي اتخذه ممثلو القبائل بأن يكونوا يدا واحدة في السراء والضراء ورابط بن دحر وقواته قرب طريق تونس ورفض الخضوع والتخلي عن السلاح ورفضت قبيلة جلاص بدورها الالتزام بما أمضاه علي بن غذاهم من اتفاقية سلم. كما كتب أعيان أولاد عون الى علي بن غذاهم وعبروا له عن اعتقادهم بأن الباي لن يفي بشيء مما وعد به. وقد كان رد اسماعلي السيني علي مطلب أولاد غانم المتمثل في تعيين واحد منهم قايدا عليهم أن أمر بسجنهم وجلدهم. وهكذا اتضح بجلاء أن مهزلة مفاوضات جويلية لم تكن سوى مناورة يهدف من

ورائها الباي الى ربح الوقت وتفكيك صفوف الشعب تمهيدا لمحاصرة بن غذاهم وبن دحر وإبادتهما ثم توجيه الجهد الرئيسي نحو الساحل الصامد فيما بعد.

ولئن تم بالفعل تعيين عبد النبي قايدا على ماجر فان علي بن غذاهم ظل ينتظر هنشير الروحية دون الظفر بأي شيء. وقد أرسل علي بن غذاهم الى الباي وخزندار عدة رسائل يذكرهما فيها بوعدهما طالبا منهما الوفاء به. ولكن كل تذرعاته وتوسلاته ذهبت سدى. وفي 9 أوت وجه الباي محلة أخرى بقيادة رستم للالتحاق بمحلة اسماعيل التي اهلك الوباء كثيرا من افرادها. اتجهت المحلة صحبة قايد الكاف صالح الورتاني الى ونيفه لجمع الضرائب. ولايقاف قاتلي الجنرال فرحات. وبدا واضحا أن الباي قد تراجع في كل ما وعد به. فأدرك بن غذاهم خطأ موقفه وبدأ يستعد لاستئناف النضال وطلب من القبائل أن ترسل اليه المتطوعين والجنود وشجعها على خرق "السلم الأعرج" الذي أمضاه. فأصدر الباي أوامره بمطاردة علي بن غذاهم لإلقاء القبض عليه وإرساله الى باردو. وحصلت في تلك الأثناء مناوشات بين قوات علي بن غذاهم ومحلة رستم تكبد فيها هذا الأخير خسائر وهزائم عديدة، غير أن هزيمة علي بن غذاهم لم تكن هي الأخرى بعيدة. اذ بدأت سياسية الباي الهادفة الى تقسيم الصفوف واحياء النعرات القبلية تعطي ثمارها. فانقسمت القبائل الى صفين كبيرين متواجهين : الصف الباشي والصف الحسيني، وهما صفان تشكلا وتكونا في أواسط القرن الثامن عشر خلال حروب طويلة بين أمير الحرب حسين

باي، وعلي باشا المتصارعين على السلطة وضم الصف الأول قبائل ماجر والفراشيش وأولاد عيار وقبائل الساحل التي تمثل أغلبية القبائل المساهمة في الانتفاضة. وفي مواجهة هذا الصف أقام خزندار بسرعة وبراعة الصف الحسيني الذي ضم الهمامة وجلاص ثم لحق بهم نفات وبنى يزيد تحت تأثير مصطفى بن عزوز، وبدأت هذه القبائل تشن الغارات الانتقامية على بعضها البعض وبذلك حقق خزندار مبتغاه في توجيه بنادق الشعب الى صدر الشعب. وبينما واصلت محلتا المقاومة واخضاع القبائل الرافضة للإستسلام ومطاردة علي بن غذاهم وبن دحر. بدأ الباي وخزندار يجهزان حملة تطويق وابادة ضد الساحل وصفاقس. وقد غادرت هذه المحلة باردو يوم 29 أوت وكانت تحت امرأة المملوك أحمد زروق السيء الذكر الذي عاث في الساحل حرقا وتدميرا وقمع الحركة قمعا وحشيا لا تزال الألسن تتداوله الى اليوم. وكان الوضع في الساحل لا يزال متفجرا بالرغم من أن الباي قد استبدل في أواسط جوان الجنرال رشيد المتهم بالتواطئ مع الثوار بالجنرال عصمان على رأس "جيش" الساحل. وقد بادر هذا الأخير بمجرد حلوله بسوسة بتوزيع المراسيم البایاتية التي تعلن عن التخلي عن قرار مضاعفة المجبى وتعلن عن الغاء الحاكم واعفاء مدينتي سوسة والمنستير من الضرائب. غير أن هذه المناورات لم تجده نفعا اذ واصلت الجماهير اعمالها الثورية في مختلف مدن وقرى الساحل، ففي مدينة المهدية اجبر 200 جندي عامل المدنية احمد بفون على اطلاق سراح رفاقهم

الذين اعتقلهم لأنهم رفضوا القيام بالحراسة. وفي سوسة أجبر ضغط الجماهير السلط على اطلاق سراح المساجين. وفي صفاقس انتظمت عدة مظاهرات على اثر مرور باخرة انجليزية بميناء المدينة. وأجبر القاضي الجديد الذي عينه القايد الجلولي على التخلي عن مهامه. وفي نهاية جويلية انتظمت مظاهرات معادية للأنجليز أجبرت الضباط الانجليز علي ترك المدنية. وقد كان وصول حسونة الجلولي القايد الجديد لصفاقس يوم 11 أوت سببا في نشوب مظاهرات أجبرته على الإلتجاء الى احدى السفن الحربية الاجنبية الراسية في ميناء المدينة. لكن أعيان المدينة وشيوخ المثاليث تمكنوا من توفير الحماية له في المدينة فاستقر بها وفرض الرسوم الجمركية في ميناء صفاقس من جديد.

ومنذ نهاية شهر جويلية قام أعوان الباي تمهيدا لقدوم محلة زروق بنشر خبر خضوع القبائل في كل مكان بهدف زعزعة ارادة الجماهير وبث روح الاستسلام والتهادن مع العدو. غير أن الجماهير الثائرة في الساحل أعلنت رفضها للسلم الذي عقده بن غذاهم مع الباي وفي 23 جويلية ارسل أهالي مساكن ممثلين عنهم الى سكان سوسة مطالبين اياهم بطرد الجنرال عصمان والضابط وناس من مدينتهم. غير أن الإقطاعيين وأعوان الباي الذين استرجعوا بعض المواقع في مدينة سوسة رفضوا طلب قرى الساحل المنتفضة وأوصدوا أبواب المدينة. فخرجت الجماهير المسلحة الى الشوارع لمساندة مطالب اهالي مساكن وبقية القرى. ففر المالطيون الى السفن الحربية الراسية في الميناء.

بينما فرض سكان 24 قرية من قرى الساحل حصارهم على سوسة في نفس يوم 23 جويلية. ولقد ظلت سوسة محاصرة حتى يوم 8 اكتوبر 1864 وفي يوم 21 جويلية وكذلك يوم 1 أوت حصل لقاء بين شيوخ قرى الساحل بقيادة الدهماني البوجي من جهةوأعوان انجليز [شامبرلان ستيفان : آمر الباخرة الحربية] من جهة أخرى. فطرح الثوار شروطهم لرفع الحصار عن المدنية وتتمثل هذه الشروط في :

1) انسحاب هيئة الاركان من سوسة والتحاقها بتونس،

2) تلبية مطالب الثوار التي رفعوها الى الباي منذ وقت طويل،

3) تعويض صادق باي بعلي باي.

غير أن هذا اللقاء لم يؤد الى نتيجة تذكر. فاستمر الحصار ثم فرض الحصار الاقتصادي الكامل على سوسة في حين كانت علاقات الثوار بمدينتي المنسيتر والمهدية طيبة. وعندما حل الجنرال سليم بالمنسيتر يوم 11 سبتمبر ليعمل على كسب أهالي المدنية لصف الباي انتظمت مظاهرة مسلحة أجبرته على مغادرتها. وفي المهدية أجبر السكان القايد احمد بفّون على التخلي عن منصبه. وفي صفاقس كانت الجماهير تعمل على طرد القايد الجلولي الذي كان يلقي مساندة من طرف الاقطاعيين والسماسرة. غير أنه لم يكن له في الواقع أي نفوذ اذ كان مستقرا في منزله تحت حراسة 20 شخصا وفرهم له القاضي. وكانت مدن صفاقس والمنستير والمهدية منقسمة بوضوح الى شقين:

"الثوار" و "المحافظون" وكان الصراع بينهما متواصلا ومحتدما. وكان الثوار في المنستير والمهدية يقيمون علاقات بثوار القرى الساحلية ويزودونهم بالسلاح والذخيرة. ان هؤلاء "الثوار" هم عمال الورشات الصغيرة والمعامل الحرفية والفلاحون والجنود الذين غادروا الثكنات والحرفيون والعاطلون عن العمل وكل الكادحين والذين كانوا يحبذون استمرار هذه "الحكومة الطيبة" [هكذا كانوا يسمون السلطة الشعبية] التي لا يرغمون في ظلها على دفع الضرائب ولا المعاليم ولا خلاص الدين ولا القيام بالخدمة العسكرية. وكان الثوار يجبرون الاقطاعيين والسماسرة على دفع "جزية" محددة بينما الغوا الضرائب عن كل افراد الشعب. أما "المحافظون" فهم الاقطاعيون والسماسرة المتعاملون مع الاستعمار والخادمون لمصالحه. وتطور الوضع بعد ذلك كالآتي : فبعد ان انقسمت قبائل الوسط والجنوب والساحل الي صفي الباشية والحسنية وساد التناحر بينهما. انتقل هذا الإقتتال الي قرى الساحل ومدنه. حيث انفجرت فجأة الصراعات القبلية والجهوية وهكذا كانت الفرصة سانحة لكي يوجّه خزندار ضربته الحاسمة للحركة في الساحل. ففي 28 أوت توجهت محله زروق المكونة من 2600 رجل من بينهم فرسان قبائل جلاص والطرابلسية ونفات التي تم اخضاعها صوب الساحل. وقد منح الباي لزروق السلطة المطلقة ليتصرف بما يراه صالحا وأمره بألا يدخل المعركة الا اذا رأى ضرورة ذلك حتي يترك المجال لاستمرار الصراعات الداخلية في صفوف القبائل. كان الصراع بين اعيان سوسة المحاصرة

وأهالي قرى الساحل قد دخل مرحلة جديدة اذا اعلنت بعض قبائل الساحل وقراه ولاءها للباي نتيجة جهود بعض الاقطاعيين وعلى رأسهم الاقطاعي مصطفى بن عزوز. اذ توجه وفد من القلعة الكبرى الى باردو ليعلن طاعته للباي. وبدأت هذه القرية بالتنسيق مع جلاص تعمل على مواجهة القرى الثائرة والانفراد بها الواحدة تلو الأخرى لاخضاعها. أما من الطرف المقابل فقد بدأت "المحلة الثورية" المتمركزة قرب مساكن تعمل علي كسب المزيد من الانصار استعدادا للمواجهة الحاسمة مع محلة زروق وقد انضمت الى المحلة الثائرة قوات من الهمامة والمثاليث وجلاص رفضت الإلتزام "بالسلم الأعرج" الذي تم توقيعه مع الباي كما التحق بها جنود من المكنين والبقالطة بزعامة أحمد الماشطة -(الذيكان عريفا في جيش الباي) والشيخ محمد البوجي وعلي بن عمار وشكلوا "المحلة المتمردة" كما سماها الباي. وتكونت هيئة الاركان من جنود قدامى رفضوا خدمة الباي وانضموا الى الجماهير ليقاتلوا الى جانبها. ثم تشكلت لجنة ثورية بدأت تعمل على جمع وتنظيم الجنود والضباط المشتتين في قرى الساحل وهكذا برزت للوجود نواة الجيش الشعبي التي سيطرت على الساحل واصبحت تراقب كل تحركات العدو. وشرع بن ماشطة بكل حماس في تدريب الجنود وبعث دعاة ومحرضين لتجنيد وتعبئة القرى المجاورة ثم طرحت مسألة التسليح لأن الأسلحة والذخيرة المفتكة لم تكن كافية فوقع الاتصال بالتجار المالطيين لشراء الكميات اللازمة. واستحوذت الجماهير على مدافع المنستير.

وتحولت هذه المدينة الى قاعدة امداد بالسلاح للجيش الشعبي. وتتالت الإعانات والمساهمات من كل الجهات لتشجيع هذا الجيش الناشئ واستعدت كل القرى لخوض المعارك ضد زروق، فحفرت الجماهير الخنادق ونشرت الكمائن حول القرى. وكان زروق يحاول وصول مساكن بالطرق اللينة وبدون قتال لينفذ فيما بعد الى بقية القرى. فبعث زروق المدعو حسين المقرون مدير بوليس مدينة تونس (وهو أصيل مساكن) مكلفا بهذه المهمة. فحل المقرون بمساكن يوم 23 سبتمبر واجتمع بالأهالي مغريا اياهم بالوعود تارة ومهددا تارة أخرى طالبا منهم الاستسلام بدون قتال غير أنه لم يظفر بنتيجة تذكر سوى قتل بعض أعوانه من طرف الجماهير. فاضطر الى الرجوع الى سوسة خائبا. ثم أوفد زروق محمد بن عبد الوارث زعيم الطريقة المدنية وأوكل اليه نفس المهمة. ولكنه هو الآخر مني بالفشل وكان الجيش الثوري منظما وقويا وكان يقوم بتمارين يومية وبمناورات بالذخيرة الحية استعدادا منه لملاقاة المحلة.

د - <u>قمع الانتفاضة في الساحل</u> :

في 5 أكتوبر قرر الثوار الهجوم على القلعة الكبرى باعتبارها تحتل مكانا استراتيجيا هاما في المنطقة فانطلق هذا الهجوم من قرية أكودة. وفي الغد لما بلغ نبأ الهجوم الي زروق الذي كان يعسكر في هرقلة، امر جنوده بالتوجه الي القلعة الكبرى وفي يوم 7 اكتوبر نشبت معركة ضارية بين محلة زروق والمحلة

الثائرة. غير أنها سرعان ما انتهت بتشتت الثوار الذين استشهد عدد كبير منهم في القلعة الكبرى وانسحب عدد آخر الي القلعة الصغرى حيث قاوموا بمساعدة الأهالي مقاومة بطولية قتل أثناءها 200 من الثوار. وأسر 130 منهم ودخلت قوات زروق القرية فعاثت فيها فسادا وتخريبا ونهبت المنازل وانتهكت الأعراض وساقت الأطفال والنساء حفاة عراة الى سوسة. ولقد أثرت هزيمة المحلة الثائرة تأثيرا سلبيا على معنويات سكان قرى الساحل الذين فاجأتهم السرعة المذهلة التي هزمت بها فصائل الثوار. وبدأت مطالب اعلان الطاعة تتوافد من أعيان هذه القرى على زروق الذي طالب باحضار الأسلحة والجنود. وقد دخل زروق الى سوسة يوم 8 اكتوبر وكان يتبعه طابور طويل من الأسرى المصفدين بالأغلال والجنود المجردين من السلاح. وأصدر أوامره التي روجها اعوانه في الساحل على نطاق واسع والتي تقضي بمثول كل سكان الساحل أمامه لتسليم أسلحتهم وخيولهم وتم استدعاء كل الجنود المتمردين في الساحل. وأجبر زروق أعيان الساحل على امضاء تصريح ولاء وتأييد للباي. وأوقف جل قادة الحركة بينما فرّ عدد آخر منهم. ولقد قمع هذا المملوك جماهير الساحل قمعا وحشيا لا مثيل له ونكل بها شر تنكيل وعرّض الشيوخ والأطفال والنساء لابشع أنواع التعذيب وأمر باعدام قادة الانتفاضة بعد تعذيبهم تعذيبا مبرحا. فأعدم كل من الدهماني والبوجي وماشطة وبن حفصة كما حكم على شيوخ الشرطية بالاعدام شنقا. أما وفد المنستير الذي

جاء ليعلن طاعته فقد لاقى هو الآخر عقابه اذ أمر زروق بتكبيل اعضاء الوفد بالسلاسل والزجّ بهم في السجن. وفي صفاقس، وبعد ان انتشر نبأ انهزام "المحلة الثورية" بدأ المحافظون يبرزون علي الساحة ويستبدون من جديد. ففرضوا المكوس في الاسواق والمعاليم الجمركية وذهب وفد برئاسة القايد الجلولي وعضوية القاضي والمفتي والشيوخ الى زروق لإعلان ولائهم للباي فاستقبلوا كما استقبل وفد المنستير.

إذ أمر زروق باعتقال القاضي عبد العزيز الفراتي واعتقل علي عسّال المشهور باسم "الباي عسال" [وهو احد قادة الانتفاضة في صفاقس] أما المشري وشيوخ أولاد نجم فقد فرّوا، وشن زروق واعوانه حملة اعتقالات واسعة النطاق بمدن الساحل وقراه. فملؤوا السجون بالمواطنين وحكموا بالإعدام على المئات من ابطال الشعب. غير أن زروق لم يكن يكتفي في حملته بالإعدام والشنق والتعذيب بل اعتمد اساسا على نهب أموال الفلاحين والاستحواذ على حيواناتهم وتركهم للجوع وذلك ان النظام الاقطاعي الباياتي كان في حالة افلاس مالي كامل وفي حاجة ملحة الى المال لدفع فوائد الديون واعادة بناء الجيش والإنفاق على تسيير الشؤون اليومية للدولة وتسليم التجار الأوروبين الكميات الكبيرة من الزيت (600 الف مكيال) التي باعها لهم الباي مسبقا لذلك وضع زروق قائمة مفصلة لما يجب على كل مدينة أو قرية أن تدفعه من الضرائب المتخلفة من السنة المنصرمة مضاعفة الى السنة الجارية والحقوق الجمركية على الزيت الذي تم تهريبه الخ...

وبذلك جمع زروق من دوائر سوسة والمنستير والمهدية التي كانت مجتمعة تدفع أقل بقليل من 3,5 م ريال سنويا، مبلغ 20 م ريال بالاضافة الى 5 م ريال سرقها جباة الضرائب، فاضطر الفلاحون الى بيع محاصيلهم وزياتينهم مسبقا بنصف أثمانها ورهنوا أثاث بيوتهم وحلي نسائهم، وقد استغل المرابون والصيارفة الاوروبيون هذا الوضع خير استغلال فاقرضوا الفلاحين أموالا بفوائض مرتفعة تبلغ 6٪ شهريا. وقد سن زروق ضريبة خاصة هي الخطية التي شملت كل جماهير الساحل كعقاب علي مشاركتها في الانتفاضة. وقد جمع زروق من هذه الخطية وحدها 4 م. ريال كما فرض "غرامة" اتلاف المكاسب الاوروبية وغرامة "مصلحة التلغراف" ونفقات جمع الجبايات. وافتك زروق من قبيلة السواسي وحدها 7000 بعير ومن المثاليث 1200 بعير و500 قفيز من الشعير و600 من الخيول.

وفي يوم 9 افريل 1865 حل زروق ومحلته بصفاقس حيث أعدم المشري وأوقف 80 عاملا يوميا بتهم المشاركة في الانتفاضة وزج بهم في السجن. وجمع زروق من صفاقس 4,5 م ريال بعنوان الضرائب واكثر من مليون ريال لتعويض ما فقده الاوروبيون من املاك اثناء الانتفاضة. فاضطر السكان لدفع هذه المبالغ الى رهن املاكهم والاقتراض من المرابين اليهود والاوروبيين بشروط مجحفة والى بيع أراضيهم للأجانب الذين استغلوا هذا الوضع لتعزيز نفوذهم في البلاد. وفضلا عن كل ذلك كان زروق يجمع الشبان لتجنيدهم في

جيش الباي. ولم تكن لهم أية امكانية لتجنب هذا التجنيد الاجباري سوى دفع مبلغ مالي يتراوح بين 500 و 2000 ر وبعد أن أتم زروق جمع ما فرضه قهرا على الساحل من ضرائب وغرامات حربية مختلفة تلقى رسالة من علي باي يخبره فيها بأن محلته تحتاج الى التموين. فأمر زروق اعوانه بجمع المزيد من الابل والبقر والخرفان من سكان الساحل وبعد جمعها عرض على الأهالي اشتراءها منه وعندما رجعت محله زروق الى تونس في 30 جويلية 1865 لم يبق لسكان الساحل وصفاقس والأعراض سوى أكل الحشائش للبقاء على قيد الحياة. وقد اصطحب زروق معه عند عودته الي باردو 560 سجينا. وفي تلك الأثناء واصلت محلة رستم زحفها صوب الكاف وخاضت معارك ضارية ضد قبيلة ماجرونجحت في النهاية في تشتيتها. فذهب في بداية نوفمبر 1864 وفد من اعيان ماجر الى باردو لإعلان طاعته للباي. فأرسل رستم مجموعة مسلحة من الجنود لمطاردة فرج بن دحر وتعقب خطاه. بعد أن تم احراق هنشيره وتدمير منزله. وفي منتصف شهر نوفمبر اتجه بن دحر صحبة مجموعة من الثوار نحو الصحراء. لكن سرعان ما تم القاء القبض عليه في جهة الهمامة واقتيد الي باردو حيث جلد جلدا مبرحا ثم حكم عليه بالإعدام الذي تحوّل فيما بعد الي سجن مؤبد. أما علي بن غذاهم الذي تمكن من تجميع بعض الفرسان من قبيلة ونيفة ومن القبائل الأخرى فقد واصل ضرباته المتتالية وغاراته على محلة رستم. وفي يوم 16 جانفي التقت المحلة الثالثة التي يقودها على باي والتي تضم

4000 رجلا بمحلة رستم لتساعدها على محاربة قبيلة ونيفه. أما علي بن غذاهم فقد تراجع الى الجزائر صحبة أخيه عبد النبي و 500 فارس حيث أحسنت استقبالهم قبيلة النمامشة التي استقروا عندها.

وبعد أن أخضع رستم وعلي باب القبائل "الباشية" وارغموا أولاد عون على دفع 400 ألف ريال ولم يتركوا لهم دابة يركبونها أو حيوانا يقتاتون منه، توجهوا الى الهمامة وجلاص اللتين اعلنتا بكل قوة رفضهما لدفع الغرامات الحربية. كما رفضتا دفع أكثر من 10 ريالات و 4 "ويبات" على كل ماشية (وهو المبلغ الذي وعد به الباي) وقرعت القبائل الطبول من جديد لتنظيم المقاومة. أما الهمامة فقد لجأوا الى المناطق الصحراوية هربا من دفع الضرائب. ورفضت قابس بدورها دفع الضرائب. فاصطحب علي بن خليفة كاهية الأعراض 500 رجل من محلة زروق لكنه عجز عن الحصول على أي مبلغ من القبائل التي التجأت صحبة أملاكها الي مناطق جبلية وعرة المسالك وفرت قبائل أخرى الى الصحراء. أما بجربة فقد أجبر السكان على دفع 5 م. ريال. وفي مارس 1865 أوقف علي باي 200 من قبائل الفراشيش، وماجر وونيفه وأرسلهم الي باردو حيث أمر الباي بجلدهم. وتم تعذيبهم بالساحة العمومية طيلة 7 أيام كاملة وقد استشهد منهم خلال 10 أيام 16 أسيرا تحت التعذيب أو على إثره نظرا لوحشيته، كما استشهد 100 من المواطنين المعتقلين في غضون 6 أشهر نتيجة ظروف الاعتقال القاسية. وفي يوم 27 افريل 1865 عاد علي باي الى باردو صحبة عدد كبير من رؤساء وأعيان القبائل المتهمين

بالتحريض على الثورة فعذبوا وزج بهم في السجن أما علي بن غذاهم فقد استقر لمدة 7 أشهر قرب مدينة قسنطينة ثم وضعته السلطات الفرنسية تحت الاقامة الجبرية متهمة اياه بتدبير مؤامرة ضد فرنسا في الجزائر، لكنه تمكن من الفرار والعودة الى تونس صحبة أخيه عبد النبي في 17 نوفمبر 1865 حيث التحق بسكان جبل الرقبة الواقعة على الطريق بين غار الدماء وتونس. وكان سكان هذا الجبل يقاومون منذ جوان 1865 محلة الجنرال سليم التي جاءت لجباية الضرائب ولتجميع المجندين وعندما انتشر خبر دخول علي بن غذاهم الى القطرأعلن الباي منح 50 الف ريال لمن يأتيه به حيا كان أو ميتا. وحاولت السلط اغراء بعض سكان جبل الرقبة ودفعهم لاغتياله. لكن محاولاتهم باءت بالفشل. ثم جاء فصل الشتاء، واصبح عمل المحلة صعبا للغاية. فأمر الباي الجنرال سليم بالعودة الي باردو ففعل ذلك وعاد صفر اليدين. وشاع خبر رجوع قائد الانتفاضة بسرعة فائقة، ونظرا الى ان ممارسات الباي الانتقامية ضد الشعب كانت قمعية ووحشية فقد اندفعت قطاعات واسعة من الجماهير الى الإلتفاف من جديد حول قائدها. فأيقن كل اللذين انخدعوا لوعود الباي الكاذبة والذين جردوا من املاكهم والذين هتكت اعراضهم بضرورة خوض النضال ضد النظام الباياتي بقيادة علي بن غذاهم. غير ان هذا الأخير أوقف في 28 فيفري 1866 بعد أن وضع نفسه تحت حماية أحد رجال الدين الذي باعه للباي. وفي 2 مارس وصل علي بن غذاهم الي باردو فعومل معاملة قاسية وعذب تعذيبا وحشيا ثم أودع السجن حيث استشهد مسموما في 11 اكتوبر 1867.

أسباب فشل الانتفاضة

هكذا انتهت انتفاضة 1864 ونرى ان فشلها كان راجعا للأسباب التالية :

1) لقد كان من العوامل التي أدت الى فشل انتفاضة 64 ضعف الصلة بين ما يجري في الريف وما يجري في المدينة، وانعدام الصلة بين المدن فيما بينها، وانعدام الروابط بين مختلف المناطق الريفية اذ لم يكن النضال في انتفاضة 1864 منظما على نطاق القطر كله. وكان مجزءا الي عدة انتفاضات في مختلف انحاء القطر تكاد تكون منفصلة عن بعضها البعض. وكانت فاقدة لمركز قيادي واحد. ولقد كانت هذه الانتفاضة تتسم بطابع العفوية وضعف التنظيم بالرغم من شمولها العديد من مناطق البلاد ومن وجود بعض اشكال التنظيم التي اهتدت ليها الجماهير في خضم نضالها ضد الباي والاستعمار (كإقامة اللجان الثورية وتركيزالمحاكم الشعبية واقامة بعض المناطق المحررة وبعث جهاز لحراسة الأمن الخ...) ولذلك كانت حركتها مشتتة ومجزأة وغير قادرة على بناء منظمة قوية ومتماسكة تخوض النضال الحازم ضد النظام الباياتي ويرجع ذلك الى ان القوة الاساسية في هذه الانتفاضة كانت طبقة الفلاحين وهي طبقة صغار الملاكين الفلاحيين الخاضعين

لعلاقات الانتاج الاقطاعية ولهيمنة الفكر الاقطاعي المثالي. وهي مشتتة جغرافيا مما يجعل وحدة صفوفها أمرا عسيرا. فلكي ينجح الفلاحون في نضالهم ضد الإقطاع والإستعمار لا بد من إقامة تحالف بينهم وبين العمال بقيادة الطبقة العاملة المسلحة بحزبها الطليعي. غير أن الطبقة العاملة ابان انتفاضة 1864 كانت ضعيفة للغاية من الناحية العددية نتيجة ضعف العلاقات الرأسمالية وهيمنة الانتاج الحرفي وضعف البرجوازية الوطنية. ومفتقره الى حزبها. وبالتالي كانت غير قادرة على قيادة النضال، نضال الفلاحين وكل الطبقات الشعبية ضد النظام الباياتي الاقطاعي وضد السيطرة الأجنبية. ويرجع هذا الضعف أيضا الى حداثة الفكر الاشتراكي العلمي الذي لم يكتمل بعد ولم يتسع الي خارج البلدان الرأسمالية.

2) لقد كانت الانتفاضة عفوية ومفتقرة الى برنامج ثوري واضح واهداف محددة بدقة وتكتيك يتلاءم مع الواقع الموضوعي ويعمل علي تجنيد الجماهير وتعبئتها للنضال في سبيل بلوغ هذه الأهداف. لقد كانت قطاعات واسعة من الجماهير التي شاركت في النضال ضد المماليك والاقطاعيين المحليين لا تدرك أن الباي حليف لهؤلاء المماليك ومدافع شرس عن الطبقة الإقطاعية، لذلك صدقت وعوده واستنجدت به لتخليصها من المماليك. وهكذا لم تكن هذه القطاعات الواسعة من الجماهير تطرح مهمّة اسقاط النظام الباياتي وقد انجر عن ذلك انتهاج خطة دفاعية عجّلت باندحار الانتفاضة وادت بها الى الفشل. وقد تجلى

تدني الوعي الجماهيري وضعفه في استنجاد قطاعات واسعة من الجماهير بالإمبراطور العثماني وطلبها لحمايته في مواجهة الخطر الاستعماري الأوروبي الذي هدد البلاد. وقد اتخذت الانتفاضة في العديد من الحالات طابعا دينيا ورفعت فيها بعض شعارات القرون الوسطى مثل "الجهاد المقدّس ضد النصارى".

3) قدمت كل من الدول الاستعمارية الأوروبية والامبراطورية العثمانية الدعم للنظام الباياتي، لقمع الانتفاضة فقد كان الرأسماليون الأجانب يخافون من فقدان مصالحهم وضياع أرباحهم وتقلص نفوذهم في القطر. كما كانوا يخشون امتداد الانتفاضة الى مناطق أخرى من الوطن العربي لذلك منحوا القروض بسخاء الى الباي وبعثواله أساطيلهم العدوانية لمساعدته على مواجهة الانتفاضة. وارهاب الجماهير. وكان تكالب هذه الدول الاستعمارية واتحاد كلمتها على مقاومة الجماهير استعجاليا عاملا ساهم في فشل الانتفاضة.

4) كما لعب تكتيك خزندار التقسيمي دورا هاما في فشل الانتفاضة. فاذا كانت الخطة الدفاعية التي انتهجـها قادة الانتفاضة قد مكنت الباي من ربح الوقت واعداد نفسه للمعركة الحاسمة فان سياسة المغالطة والترغيب والتخريب من الداخل وشراء الذمم التي انتهجها الباي وأعوانه فقد أدت الى تقسيم صفوف الجماهير واحياء الصراعات القبلية من أجل الانفراد بالمناطق الواحدة تلو الأخرى واخضاعها. وقد ساعد الباي وجود الخلافات القبلية وانتشار العصبية القبلية عند سكان الريف.

5) وكان للعناصر الإقطاعية والكمبرادورية عموما ولرجال الدين المعادين لمصالح الجماهير دور هام في افشال الانتفاضة وذلك من خلال مناوراتهم ومساعيهم التوفيقية الهادفة الي تلجيم الجماهير المنتفضة ودفعها الى الإستسلام. هذا فضلا عن الولاء الروحي للسلطان وهو ما كانوا يسعون الى ترسيخه عند الجماهير.

تلك هي أهم الأسباب التي أدّت الى فشل انتفاضة 1864 هذه الانتفاضة التي أكدت بالرغم من عفويتها قدرة الجماهير على خوض النضال المسلح بنجاح ضد أعدائها، وأثبتت بجلاء تام ثورية الفلاحين واستماتتهم في محاربة الإقطاع والاستعمار وصمودهم واستبسالهم في النضال داحضة بذلك الرأي القائل "برجعية الفلاحين وعدائهم المزعوم للثورة" ومؤكدة أن الفلاحين قوة هامة في الثورة الوطنية الديمراطية المعادية للإستعمار والإقطاع. هذه الثورة التي تساهم فيها كل الطبقات الشعبية.

بقي ان هذه القوة لا قدرة لها على الفعل الا في اطار العمل تحت قيادة الطبقة العاملة وقيادة هيئة أركانها الطبقية المتمثلة بحزبها الطليعي. ان غياب هذه القيادة الطبقية العمالية يعني الفشل المحتوم وقد اكدت انتفاضة 1864 الثورية العظيمة ان الجماهير الشعبية لا يمكن ان ترضى بالذل والاضطهاد والهوان وانها تتحدى القوي الاستعمارية والطبقات الرجعية ودولتها القمعية التي تتحول الى هباء منثوربمجرد ان تتوحد حركة الجماهير وتتجمع في سيل ثوري جارف.

لكن حركتها تمنى بالفشل اذا لم يوجد الخيط الرابط بينها اي التنظيم الثوري الذي يوحد نضالها ويقوده ويصهره في قوة قتالية موحّدة. وهذا التنظيم لا بد أن تسيّره الطبقة الأكثر ثورية والتي لا تساوم والتي بامكانها ان تسير بالحركة النضالية حتى النهاية. ألا وهي الطبقة العاملة مثلما ذكرنا.

ان هذا التنظيم الطليعي للطبقة الطليعية لا يمكن ان ينتصر اذا لم يوحد حركة العمال والفلاحين وكل الطبقات الثورية الأخرى.

ومع ذلك فإن فشل انتفاضة 1864 واغراقها في بحر من الدماء والتنكيل لم يكن ليشكل حجر عثرة امام النهوض النضالي الثوري من جديد ضد الإستعمار الفرنسي المباشر ودولة البايات الخائنة التي فتحت له أبواب البلاد على مصراعيها.

الدراسة الثانية

إستعباد تونس أثناء حكم خير الدين

مقدمة

إن دراسة الفترة التي تولّى فيها خيرالدين الحكم تكتسي طابعا هامّا، اذ شهد القطر فيها عدّة تغيّرات وكذلك عدّة صراعات بين القوى الإستعمارية في إطار تناحرها من أجل بسط نفوذها على تونس كجزء من الوطن العربي، وكل هذا يدخل في إطار صراع القوى الإستعمارية الكبرى من أجل السيطرة على مناطق النفوذ في العالم. وفي مطلع القرن التاسع عشر وبعد الثورة الصناعية الكبرى، غزت البلدان الرأسمالية البلدان الإقطاعية المتخلفة ببضائعها التي كانت تزيد عن حاجة الأسواق المحلّية للقوى الإستعمارية، فمن الهند إلى الصين ومن الوطن العربي إلى العديد من الأقطار الإفريقية، وأقطار أمريكا اللاتينية، استأثرت القوى الإستعمارية بأسواق تروّج فيها منتوجاتها الصناعية وتدرّ عليها الأرباح الطائلة. وفي الوطن العربي الذي كانت الإمبراطورية العثمانية تحتلّ مجمل أجزائه.

تحصّلت القوى الإستعمارية منذ سنة 1838 علي تنازلات كبرى تمثّلت في اتفاقية «الباتيلمان» التي فتحت السوق العربية أمام 14 دولة، وكانت القوى المستفيدة من ذلك بالدرجة الأولى انجلترا وفرنسا ثم ايطاليا، وبدأت مصالح الإستعماريين تتعاظم، فاحتلّوا العديد من الأقطار العربية، وكبلوا الأقطار الأخري

بالديون، وتكاثرت فيها الإستثمارات الأجنبية خصوصا بعد اتفاقية خط «هامايون» في سنة 1857 التي مكّن بها العثمانيون الإستعماريين من حق التملك والتجارة والصناعة الخ... في الأقطار العربية الخاضعة لنفوذهم. وقد كانت القوى الاستعمارية تتصارع فيما بينها للسيطرة على الوطن العربي، فانجلترا كانت تعمل تكتيكيا على المحافظة على الامبراطورية العثمانية للسيطرة عليها كلّيا بينما كانت فرنسا التي احتلّت بعد القطر العربي الجزائري تعمل على تقسيم الامبراطورية، وتجزئتها للإستئثار بمناطق نفوذها الواحدة تلو الأخرى وكان هذا هو هدف ايطاليا أيضا.

لقد أدّى هذا الصراع الى اقتسام الوطن العربي في اطار مؤتمر برلين سنة 1878، الذي قسّمت فيه الدول الإستعمارية العالم الى مناطق نفوذ، ولقد استأثرت فرنسا بتونس واحتلتها 1881، ولكن قبل احتلال تونس مباشرة شهدت سبعينات القرن الماضي (وهي الفترة التي مارس فيها خيرالدين الحكم) صراعا عنيفا بين القوى الإستعمارية، هدفه تحويل القطرالى مستعمرة لإحدى القوى المتصارعة، وذلك بعد ان تحوّل القطر الى شبه مستعمرة للبنوك الأجنبية الإستعمارية في منتصف القرن الماضي، وخاصة مع الإستعباد المالي لتونس وتنصيب "اللجنة المالية الدولية" في سنة 1869 بتونس والتي سيطرت على كامل موارد القطر. فمن الطبيعي إذن أن نسلّط الأضواء على سياسة خيرالدين حتى نعرف الى أيّ مدى ساهمت سياسته في تطوير التغلغل الإمبريالي في القطر أو الى أيّ مدى

عرقلته (ان كانت عرقلته بالفعل) خصوصا وأن العديد من التيارات السياسيّة التي ظهرت أيّام الإستعمار الفرنسي المباشر، كانت تنتسب الى خيرالدين وفكره وكانت تعتبره «رائد الحركة الوطنية» ومن بينها "حركة الشباب التونسي" و"الحزب الدستوري القديم" وغيرهما. كما أن العديد من التيارات الاصلاحية تعتبر أن سياسة خيرالدين كانت تهدف الى دفع القطر على طريق الرأسمالية وترى ان اصلاحاته عرقلت التغلغل الأجنبي، ولذا فمن الطبيعي وفي اطار دراستنا لتطوّر المجتمع العربي والقطر التونسي كجزء منه أن ندرس هذه الفترة التاريخية الهامّة وان نضع النقاط على الأحرف لنعرف هل ساهمت سياسة خيرالدين حقّا في تحرير القوى المنتجة ودفع البلاد على طريق الرأسمالية والوقوف ضدّ التغلغل الأجنبي أم بالعكس، كانت سياسة محافظة على علاقات الإنتاج الإقطاعية ومدعّمة لها ومسهّلة للرساميل الأجنبية التسرّب الى القطر فعلينا اذن دراسة تجربة خيرالدين مقترنة مع الوضع الإقتصادي والإجتماعي قبل صعود خيرالدين الى الحكم وأثناء ممارسته له لا من خلال اخبار البلاط والقناصل والأشخاص أو فقط بالإعتماد على كتابات خيرالدين وأفكاره كما يفعل البعض. فلنكتشف تجربة خيرالدين حتى نزيل عنها كل غموض ونضرب الأفكار الخاطئة التي تحوم حولها ولندرس هذه التجربة في إطار التغيّرات التي شهدها القطر، وفي اطار صراعات القوى الإستعمارية التي حولت القطر الى شبه مستعمرة، فمستعمرة على غرار الأقطار العربية الأخرى.

مع نهاية القرن السادس عشر كان الاتراك قد اتموا استعمارجل اقطارالوطن العربي (1). وقاست الجماهير العربية الوانا رهيبة من الاستبداد الاقطاعي العثماني طوال ثلاثة قرون أو أربعة ثم حل محله ابتداء من القرن التاسع عشر استبداد فضيع اخر هو الاستبداد الاستعماري الاوروبي الذي فرضته الدول الرأسمالية.

لقد كانت الاقطار العربية بادئ الامر محل إطماع الاقطاعيين الأتراك لما تحتويه من خيرات ولما تتمتع به من موقع استراتيجي ملائم للتجارة العالمية، فبعد ان وطد الاقطاعيون العثمانيون مواقعهم في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب تمكنوا أولا من ضمان تجارة واسعة النطاق مع البلدان الاوروبية والقيام ثانيا بأعمال القرصنة في البحر الابيض المتوسط وزاحموا الاوروبين في ذلك. وكانت مصر وسوريا والعراق من أهم مراكز هذه التجارة تمثل وقت ذاك مورد تراكم الرأسمال التجارى كانت تدر أموالا طائلة رغم اكتشاف

---

(1) باستثناء مراكش في المغرب وأواسط الجزيرة العربية، وعمان استولي السلطان سليم الأول على شمالي العراق سنة 1514 وفي سنة 1516 استولى على سوريا وفلسطين وفي عام 1517 قضى الاتراك على المماليك واحتلوا مصر والحجاز وفي 1520 احتل القرصان خيرالدين بربروسا الجزائر وقدم الولاء للسلطان العثماني. وقام الاتراك بمحاولات للاستيلاء على تونس ولكن الاسبان منعوهم من ذلك وذلك سنة 1534 ولم يستطيعوا الاستيلاء عليها الا سنة 1574 كما تم لهم الاستيلاء على طرابلس الغرب عام 1551 وفي عام 1532 استولى الاتراك على اليمن وفيما بعد احتلوا الساحل الصومالي من البحر الاحمر واستولوا بعد حسم الصراع مع ايران علي العراق سنة 1638 ومن ثم قام الاتراك باحتلال الاحساء الواقعة على ساحل الخليج العربي

الطريق البحري المباشر الى الهند حول رأس الرجاء الصالح. ولقد كانت الأقطار العربية مرتبطة أو خاضعة للامبراطورية العثمانية بدرجات متفاوتة فكان الباشوات يديرون المؤامرات ضد السلطان العثماني ويحاولون التخلص من الباب العالي بينما كان الاقطاعيون العرب المحليون يثورون ضد الباشوات العثمانيين ويركبون او حتى يتزعمون بعض الانتفاضات الشعبية التي دكت اركان الامبراطورية العثمانية. ولقد تعددت هذه الانتفاضات الفلاحية من جراء الاستغلال الفاحش لجماهير الفلاحين وازدادت حدتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وذلك بسبب تدهور القرصنة والهزائم التي لحقت بجيش السلطة العثمانية. كما تعددت تمردات الشيوخ العرب والامراء على الباشوات وتمرد الباشوات على الباب العالي مثلما اسلفنا. واندلعت نيران النزاعات الاقطاعية وتوسعت النزعة الانفصالية، واستقلت معظم الأقاليم العربية عن السلطان التركي رغم الروابط الشكلية، وانتقلت السلطة الى الطغم الاقطاعية المحلية.

لقد افضت هذه النزاعات الى انحلال الامبراطورية العثمانية التي لم يقع انشاؤها نتيجة التطور الاقتصادي الداخلي المتلاحم للمجتمعات المكونة لها بقدر ما كانت نتاجا للاحتياجات العسكرية للنظام الاقطاعي في مجرى حروب وغزوات غايتها السلب والنهب. ولكن اثر الهزائم المتعددة للإمبراطورية العثمانية التي اجبرت على تقديم تنازلات الى النمسا وروسيا وغيرهما خاصة عند نهاية القرن السابع عشر،

وقد سعت الدول الاوروبية الى اقتسام «تركة الرجل المريض» فكانت كل من بريطانيا وفرنسا تحاولان الاشراف على اسطنبول وعلى المضائق وعلى مصر والجزائر وتونس وسوريا والعراق. وبالرغم من ان هذه المطامع كانت قد ظهرت في القرن الثامن عشر الذي حمل معه باقي الثورات البرجوازية الكبيرة هذه الثورات التي دكت حصون الأنظمة الاقطاعية في البلدان الاوروبية وفتحت الطريق أمام المجتمعات الرأسمالية الحديثة. وقد كان هذا الانتقال المتوقع من الاقطاعية الى الرأسمالية امرا منتظرا في كل المجتمعات ومن ضمنها المجتمع العربي لولا الدور المعرقل مثلما شرحنا ذلك في ما تقدم فانه وبعد ان تطورت بعض الحرف وبرزت بعض الورشات لتشكل نواة الانتاج الصناعي وترسي علاقات انتاج رأسمالية، جاء الغزو الاستعماري الأجنبي بواسطة البضائع والاستعباد المالي فالاستعمار المباشر ليمنع استكمال هذه العملية، وارتكز في ذلك على القوى الاقطاعية، والوسطاء الذين باتوا وكلاء للإستعمار وهي القوى التي ترى في أي تقدم ديمقراطي وتطور اقتصادي واسع تهديدا مباشرا لمصالحها وخطرا على كيانها. وارتبط ذلك بتصعيد الاضطهاد المسلط على الجماهير. لكن هذا الاضطهاد المزدوج (الاستعماري والاقطاعي). لم يكن مسكوتا عليه من قبل الجماهير التي تمردت وانتفضت ضد الاضطهاد الاقطاعي اولا ثم ضد التدخل الاستعماري لاحقا في مختلف ارجاء الوطن.

وكانت اكبر الحركات الشعبية المعادية للاقطاعية قد وقعت في تركيا نفسها وذلك في السنوات بين 1415 و 1418 والتي عرفت بانتفاضة بدرالدين السماوى وامتدت الى البلقان واسيا الصغرى وشمالي سوريا والعراق.

كما انتفض الفلاحون بصفة عفوية في لبنان سنة 1780 ضد الزيادة في الجزية وساندهم بعض الأشراف واندلعت فيما بعد واخمدت بصورة وحشية ثورات البدو في فلسطين، وفلاحي صيدا كما نشبت اعنف ثورة في تلك الفترة ضد أحمد الجزار سنة 1781 واستولى الثوار على بيروت وصيدا وصور واقتربوا من عكا. وفي سنة 1790 عرف لبنان ثورة أخرى لم تخمد الا سنة 1797. وفي سنة 1798 اندلعت انتفاضة دمشق ورفض السكان دفع الجزية للجزار. أما في العراق فقد شهدت القرون الثلاثة الأولى للحكم العثماني العشرات من الانتفاضات الكبيرة نسبيا. وفي مصر تجند السكان سنة 1798 ضد الغزو الفرنسي، وانتفض سكان القاهرة من حرفيين وعمال وتجار سنة 1804 - 1805 ضد نير المماليك وامتنعوا عن دفع الضرائب وبدأوا بقتل الجباة. كما تعددت الانتفاضات في الجزيرة العربية (الانتفاضة الوهابية 1820 - 1840) وفي فلسطين في 1834 وبلبنان سنة 1820. وبالرغم من قيادة الاقطاعيين المحليين لهذه الحركات في بعض الأحيان، فقد كانت في الأساس حركات شعبية حقيقية وكانت انتفاضة 1864 بتونس مندرجة ضمن هذه الهبة الجماهيرية التي تعكس عموما طموح الجماهير العربية

نحو التحرر الوطني والديمقراطي.

لم تكن انتفاضة 1864 التي نهضت فيها الجماهير ضد النظام الباياتي الذي سلط علي الشعب ابشع طرق الاستغلال والقمع والذى باع البلاد للإستعماريين لم تكن هذه الانتفاضة اذن مجرد حركة احتجاجية ضد ضريبة الـ72ريال بل انها كانت حركة ذات جذور عميقة في الوضع السياسي والاقتصادى والاجتماعي الذى كان عليه القطر وهو الوضع الذى كانت عليه جل الاقطار العربية عموما في اواسط القرن الماضي. هذا الوضع الذى تجسّده عموما مثلما قلنا طبيعة المجتمع شبه المستعمر وشبه الاقطاعي، خاصة بعد الاستعباد المالي، وظهور الرأسمال الاحتكارى في البلدان الأوروبية ابتداء من سبعينات القرن الماضي.

لقد كانت انتفاضة 1864 تحركا جماهيريا عارما ذا طابع وطني ديمقراطي مناهض للإستغلال الاقطاعي المحلي ومناهض للسيطرة الاستعمارية سواء كانت سيطرة الرأسمال الاوروبي او سيطرة الاقطاع العسكرى التركي، وقد عبرت هذه الانتفاضة عن التناقض الرئيسي بين الاقطاع والفلاحين وكذلك عن التناقض الرئيسي الآخر بين الشعب والاستعمار. ولكي نفهم بوضوح أسباب هذه الانتفاضة لا بد لنا من دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد في القطر خلال القرن الماضي، والذي هو صورة من واقع بقية اقطار الوطن العربي.

الوضع الإقتصادي والإجتماعي في القطر في نهاية ستينات القرن 19

لقد كان القطر العربي التونسي في نهاية ستينات القرن الماضي، يعيش أزمة اقتصادية عميقة تعود الى حالة التخلّف التي عليها البلاد نظرا لهيمنة علاقات الإنتاج الإقطاعية والى سياسة البايات المعادية للشعب والوطن التي عمقت هذا التخلّف وفتحت البلاد على مصراعيها للنفوذ الأجنبي.

الوضع الفلاحي

فلقد شهدت الفلاحة التي تمثّل المورد الرئيسي للبلاد. وكذلك الحرف تقهقرا ملحوظا نتيجة سياسة النهب الكبرى التي كان يمارسها البايات ضد الشعب هذه السياسة التي اثقلت كاهله بالضرائب الفاحشة الى جانب التغلغل الأجنبي. لقد كان العمّال (القياد) وأعوانهم يجمعون المجبى (الضريبة الشخصية) في نهاية كل شهر وضريبة العشر وقانون الزيتون، وقانون النخيل وغيرها من الضرائب التي تجمع في نهاية مواسم الحصاد. وكان الإقطاعيون يرشون العمال، وأعوانهم فيسلّط هؤلاء كل ثقل الجباية على الفلاحين وخصوصا الفقراء منهم وكان هؤلاء العمّال يستعملون

كل وسائل القمع من أجل استخلاص الأموال والمحاصيل فيجلدون أفراد الشعب ويضعونهم في الأصفاد وينتهكون أعراضهم ويسجنونهم وينهبون زراعاتهم، كل ذلك تحت اشراف سلطة الباي المركزية وخصوصا تحت اشراف الخزندار وباذن منه وجلّ هؤلاء العمّال مماليك تربوا في بلاط البايات وتحت رعايتهم وكانو يكنّون لهم الولاء الكبير والى جانب هؤلاء العمّال يبعث الباي بجيوشه مرّتين كل سنة الى داخل البلاد في شكل معسكرات متنقّلة (تسمّى "محلات : جمع "محلة") بقيادة أشرس الإقطاعيين وأكثرهم دمويّة، مثال زرّوق وغيره من الذين بقيت الجماهير الى اليوم تتناقل أخبار بطشهم وأعمالهم البشعة فتمارس هذه الجيوش بدورها أبشع أنواع النهب والتعذيب والتنكيل ويتحمّل الشعب كلّ نفقاتها من مأكل وملبس واقامة لقد زادت هذه السياسة في تقهقر الفلاحة المتأزمة من جرّاء سيطرة علاقات الإنتاج الإقطاعية، فأصبحت وضعيّتها متدهورة جدّا.

ففي الشمال كان الفلاحون ينتجون القمح والشعير مورد عيشهم الرئيسي، بأدوات متخلفة جدا وكانوا ينتجون في نفس الوقت بعض الخضر ويستعينون بتربية بعض المواشي لمواجهة الحياة الصعبة، ورغم الإنتاجية الضعيفة، كان الشمال ينتج أغلب حبوب القطر ولكن حالة الفلاحين كانت سيئة جدا.

فلقد كانت الأراضي ملكا للعروش أو لحكومة الباي (البيليك) أو الإقطاعيين الكبار الذين كانت ممتلكاتهم متسعة جدّا (كهنشيرالكريب للآميرامين باي : 13.000

هك وهنشير قعفور للخزندار : 48.000 هك) أولعدد من الفلاّحين الذين يملكون قطعا صغيرة في أغلب الأحيان. وكان الإقطاعيون يقسمون الأراضي الى قطع صغيرة تسمّى "ماشية" وهي المساحة التي يحرثها ثوران في يوم واحد، وينتدب الإقطاعي لكل ماشية خمّاسا يعمل بها طيلة السنة. وبعد انتهاء الحصاد يسلّم الخمّاس غالب المنتوج واجوده الى الإقطاعي ويتحصّل هو نظريا على خمس المنتوج ولكنه لا يأخذ في الحقيقة سوى ثمن أو عشر المنتوج وبالتالي كان الخماسة وهم فلاّحون أقنان يعيشون حالة من الفقر المدقع، وكانوا مرتبطين بصفة دائمة بالأسياد الإقطاعيين رغم أنه في الظاهر يكون الإرتباط لمدّة سنة واحدة. ففي نهاية كل سنة لا يبقى للخمّاس أيّ شيء من منتوج عمله خاصّة وأنه كان يتعيّن عليه آداء الديون المتخلّدة بذمّته وتسديد الضرائب المتعددة للدولة الإقطاعية هذا الى جانب رداءة المحاصيل في غالب الأحيان، والى جانب ذلك يظلّ الخمّاس مكبّلا بديون ثقيلة لا يقدر على آدائها فيضطر حينئذ الى الإرتباط لمدّة سنة أخرى بنفس الإقطاعي، وتتكرر هذه العملية في كل سنة وبصفة دائمة إن الخماسة كانت تمثّل الشكل الرئيسي من بين أشكال الاستغلال الإقطاعي بالقطر في ذلك العهد، والى جانبها كانت توجد الرباعة وهي عقد اقطاعي يحصل القنّ بموجبه على ربع المنتوج، ويوجد هذا الشكل خصوصا بالوسط والجنوب الغربي، وكذلك المغارسة، وهي عقد يتحصّل بموجبه الفلاّح على ارض بور من السيّد الإقطاعي يغرسها أشجارا مثمرة وعندما تثمر

الأشجار يتحصّل الفلاح القن على قطعة منها، وعادة ما يمدّد الإقطاعي في فترة المغارسة حتى يستغلّ القنّ لوقت أطول مجانا، ويلي عقد المغارسة عادة عقد المساقاة الذي بموجبه يعمل الفلاح مقابل حصة من المنتوج وينطبق هذا الشكل على الأشجار المثمرة عادة وخصوصا السقوية منها، وكان هؤلاء الفلاحون الأقنان يعيشون في حالة فقر مدقع وفي حالة تداين دائم، وهذه الحالة لم تكن خاصة بالفلاحين الأقنان بل كان يعيشها ايضا الفلاحون الذين كانوا يملكون قطعا خاصة بهم وخصوصا الصغار منهم. كان الفلاحون الفقراء والصغار يعيشون تحت رحمة اعوان الباي والخزندار الذين كانوا ينهبون كل محاصيلهم تحت غطاء استخلاص العشر ويسلطون عليهم أبشع أنواع التعذيب ولهذا يضطر العديد من الفلاحين الى احراق محاصيلهم أو إخفاء البعض منها، ويبقى الفلاحون عادة بدون مورد ولا احتياطي من الغذاء فيلجؤون عندئذ الى بيع ممتلكاتهم أو رهنها عند المرابين من أجل اشتراء البذور اللاّزمة. وهكذا يبقى الفلاحون تحت رحمة المرابين الذين هم من الأجانب واليهود يعيشون على أمل موسم أفضل يخلّصهم من ديونهم. ويجبر بعضهم على ترك الفلاحة نظرا الى عدم قدرتهم على تحمل طلبات الباي والخزندار وأعوانهما.

وهكذا ونظرا لهذه الحالة، تقلّصت المساحات المزروعة في الشمال يوما بعد يوم، فبعد أن كانت تعدّ حوالي 75.000 ماشية سنَة 1840 أصبحت تعدّ 15000 ماشية سنة 1855، ولئن تحسنت نسبيا في نهاية

الخمسينات إلاّ أنّها انخفضت فيما بعد الى أقلّ من 15.000 في نهاية الستينات.

وكانت توجد نفس هذه الحالة في الساحل الذي تمثّل فيه الزياتين المورد الرئيسي وتقدر محاصيلها في سنوات الصابة الجيّدة ب 480 ألف هكتوليتر من الزيت تقريبا لكن الزياتين لا تغطى أكثر من ربع الأراضي بهذه المنطقة لأن الفلاّحين يزرعون باقي الأراضي حبوبا ومساحتها 6500 ماشية. وكانت الضرائب في الساحل مرتفعة جدّا، والى جانب العشر والمجبى يدفع الفلاحون "قانون الزياتين" وهي ضريبة مالية قارّة توظف على أشجار الزيتون وبالتالي يجبر الفلاحون في غالب الأحيان على التداين لدفع هذه الضرائب وخصوصا في سنوات المحاصيل الرديئة، وهكذا كانوا يعيشون طيلة السنة على أمل محاصيل جيّدة تخلّصهم من وطأة الديون المتخلدة لديهم والتي اقترضوها من المرابين اليهود بفائض يتراوح بين 20٪ و30٪ وكان أعوان الباي والخزندار يشجعون هذه العمليات ويدفعون الفلاّحين الى بيع المحاصيل وهي في أشجارها بأثمان بخسة للمرابين الأجانب حتى يبيع لهم الباي بدوره مراسيم تصدير الزيت المسمّاة بـ«التذاكر» وكانت الضرائب المباشرة المستخلصة من الساحل تشكّل سدس مداخيل الدولة مهما كانت المحاصيل السنوية.

أمّا سكّان الواحات بالجنوب – قفصة، قابس، الجريد ونفزاوة – فإن حالتهم هي الأخرى كانت سيئة جدّا والباي كان يسلّط عليهم «قانون النخيل» (وهو مشابه

لقانون الزياتين) الى جانب العشر والمجبى، فضلا عن الغارات التي كانت تقوم بها القبائل الرحّل والتي تأخذ باقي المحصول في تلك المناطق التي كانت السلطة المركزية فيها في حالة ضعف بصفة تكاد تكون دائمة، وهكذا أعلن عامل الجريد منذ سنة 1857 في رسالة بعث بها الى الخزندار، أنّ الفلاحين أصبحوا غير قادرين بالمرّة على دفع المجبى وغالبا ما يختار العديد من سكّان الجنوب الفرار أيّام انتصاب المحلّة في منطقتهم، وحتّى الهجرة بصفة نهائية للهروب من الجحيم الذي تمثّله الضرائب.

ويوجد العديد من القبائل الرحّل التي تنتقل من الشمال الى الجنوب حسب الحالات والمواسم سواء بصفة منتظمة أو بصفة غير منتظمة، وتعيش هذه القبائل بصورة رئيسية من تربية المواشي وتجدها لذلك تتنازع بصفة دائمة فيما بينها على أراضي المرعى وتمارس في بعض الأحيان زراعة الحبوب، كما تمارس هذه القبائل في تنقّلاتها الدائمة المقايضة والتجارة ببعض المواد الفلاحية بين الجهات المختلفة وتساهم في مواسم الحصاد بالشمال وفي جني الزيتون بالساحل.

ان اهتمام هذه القبائل بصفة رئيسية بالمرعى هو احدى مخلّفات التقسيم الأوّل الكبير للعمل في المجتمع المشاعى بين القبائل الزراعية والقبائل الرعاة. كما أن تناحر هذه القبائل فيما بينها من حين الى آخر حيث تطغى الصراعات القبليّة على الصراع الطبقي هو من مخلّفات المشاعية، وكانت هذه القبائل في فقر مدقع

نظرا الى عدم الإستقرار بالرغم من أنّها لم تكن تدفع من الضرائب العديدة سوى المجبى، وعادة ما تخرج هذه القبائل عن « طاعة» الباي فترفض أداء المجبى فتشنّ انتفاضات رائدة وتقوم في العديد من الحالات بغارات تستهدف بالخصوص ممتلكات الإقطاعيين الكبار.

وكانت الأملاك الحبس تغطّي ثلث الأراضي المزروعة وكانت منتشرة في كل الجهات، وتمثّل أراضي الحبس ركيزة من ركائز الإقطاعية ومظهرا من مظاهر التخلّف في الريف، فالحبس هو أرض يحتفظ صاحبها بملكيتها ومحاصيلها له ولخلفه المباشرين ولكنّه «يتنازل» عن محاصيلها بعد انقراضهم سواء لفائدة أشخاص (وهو الحبس الخاص) أو لفائدة مؤسسة دينية أو مشروع خيري (وهو الحبس العمومي). وكان السبب في عمليّة تحبيس الأرض هو حماية الأملاك من مصادرة السلطة ومن التجزئة عن طريق الوراثة، أو الرغبة في حرمان فرع من السلالة من الإرث (نظرا الى أن الأراضي الحبس لا تخضع لقانون الإرث). وكان الحبس يغطّي في بعض الأحيان مساحات شاسعة وخصوصا بوسط القطر المسمّى بـ «مملكة الحبس» كحبس عزيزة عثمانة بجبنيانة 65.000 هك، وحبس سيدي عمربوحجلة 120.000هك، وحبس سيدي مهذب قرب المحرس 360.000هك. وكانت هذه الأراضي تحت اشراف الوكلاء الذين يعينهم الباي، وغالبا ما كان هؤلاء الوكلاء يحوّلون القسط الأكبر من محاصيل الحبس لفائدتهم الخاصّة، وأصبح الوكلاء يخضعون لسلطة الجنرالات منذ سنة 1862 بعد أن كانوا يخضعون لسلطة مجلس

الشرع. وكان استغلال هذه الأراضي يتمّ عبر كرائها للفلاّحين مقابل حصّة من المنتوج.

هذه إذن حالة التخلّف والفقر التي كان عليها الريف بالقطر نظرا لسيطرة علاقات الإنتاج الإقطاعية التي كانت تعرقل تطوّر القوى المنتجة. فكان الفلاّحون الأقنان مرتبطين بصفة دائمة بالأسياد الإقطاعيين، وكانوا عاجزين حتى عن العيش بما يسدّ الرمق. ولقد بقيت أدوات الإنتاج بدائية (المحراث الأحادي والخشبي، المنجل اليدوي الخ ...) والطرق الزراعية عتيقة، فالري يكاد يكون منعدما وكذلك وسائل الوقاية من الإنجراف والرياح ... ولذلك فإنّ الجفاف الموسمي والإنجراف والعوامل الطبيعية الأخرى كانت تؤثّر بصفة مباشرة على المحاصيل، وزاد هذه الحالة تعكرا وتخلّفا سياسة البايات الدموية المسلّطة على الشعب، وهذه السياسة التي مثلها طيلة 40 سنة الخزندار ذلك الإقطاعي الدموي مما زاد في تكبيل القوى المنتجة وفي تفاقم حالة الفقر والبؤس. ولقد هبت الجماهير الفلاحية العديد من المرّات ضدّ هذه السياسة التعسّفية وخصوصا في سنة 1864 أثناء الإنتفاضة الفلاحية الثورية الكبيرة التي عمت كل مناطق البلاد وهي التي عرفت بـ "انتفاضة" على بن غذاهم [انظر الدراسة الأولى بهذا الكتاب] فلقد كانت الجماهير أثناء انتفاضتها تكيل الضربة تلو الأخرى لهذا النظام الإقطاعي، وأثبتت الإنتفاضات المتتالية أن سياسة البايات التعسّفية والقمعيّة لم تعد قادرة على مواجهة الجماهير.

حالةالحرف

ان حالة التدهور والتقهقر التي شهدتها الفلاحة ميّزت كذلك قطاع الحرف في المدن. ففي تلك الفترة كان العمل الحرفي النشاط الرئيسي في المدن، وكانت الحرف منتظمة في طوائف يشرف على كلّ واحدة منها "امين" يراقب الإنتاج ويدير شؤون المهنة ويقرّر رفض أو قبول أيّ عرف جديد في المهنة. وفي تونس العاصمة وحدها كانت توجد حوالي 80 طائفة تشمل 20.000 شخصا بين أعراف وقلفات (عمّال) وصنّاع (متربّصون) ولقد شهدت الحرف فترة ازدهار في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أي طيلة حكم على باشا ثمّ ابنه حمّودة باشا، وكانت عدّة بضائع تونسية تصدّر الى الخارج وخصوصا الى الأسواق العربية كـ "الشاشية" مثلا (وهذا يدلّ على بداية تطوّر الرأسمالية في البلاد وذلك بتطوّر الإنتاج السلعي). إلاّ أنّه مع بداية غزو السلع الأجنبية الأوروبية للقطر التونسي وخصوصا بعد التنازلات التي منحها «الباب العالي» للرأسماليين الأجانب بدأت هذه الحرف تتقهقر تحت وطأة المنافسة وقد اندثر منها البعض (كصناعة الأسلحة). أمّا الحرف التي بقيت، فكانت تعتمد التقنيات العتيقة وأصبحت تواجه بصعوبة مزاحمة البضائع الأجنبية التي أغرقت السوق المحلية نظرا الى غياب الحواجز القمرقية وفعلا اغرقت فرنسا وانقلترا البلاد بالأنسجة العديدة وخاصّة منها القطنية. وكذلك بالمواد الحديدية والأواني المعدنية المختلفة التي كانت تباع بأثمان بخسة اذا ما قورنت بأثمان المواد المحلية.

وفي سنة 1860 كانت جلّ الحرف قد تلقّت ضربات قاسية وخصوصا منها حرف النسيج والأواني المعدنية أمّا حرف الجلد وحرفة الشاشية على الأخصّ فإنّها حافظت على حالة الإزدهار النسبي حتى بداية 1859. ان هذا الصمود الذي أبدته هذه الحرف أمام الغزو الأجنبي يدلّ على حالة الإزدهار التي كانت عليها. فقد كانت الشاشية تباع في كلّ الأسواق العربية وفي تركيا، فلم تتأثر هذه الحرفة بالمزاحمة الاّ عندما أصبحت فرنسا والنمسا تصنعان الشاشية فخسر الحرفيون في البداية السوق الجزائرية (المحتلّة من قبل فرنسا منذ 1830) ثم أصبحوا مزاحمين في كل الأسواق الأخرى. فبعد أن كانت الصادرات التونسية من الشاشية تبلغ حوالي 3 ملايين من الفرنكات في السنة انخفضت خلال أعوام 1861 - 1863 إلى 1.5 مليون فرنكا ثمّ الى 850.000 فرنكا في 1870 ونظرا لتقلّص السوق أجبر الحرفيون على التخفيض في منتوجاتهم فأصبحوا يعيشون حياة صعبة يقترضون الأموال من المرابين اليهود ويقاومون بصعوبة المزاحمة الأجنبية ويعانون عسف الباي وارتفاع الضرائب الموظفة عليهم والى جانب الصعوبات التي كانت تعيشها هذه الحرف اندثرت "المانيفاكتورات" القليلة التي أقامها أحمد باي الواحدة تلو الأخرى.

وهكذا فإنّ السيطرة الأجنبية على القطر بدأت بغزو السوق بالمنتوجات الصناعية التي ساعدها على الانتشار التنازلات (اذ لا يفرض على المنتوجات المستوردة سوى الضرائب الجمركية ب 3٪) زيادة على المعاهدات التي

أمضاها الباي مع الدول الإستعمارية لتسهيل تغلغلها في القطر.

لقد عرقل إذن هذا التغلغل تطور الرأسمالية بالقطر، وفرض العديد من التضييقات على تطور البرجوازية الوطنية بمزاحمتها في السوق وفي ميادين النشاط الإقتصادي الأخرى . تلك اذن هي الحالة التي كان عليها القطر في نهاية ستينات القرن الماضي مجتمع زراعي متخلّف تسيطر عليه علاقات انتاج اقطاعيّة تعرقل تطور القوى المنتجة، فالفلاحة كانت في حالة تخلف تستعمل فيها أدوات انتاج متأخّرة جدا وبقي الفلاّحون الأقنان يعيشون حالة الفقر والبؤس، ويعانون من حالة الارتباط بأسياد الأرض الإقطاعيين، وقد زادت هذه الحالة تدهورا سياسة البايات، فتقهقر الانتاج الزراعي وزاد الفقر والبؤس، كما فتح البايات باب البلاد واسعا أمام الأجانب، فضربت الحرف وأصبحت بدورها تعيش أزمة حادّة. ولقد شكلت هذه القاعدة الإقتصادية تربة خصبة لتغلغل الرأسمال الأجنبي الذي غزا البلاد بالبضائع وكبّل القطر بالديون، وحول المجتمع في تونس الى مجتمع شبه مستعمر.

الغزو الأجنبي لتونس

وتحويلها الى شبه مستعمرة

بدأت السيطرة الأجنبية على القطر بالهيمنة على السوق المحلية عبر غزوها بالمواد المصنعة ثم تطورت بتصدير الرساميل الأجنبية الى القطر، خصوصا بعد أن سنّ الباي عهد الأمان سنة 1857 على إثر معاهدة خط «هامايوني» التي أمضاها العثمانيون مع الإستعماريين، ولقد مكّن عهد الأمان الأجانب من حق تملك الأراضي والعقارات وحق التجارة داخل القطر وممارسة كلّ المهن، فانتصب المرابون والسماسرة الأجانب في كلّ انحاء البلاد ينهبون ثروات القطر وخصوصا الفلاحيّة منها ويزاحمون التجّار المحليين ويضعون العديد من الفلاّحين الصغار والحرفيين حت وطأة قروضهم، ويظهر تعاظم نهب خيرات البلاد وغزو سوقها بالبضائع الأجنبية في حجم المبادلات التجارية التي مرّت من 12 مليون فرنكا في السنة أثناء أعوام 1845 - 1848 الى 24 مليون فرنكا في السنة أثناء أعوام، 1860 - 1862 وذلك بالنسبة لميناء حلق الوادي وحده الذي كانت تمرّ منه 90 ٪ من مبادلات القطر التجارية التي تتم مع فرنسا وايطاليا وانجلترا. وكانت فرنسا تحتلّ المرتبة الأولى في المعاملات التجارية مع القطر، إذ بلغت صادراتها الى تونس في السنوات 1861 - 1866، 50٪ من جملة واردات

القطر أي حوالي 10 ملايين من الفرنكات في السنة. أمّا وارداتها من تونس فبلغت حوالي 9 ملايين فرنكا. وتأتي انكلترا في المرتبة الثانية إذ تصدر الى القطر ما قيمته 6 ملايين فرنكا. وتظهر بوضوح من خلال كل ما ذكر أهمية مصالح القوى الإستعمارية بالقطر وهذا ما يفسّر صراعها المحموم من أجل السيطرة عليه وتحويله الى مستعمرة خاصّة باحداها بعد أن حولته الى شبه مستعمرة لها. ولقد واكب هذا التغلغل الإستعماري الأجنبي الإستعباد المالي لتونس فقد كانت تونس تعيش أزمة مالية بدأت تظهر معالمها منذ صعود الصادق باي للحكم أي سنة 1859 وتجد هذه الأزمة جذورها في سياسة الأشغال الكبرى لأحمد باي (1837 - 1855) التي انجزْت تحت تأثير القوى الإستعمارية (كتعصير الجيش وبعث مدرسة باردو الحربيّة، وجلب ماء زغوان الى تونس) إلى جانب المشاركة في حرب القرم الروسية - العثمانية. وتعمّقت هذه الأزمة عندما نصب الصادق باي جهازا بيروقراطيا ضخما اثر "الإصلاحات" الإدارية التي أقرّها دستور 1861الذي أملته الدول الإستعمارية على الباي. وتعود الأزمة المالية أيضا الى سياسات البايات المعتمدة على التبذير والبذخ المفرط. وانهاك طاقات البلاد في بناء القصور وفي مختلف أوجه الترف وكان العجز المالي يتعاظم يوما بعد يوم وكذلك الحاجة إلى الأموال. وأمام هذه الوضعية انتهج الخزندار سياسة التداين من الخارج، ففي عام 1862 بلغ دين الدولة 28 مليون فرنكا، واستغلّ اتحاد البنوك الفرنسي "ارلنجر" الوضع واقرض الباي في سنة

1863 : 35 مليون فرنكا خصم منها البنك 10 ملايين فرنكا لتسديد مصاريف عقد القرض ودفع حوالي 20 مليونا منها في شكل مبيعات فاسدة ولم يتحصّل الباي إلاّ على 5.240.000 فرنكا نقدا استعملت لتسديد أقساط الدين المتخلد بذمّة الحكومة وقد تعهد الباي بدفع القرض مع 28 مليون فرنكا من الفائض في ظرف 15 سنة ولم يزد ابرام هذا القرض الوضع إلاّ تعقيدا والعجز تفاقما. ولمواجهة طلبات الدائنين الأجانب عمد الخزندار الى الترفيع في قيمة المجبى بل ومضاعفتها، فكان هذا الإجراء بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس اذ هبت الجماهير الفلاحية في انتفاضة عارمة سنة 1864 عمت كلّ مناطق القطر وأقضّت مضاجع الطغمة الإقطاعية المستبدّة التي أحلّت الخراب بالبلاد وكذلك مضاجع أسيادها الإستعماريين الذين هبّوا لنجدتها للحيلولة دون سقوطها ولقد قمعت سلطات الباي هذه الإنتفاضة بصفة وحشية وبقي الشعب يعيش وضعا قاسيا تحت نير الاضطهاد المحلّي والأجنبي وقد أثبتت انتفاضة 1864 المجيدة مدى النقمة التي تكنّها الجماهير للنظام الإقطاعي والقوى الإستعمارية التي تقف وراءه وعزمها على الإطاحة به كما أن هذه الإنتفاضة عبرت عن أزمة النظام الإقطاعي وتضاربه مع مصالح الجماهير وعجزه عن استيعابها، وبينت هذه الإنتفاضة أن النظام الإقطاعي أصبح يعتمد على الدعم الأجنبي من أجل البقاء، وتواصلت الأزمة بعد هذه الإنتفاضة، ولجأ الخزندار من جديد الى سياسة التداين لمحاولة الخروج من الأزمة غير عابئ بما سيؤدي

اليه ذلك من اثقال كاهل الشعب ما دامت البنوك الأجنبية تدفع له وللباي العديد من الرشاوي. ومثال ذلك أنه تحصّل من يهودي يقطن الإسكندرية على قرض قدره 5 ملايين فرنكا اسميّا ولكنّه لم يقبض في الحقيقة سوى 500 ألف فرنك منه. وفي سنة 1865 تحصل الباي على قرض من اتحاد البنوك الفرنسي "أرلنجر" قدره 35 مليون فرنكا احتفظ الإتحاد بقسم كبير منه «كمصاريف إصدار» وما شابه ذلك واستعمل الباقي لتسديد أقساطا من دين 1863 ولم تتحصّل حكومة الباي إلاّ على مقدار 3.5 مليون فرنكا في شكل مبيعات غير مجدية تنم عن الطبيعة الإحتيالية للمقرضين الأجانب مقابل بعض بضائع الترف وفعلا لم يتحصّل الباي من هذا القرض إلاّ على تماسيح محشوّة بالقشّ وصناديق موسيقى وبواخر غرقت قبل أن تمخر عباب البحر وبنادق ومدافع غير صالحة، وهكذا بعد ابرام عقد هذا القرض تردت حالة الخزينة التونسية وزادت تبعيّة القطر للقوى الإستعمارية، وفي سنة 1867 تحصّل الباي على قرض آخر من نفس اتحاد البنوك الفرنسي زاد الأزمة المالية تعقيدا وإلى جانب ذلك كانت المحاصيل الزراعية رديئة جدّا فعمّت المجاعة البلاد، وصار الناس يقتاتون الحشائش والجذور ولحوم البشر، وانتشرت الكوليرا والعديد من الأوبئة التي قضت على المئات من السّكان في بضعة أشهر وقد زاد الخزندار الطين بلّة عندما حوّل رسوم الدين التي يملكها السماسرة المتواجدون بالقطر الى التزامات وكانت هذه الرسوم تقدّر بـ 50 مليون

فرنكا، وهكذا أصبح الدين مرسما على رقاع تباع وتشترى وكان ذلك بداية وضع القطر للبيع بالمزاد العلني وقد بلغت جملة ديون الدولة 160.167.000 فرنكا وأصبحت جميع المحاصيل الفلاحيّة مسخّرة لتسديد الديون. إلاّ أن الدولة عجزت عن تسديد الديون في الآجال المحددة لها. فحلّ الإفلاس المالي بالدولة سنة 1868 أي 8 سنوات قبل افلاس مصر وتركيا.

ومن هنا يتضح أن سياسة القوى الإستعمارية كانت تتمثّل في ذلك العهد في اغراق الإمبراطورية العثمانية وبعض الحكام التابعين لها (مثل حاكم مصر وحاكم تونس) بالديون بهدف استعمال هذه الديون - عندما يقع العجز عن تسديدها - كورقة ضغط لغرض التنازلات المهينة وللتدخّل المباشر في الأقطار العربية.

وفعلا لقد فكّرت فرنسا في أوّل الأمر في احتلال القطر التونسي بصفة مباشرة بتعلّة اجبار الحكومة على دفع ديونها، إلاّ أنه نظرا إلى احتلال ايطاليا للمناطق المخصّصة لزعيم الكهنة الكاتوليك (البابا) بروما والتجاء فرنسا الى بعث فيالق من جيوشها إلى روما لمؤازرة البابا عدلت الحكومة الفرنسية عن مشروع احتلال تونس (بصفة مؤقتة طبعا) ولكن ذلك لم يمنعها من تقوية نفوذها بالقطر فتدخلت لإحباط مشروع الخزندار الرامي الى اقامة لجنة مالية "محلية" (تشرف عليها حكومة الباي ويتواجد فيها الدائنون الأجانب) مهمّتها توحيد دين الدولة وتحويله الى التزامات جديدة.

والواقع أن فرنسا كانت تنوي تكوين لجنة مالية

تشرف عليها هي ومهمّتها مراقبة الماليّة وبسط النفوذ الفرنسي على تونس، ولكن انجلترا وايطاليا عارضتا هذا المشروع الفرنسي للوقوف دون تعاظم دور فرنسا في القطر التونسي، وبعد مفاوضات طويلة وصعبة بين القوى الإستعمارية على تكوين لجنة مالية دولية(أي فرنسية، انجليزية، ايطالية) ولم يكن بوسع الباي إلاّ أن يقبل الأمر الواقع بدون جدال ومن أين له أن يرفض أمام هذا الإتفاق بين الدول الإستعمارية خاصّة وأن سياسته كان يسيرها قناصل الدول الإستعمارية الذين تلقّوا تعليمات من حكوماتهم لحث الباي على اصدار قرار بتنصيب اللجنة المالية على الفور.

وفعلا أصدر الباي في جويلية 1868 قرارا ينص على أن مهمّة اللجنة المالية الدولية تتمثّل في مراقبة كلّ الموارد المالية للدولة وتوحيد الدين وضبط الميزانية السنوية للدولة بصفة تمكّن من تسديد هذه الديون وكان لفرنسا نصيب الأسد في هذه اللجنة اذ كان كاهية رئيسها فرنسيا وكان يوجد في صلب اللجنة التنفيذية بجانب الأعضاء التونسيين. هذا بالإضافة الى التواجد الفرنسي في لجنة المراقبة التي كانت تضمّ ايطاليين وانجليز أيضا كلّهم يمثلون الدائنين الأجانب وهكذا وبانتصاب هذه اللجنة وضعت الدول الإستعمارية يدها على كل الميزانية وبسطت نفوذها بصفة واضحة على البلاد، وأصبح القطر التونسي بمثابة البقرة الحلوب تتصرّف فيه البنوك كما تشاء. إنّ الصراع بينها من أجل تحديد القوة التي ستسيطر لوحدها على القطر وتحوّله الى مستعمرة خاصّة بها لم يحسم بعد رغم أن

فرنسا كان لها مركز قيادي في صلب هذه اللجنة تمثل في تواجد مراقب المالية الفرنسي الذي كان يشغل منصب كاهية رئيس اللجنة والذي سيتجاوز هذه المهمّة ويصبح بمثابة وزير ماليّة للقطر، أمّا رئيس اللجنة فقد لعبت فرنسا دورا كبيرا في تعيينه ايضا لأن الرئيس وإن كان تونسيا معيّنا من طرف الباي فإنه من البديهي والبلاد على تلك الحالة من التبعيّة أن يتم اختياره من طرف القوى الإستعمارية وخصوصا من طرف فرنسا، ولقد اختارت خيرالدين للقيام بهذه المهمّة ودعمته من خلال قناصلها بكل قواها. وعيّن خيرالدين على رأس "اللجنة المالية" رغم معارضة قنصلي ايطاليا وانكلترا الذين كانا دائما يندّدان به ويصرّحان بأنه متعاطف مع فرنسا، لقد عمل خيرالدين طيلة الفترة التي بقي فيها على رأس اللجنة المالية بتعاون مستمرّ مع مراقب المالية الفرنسي، وأوّل شيء توحّدا حوله كان الصراع ضدّ الخزندار، فالخزندار كان يمثّل العقبة الرئيسية أمام اللجنة منذ الوهلة الأولى لأنه كان يرفض تقديم تقارير عن مداخيل الدولة وكذلك دفع كل الأموال المستخلصة من الضرائب للّجنة التي كان يرى فيها خطرا مباشرا على سلطته، ومن أجل التقدّم في إزالة هذه العقبة عيّن خيرالدين وزيرا مسيّرا في جانفي 1870 وكانت وزارته تضمّ الشؤون الداخلية والخارجية والمالية وكان له الحق في مراقبة وزارتي الحرب والبحرية ولم تبق بالتالي للخزندار سوى الوزارة الكبرى وأصبح المجال الذي يتحرّك فيه ضيّقا، وفي فيفري 1870 أي بعد تعيين خيرالدين

بشهر واحد طرح مراقب المالية الفرنسي برنامجا بخمس نقاط تبنّاه خيرالدين وينصّ هذا البرنامج على توحيد دين الدولة وتحويل كل الرسوم الى التزامات جديدة، أي ضبط كل الديون وترسيمها على رقاع تباع وتشترى في البورصة، وذلك في الواقع طرح البلاد للبيع بالمزاد العلني يتزايد الأجانب على التزامات دينها وينص هذا البرنامج أيضا على ضرورة التفريق بين المداخيل التي ستعود للدولة والمداخيل التي ستستعمل لتسديد الدين الخارجي (وقد سمّيت المداخيل المحوّلة)، وعلى ضرورة جمع الضرائب من طرف اللجنة واجبار أعوان الجباية على تقديم حساباتهم لها وعلى ضرورة اعتماد مقاييس لضبط ميزانية الدولة بصفة تمكّن من تسديد الديون. وبناء على هذا البرنامج تقرّر التخفيض في قيمة الدين الى 56 مليون فرنكا وتعهّد الباي مقابل ذلك بالتنازل عن جملة من المداخيل لفائدة الدائنين الأجانب. وتتمثّل هذه المداخيل في 26 ضريبة من بين الضرائب التي كانت تثقل كاهل الشعب وأهمّ هذه الضرائب التي تنازل عنها الباي "قانون الزياتين" و"المحصولات" المستخلصة من المدن الساحلية والآداءات الجمركية لميناء تونس والرسوم الموظفة على تصدير الزيت والحبوب والصوف والصابون والتمر والخروبة الموظفة على المساكن المؤجرة وجملة من مداخيل الإيجارات، وتبلغ القيمة الجمليّة لكلّ هذه الضرائب والرسوم حوالي 6.5 مليون فرنكا وأهمّ ما بقى للباي هي مداخيل العشر والمجبى التي تستخلص هي نفسها من طرف اللجنة المالية لفائدته. كما تعهّد

الباي كضمان للجنة الماليّة بانجاز "اصلاح" اداري يمكنها من مراقبة الماليّة وتجميع كل الأموال في صناديقها الخاصّة.

إلاّ أن الخزندار رغم ضعف وضعه سيحاول بصفة دائمة عرقلة عمل اللجنة المالية التي ستبقى في صراع مستمرّ معه إلى أن تقع إزاحته نهائيا من الوزارة الكبرى ويعين خيرالدين مكانه في اكتوبر سنة 1873 بدعم من فرنسا وبالرغم من معارضة كل من انجلترا وايطاليا.

لقد اكتمل بانتصاب هذه اللجنة تحويل القطر الى شبه مستعمرة فانضاف الإضطهاد الأجنبي الى الإضطهاد الإقطاعي وفتح ذلك مرحلة جديدة : مرحلة الثورة المعادية للاستعمار والإقطاعية في القطر التونسي كجزءمن الوطن العربي المستعمر وشبه المستعمر وشبه الإقطاعي، في هذه الظروف بالذات صعد خيرالدين الى الحكم بدعم من فرنسا التي ستواصل دعمها له طيلة فترة طويلة من الزمن. وكان خيرالدين قد اكتسب هذا الدعم الفرنسي بسبب سياسته سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى العلاقة مع القوى الإستعمارية، هذه السياسة التي تماشت في تلك الفترة مع مخططات فرنسا من أجل السيطرة على القطر في إطار صراعها مع الدول الإستعمارية الأخرى من أجل مناطق النفوذ.

سياسة خيرالدين الداخلية

ان العديد من الذين يريدون التدليل على "الإتجاه الرأسمالي" لخيرالدين يعتمدون بالدرجة الأولى على مؤلفاته وخصوصا على ما جاء في مؤلفه " أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" الذي ضبط فيه برنامجا اصلاحيا يعتمد ملكية دستورية تكون لرجال الدين كلمتهم فيها، ونظاما عدليا مدنيا وتطوير الإنتاج عبر تطوير المؤسسات البنكية والشركات التجارية وإقامة الطرقات، وتطوير الحرف والتكوين المهني ... الخ إلاّ أنه لتقييم تجربة خيرالدين لا بدّ من الإعتماد أولا على ما قام به فعليا وعلى ما حققه عمليا.

لقد تمثّل الجانب الرئيسي لسياسة خيرالدين في عمله على المحافظة على النظام الإقطاعي ومحاولة ترميمه وانقاذه بتدعيم البناء الفوقي الحقوقي والسياسي للنظام الإقطاعي، فخيرالدين من الشرائح الإقطاعية التي كانت تشعر بالأزمة العميقة للمجتمع المتمثلة في تقهقر الزراعة والحرف ... الخ وكذلك بنقمة الجماهير على النظام الإقطاعي وبفشل السياسة الدمويّة المتغطرسة في مواجهة هذه النقمة، كما تشعر بتكالب القوى الإستعمارية على القطر من أجل احتلاله. وكانت هذه الشرائح الإقطاعية ومن ضمنها خيرالدين ترى أن الحلّ يكمن في المحافظة على النظام الإقطاعي ولكن مع ترميه وتجميل وجهة وتدعيم بنائه الفوقي الحقوقي والسياسي.

إن أهمّ القوانين والمؤسسات التي وضعها خيرالدين هي :

1 - قانون الخماسة :

صدر هذا القانون في 13 أفريل 1874 على إثر اجتماعات لجنة كوّنها خيرالدين من كبار ملاك الأراضي الإقطاعيين وكبار الأعيان، وينصّ هذا القانون على : «أن الخماس هو شريك له الحق في خمس المحصول مقابل عمله» (الفصل 25) وفي ملحق لهذا القانون صدر بتاريخ 29 نوفمبر 1875 أعلن أن أي اتفاق بين اقطاعي وخماس يتحصّل بمقتضاه هذا الأخير على أكثر من خمس المنتوج يعتبر لاغيا وغير قانوني، وينص القانون كذلك على أن الخمّاس لا يتحصّل على قسطه من المحصول إلاّ بعد خصم الضرائب وتكاليف رعاية الدواب. كما يضبط هذا القانون مهام الوقّاف (الفصل 62 الى 70) على أنه يمثّل مصالح الإقطاعي ومهمّته حراسة البذور ومراقبة عمل الخمّاس بصفة منتظمة وهو مسؤول على كلّ ما يتلف، ويحدد القانون واجبات كل من الإقطاعي والخمّاس، وتتمثّل واجبات الإقطاعي في إعارة الدواب للخمّاس من أجل استعمالها في نقل عائلته ونقل المحاصيل (الفصل 37) ومدّ الخماس بكل ما يلزمه من مأكل وملبس كتسبقة (الفصل 57) وتحمّل مصاريف العقد، وتصليح أدوات الإنتاج والحراسة (الفصل 57 - 47 - 42) أمّا واجبات الخمّاس فهي القيام بكلّ أعمال الحراسة والبذر والحصاد وكلّ ما تتطلّبه الفلاحة من أعمال طيلة هذه المراحل (الفصل

41) والقيام برعاية دواب الحراثة (الفصل 40) ويصنع حبال الماشية (الفصل 39) والبقاء في خدمة الإقطاعي طيلة السنة الزراعية والإلتزام بعدم المغادرة إلاّ إذا دفع كل الديون المتخلّدة بذمّته أو إذا أبرم عقدا مع إقطاعي آخر أو إذا أصبح فلاحا له قطعة أرض خاصّة به (الفصول 28 - 30 - 32).

ويحدد قانون الخماسة جملة من الأشياء يسمّيها حقوق الخمّاس، وهي تتلخّص في أنه : «لا يجبر الخمّاس على بناء مخابئ للأدوات والدواب، وعندما يريد الفلاح [أي الإقطاعي] اجبار الخمّاس على أعمال من هذا القبيل فعليه أن ينص على ذلك في عقد منفصل عن عقد الخمّاسة» (الفصل 39) و«لا يمكن إجبار الخماس على القيام بأي عمل تتجاوز فائدته السنة الزراعية كبناء حائط أوحفر خندق» (الفصل41)، كما أن للخماس الحق في أن يطلب قطعة أرض لإستغلالها لفائدته الخاصّة وأن يستعمل دواب وأدوات الإقطاعي في أعماله الخاصّة وأن يبعث قطيعه ليرعى مع قطيع الإقطاعي. ومن حقوق الخمّاس أيضا حسب هذا القانون الحصول علي إجازة مرض ولكن إذا تجاوزت هذه الإجازة 3 أيّام يعوضه الإقطاعي بخمّاس آخر تخصم حصته من حصّة الخمّاس الأول، ويقرّ القانون بالإضافة الى كل ذلك أن الأرض ملك للإقطاعي ولا حق لأحد أن ينازعه فيها (الفصل 2). ويحمي القانون هؤلاء الإقطاعيين من اختلاس الإنتاج (الفصل 21) ومن تجارة البذور الفاسدة (الفصل 42) ومن اعتداء الأجوار (الفصل 20) وممّا يسمّيه سوء نيّة بعض الخمّاسة.

وهكذا يتضح أن قانون الخمّاسة لم يغير أي شيء من جوهر الخماسة كشكل من أشكال الإستغلال الإقطاعي الذي كان يعرقل تطور القوى المنتجة، إذ أنه يقر ارتباط الفلاحين الأقنان بالسيد الإقطاعي وبالأرض، ويضرب بالتالي حريتهم كما أقرّ الملكية النسبية للسيد الإقطاعيّ على أشخاصهم، ولا يمكن في نظرنا لمثل هذا القانون أن يدفع البلاد على طريق الرأسمالية إذ أنه لم يعمل على تحرير الأقنان وتحويلهم الى عمّال "أحرار" (أي لهم حرّية بيع قوّة عملهم) بل أنه حافظ على علاقات الإنتاج الإقطاعية، ولئن حافظ خيرالدين على الخماسة كشكل رئيسي للإستغلال الإقطاعي في ذلك العهد إلاّ أنه أراد ادخال بعض التحسينات والترميمات الهادفة الى امتصاص نقمة الجماهير الغاضبة على النظام الإقطاعي والذي عجزت سياسة القمع الدموي على مواجهتها وذلك ما دفعه الى الإقراربعض حقوق الخمّاسة، ونلاحظ هنا أن الإجراءات التي سنّها خيرالدين تظهر وكأنها تمنح حرّية نسبية للقنّ إذ هي تنصّ على أنه لا يحق للإقطاعي اجبار الخمّاس على القيام ببعض أعمال السخرة إلاّ أنها في الحقيقة تمكنه من ذلك اذا ما وقع التنصيص عليه في عقد آخر غير عقد الخماسة.

لقد جاء هذا القانون ليقنّن عادات وتقاليد متوارثة عبر السنين، جاء ليقنّن الشكل الرئيسي من أشكال الإستغلال الإقطاعي المتواجدة أنذاك ولحماية الإقطاعيين وملكيتهم للأرض، وخلاصة القول جاء ليوجد الإطار القانوني للإستغلال الإقطاعي ولكنّه أدخل بعض

الترميمات لامتصاص نقمة الجماهير واحتواء نضالاتها، ونشير الى أن قانون الخماسة أدخلت عليه بعض التنقيحات الجزئية سنة 1907وأقحم ضمن مجلّة العقود والإلتزامات وبقي ساري المفعول الى يومنا هذا.

وما دمنا نتحدّث عن محافظة خيرالدين على علاقات الإنتاج السائدة آنذاك فلا بدّ من التعرّض الى ما يسمّيه البعض بتوزيع خيرالدين لبعض الأراضي على الفلاحين بعد أن افتكّها من إحدى العائلات الإقطاعية الكبرى والذي يقدّمونه على أساس أنّه ساهم في ضرب الإقطاعية بإقراره ملكيّة الفلاحين للأرض. ولكن هؤلاء يتجاهلون أن هذه االأراضي الشاسعة جدّا اقتطعها الباي في سنة 1759 لفائدة عائلة "السيالة" الإقطاعية وأن هذه الأراضي التي توجد بجهة صفاقس كانت تسكنها العديد من القبائل كالمثاليث والمراعية وأولاد نجم الى جانب البعض من سكان صفاقس، وأنّ جل هذه الأراضي كانت بورا، فأحياها الفلاحون وغرسوها أشجارا مثمرة وزياتين بالخصوص، وأنّه عندما أصبحت تنتج قام خلاف بين عائلة "السيالة" والفلاحين حول ملكيتها، في سنة 1871 استرجع الباي بدفع من خيرالدين ملكيته لهذه الأراضي، ثم أمام تمسّك الفلاحين بأراضيهم أقر خيرالدين بحقّهم في استغلالها، هذا بالنسبة للأراضي التي غرست أشجارا، أمّا التي لم يقع احياؤها بعد فإنّ خيرالدين سن قانونا ينص على ضرورة الحصول على رخصة من الدولة مقابل مقدار مالي لكي يستطيع أيّ فلاح احياء أيّ قطعة أرض

واستغلالها، وطبّق نفس هذا القانون على أملاك حكوميّة بور توجد بجهة القيروان، لقد تجاهل الذين يرون في هذا الإجراء اضعافا للإقطاعية كل ذلك، لكن هذا الإجراء يدلّ في الحقيقة على رغبة خيرالدين في امتصاص نقمة الجماهير أمام فشل سياسة القوّة في التصدّي لها فهذا الإجراء لا يمكن أن يقارن بعمليّة توزيع مجاني للأراضي على الفلاّحين.

2 - جمعية الحبس

كان الحبس منذ سنة 1868 تحت اشراف السلطة العسكرية، أي تحت اشراف الجنرالات الذين نصّبهم الخزندار، ومع صعود خيرالدين للحكم، وفي سنة 1874 بالتحديد تكونت جمعيّة الحبس التي كانت تضمّ جملة من رجال الدين وكانت مهمّتها تتمثّل في مراقبة الأملاك الحبس والتصرف في دفع رواتب رجال الشرع والقضاة والمفتي وأيمّة جامع الزيتونة ومدرّسيه وكذلك في نفقات بلدية تونس الى جانب الإنفاق على المؤسسات أوالأشخاص الذين أوقفت عليهم هذه الأملاك. إن بعث جمعيّة الحبس لم يغيّر شيئا من طبيعة الأملاك الحبس كإحدى ركائز الإقطاعية في القطر، بل حاول خيرالدين بهذا الإجراء إعادة تنظيم هذا القطاع وتنشيطه وانقاذه من الحالة التي كان عليها وحمايته من المضاربات والمزايدات والإستغلال للمصلحة الخاصّة كما أنّ تكوين الجمعيّة ساهم في ضرب الإقطاع العسكري وذلك لصالح الإقطاع الديني الذي كان خيرالدين يحاول تشريكه. أكثر ما أمكن في الحياة السياسية والإقتصادية.

3 - قوانين الحرف

إن ما قام به خيرالدين في ميدان الحرف يختلف عما قام به في الميدان الفلاحي، إذ أنه قنن العرف الجاري به العمل في كلّ الطوائف الرئيسية ولقد شملت القوانين التي سنّها أساسا أساليب الصناعة وطرق البيع وعلاقة الأعراف بالعمّال.

ومن أهمّ هذه القوانين نذكر قانون طائفة النسيج الذي صدر في سنة 1875 وضبط بكلّ دقّة الوحدات القياسية المعمول بها في هذه الطائفة، وعدد الخيوط التي يجب أن تحتويها كلّ سداية وكل قطعة نسيج وطرق البيع (الفصول 1 الى 17) كما يجبر هذا القانون القلفاة والردّاد (الخراط) على البقاء في خدمة العرف إلى أن ينهيا العمل الذي شرعا فيه وإن يسددا ديونهما (الفصول 17، 18، 19)، أمّا طائفة الصياغة فقد شهدت العديد من القوانين منها قانون يمنع البيع خارج الحوانيت 1872 وآخر يضبط الوحدات القياسية للقطاع (1873) وآخر يضبط أساليب صناعة خيوط الفضّة (1874) وآخر يضبط طرق بيع الذهب القديم غير المطبوع وشهدت طائفة الشواشين بدورها قانونا يحدد أجور القلفات، كما قنن خيرالدين مجلس العرف المسمّى "المجلس التجاري" في سنة 1877 وأحيى نشاطه في الوقت الذي بدأ فيه هذا المجلس في الذوبان، وكانت مهمّة "المجلس التجاري" هذا تتمثّل في بحث الخلافات القائمة بين الأعراف والعمّال وفي حل مشاكل الطائفة وخصوصا ارتقاء القلفات الى أعراف ومراقبة المنتوج، وكانت بعض العائلات الكبرى مثل عائلات الوزير

والأخوة وبن زكور (الشواشين) والخلصي (النسيج) والثابت (العطورات) تسيطر على هذا المجلس وتحتكر الحرف وتضع عراقيل كبرى أمام ارتقاء القلفات الى أعراف.

إن نظام الطوائف ركيزة من ركائز المجتمع الإقطاعي فهو يمنع الحرف من التطوّر ويبقيها على الحالة التي هي عليها، وخيرالدين لم يقم إلاّ بتقنين هذه الطوائف ولذا فمن الخطأ الإدعاء بأن سياسته إزاء الحرف من شأنها تطوير الإنتاج وتطوير الرأسمالية، لأن القوانين التي تمنع البيع خارج الحوانيت وتفرض احترام التقسيم الجغرافي للأسواق وتضبط مقاييس البيع والصناعة بصفة دقيقة لا يمكنها إلاّ أن تضرب وتضيّق حرّية التجارة والمنافسة الحرّة الكفيلة بتطوير الإنتاج السلعي وبالتالي تضرب تطوّر الرأسمالية في البلاد. فلقد كان الأمناء يراقبون كلّ البضائع المعروضة للبيع ويمنعون الذين لم يطبّقوا العرف الجاري من بيع بضائعهم بل كانوا يحجزونها أو يتلفونها في العديد من الحالات، وكل ذلك من شأنه أن يمنع تنوّع الإنتاج والقضاء بالتالي على كل المبادرات الرامية الى تطويره، إن الطوائف هي حجر عثرة في طريق تطوّر الإنتاج السلعي، ولذا لا يمكن أن يكون تقنينها وسيلة لتطوير الرأسمالية.

إن الذي كان يدفع خيرالدين الى المحافظة على النظام الإقطاعي وتنشيطه بالطرق التي ذكرنا، هو رغبته في مواجهة غزو السلع الأجنبية للقطر، وكان خيرالدين واعيا بخطر غزو السوق المحلّية من قبل البضائع

الأجنبية، وكان يشعر بحاجة البلاد الى تطوير منتجاتها، ولقد عبّر عن ذلك في قوله : «إن مثل هذا النظام مخجل ومنافي للإقتصاد والسياسة» إنه مخجل لأن الحاجة للجوء الى الخارج في كل الأشياء الضرورية الأساسيّة يدلّ على حالة التأخير التي توجد عليها الحرف في البلاد، وهو منافي للإقتصاد لأنه يشجع الصناعة الأجنبية على حساب الصناعة الوطنية، وهو منافي للسياسة لأنّ احتياج دولة الى الإلتجاء دوما الى دولة أخرى يمثل حاجزا أمام استقلالها وسببا لضعفها.

وهكذا في حين أن تطوير الإنتاج السلعي بالبلاد وتطوير الرأسمالية الوطنية لا يمكن أن يتمّ في قطر شبه مستعمر مثل تونس الاّ بالقضاء على التواجد الإستعماري وبسلوك سياسة وطنية واضحة المعالم كان خيرالدين بحكم طبيعته الإقطاعية يظن أنّه بإمكانه مواجهة صناعة متطورة في أوج نموّها، بقطاع حرفي متخلّف فهو يرى في المحافظة على النظام الإقطاعي وترميمه الحلّ الوحيد للخروج من الأزمة الإقتصادية التي كان القطر يتخبّط فيها ولذلك عمد خيرالدين الى تنشيط الطوائف وتمكينها من قوانين جديدة تدعمها، كما عمد في اطار سياسته الجبائية الى التخفيض من الضرائب الموظفة على الحرف بهدف تدعيم صمودها أمام الغزو الأجنبي.

لم يكن بإمكان مثل هذه السياسة ايقاف تقهقر الحرف وتطوير الإنتاج السلعي لأن الحل الجذري يكمن في ايقاف غزو السلع الأجنبية، ولم يكن بإمكان هذه السياسة في أحسن الحالات سوى التخفيض من وتيرة

التقهقر الذي شهدته الحرف.

لقد بقيت مزاحمة البضائع الأجنبية مشكلا كبيرا يعوق تطور الحرف، فلم يقم خيرالدين بأيّ عمل في اتجاه فرض تضييقات على دخول السلع الأجنبية بإقامة الحواجز الجمركية اللازمة فبقى نظام التنازلات ساري المفعول وبقيت السوق المحلّية بدون حماية وتواصل بالتالي تقهقر الحرف. مثال ذلك قطاع "الشاشية" الذي تواصل انخفاض صادراته الذي بدأ منذ سنة 1860 فانخفضت قيمة هذه الصادرات من 850 ألف فرنكا سنة 1870 الى 250 ألف فرنكا سنة 1875.

4 - حقيقة سياسة خيرالدين الإقطاعية.

وهكذا يتضح أن الهدف الرئيسي لسياسة خيرالدين الداخلية تتمثل في المحافظة على النظام الإقطاعي وترميمه علّه يجابه الأزمة التي كان يعيشها، وحاول تحقيق هذا الهدف بتدعيم البناء الفوقي الحقوقي والسياسي للنظام الإقطاعي عبر تقنين الخماسة والطوائف وتكوين "جمعية الحبس" ...الخ، ولكن هذا الجانب الرئيسي لسياسة خيرالدين لا يجب أن ينسينا جانبها الآخر وهو مساهمتها في ضرب الإقطاع العسكري المتغطرس ولو بصفة نسبيّة وذلك عبر القيام بإصلاح إداري، وبالفعل كان خيرالدين من بين زعماء الشرائح الإقطاعية المعادية للشرائح المتغطرسة الدمويّة التي كان يتزعّمها الخزندار. وكان الى جانب خيرالدين العديد من الإقطاعيين الآخرين أمثال بيرم الخامس ومحمد بلخوجة وسالم بوحاجب ومحمدالسنوسي... الخ،

وكان كل هؤلاء من دعاة القضاء على الحكم الإستبدادي وإبداله بحكم ملكي دستوري يكون لرجال الدين والأعيان الكبار كلمتهم فيه لكن خيرالدين بعد وصوله الى الحكم سنة 1870 وبعد فشل "التجربة الدستورية" الأولى سنة 1861 أصبح يرى ضرورة اعتماد "إصلاح" إداري وإقامة تعليم عصري بالبلاد لضرب الشرائح الدمويّة المتغطرسة من الإقطاع. وفي هذا الإطار حاول خيرالدين تنظيم القضاء الذي كان يتسم بالفوضى وذلك بضبط المجالس الشرعية وضبط عددها وعدد القضاة وإقامة العديد من القوانين لتدعيم هذه المجالس، كما سنّ جملة من القوانين التّي حدّدت صلوحيات العمّال، فهم بصفتهم ، يمثلون السلطة المركزية في الجهات أقرّ القانون الجديد ضرورة خضوعهم لها. وفي هذا الإتجاه أجبر العمّال على تقديم حساباتهم للسلطة المركزية (ولكنهم في الحقيقة كانوا يتقدّمون بها الى "اللجنة المالية الدولية") وضبطت حصتهم من الضرائب بـ 10٪ في إطار مراقبة العمّال أيضا وتقييم المداخيل المتأتية من الضرائب وقع اجبارهم على تقديم تقارير عن المساحات المزروعة في كلّ سنة، وعن كمّيات الأمطار التي سجّلت بجهاتهم، ويجب أن نعلم أيضا أن هذا "الإصلاح" الإداري كانت تعمل على تحقيقه كذلك "اللجنة المالية الدولية" وخصوصا مراقب المالية الفرنسي الذي تحصّل من الباي على وعد بـ"اصلاح الهياكل الإدارية" (مقابل التخفيض في قيمة الديون) وذلك بهدف "تسهيل" تجميع الضرائب لتمكين اللجنة من مراقبة ميزانية الدولة (عبر مراقبة حسابات

العمّال) والسطو عليها لفائدة الدائنين الأجانب، كما ألغى خيرالدين نظام المعسكرات المتنقّلة (أي المحلات) وهذا يتماشى أيضا مع ما أراده مراقب المالية من ضغط على مصاريف دولة الباي حتى يتحصّل الرأسماليون الأجانب وخصوصا الفرنسيون على القسط الأكبر من المداخيل، وقد أجبر الباي على اتخاذ عدّة اجراءات في هذا الإتجاه نذكر منها التخفيض في عدد الجنود، والغاء مدرسة باردو الحربيّة والتخفيض في ميزانية البحرية. كما عمد خيرالدين الى الضغط على مصاريف الإدارة بخفض أجور الموظفين بنسبة 33٪ وخفض مصاريف العائلة المالكة، وفي إطار إمتصاص النقمة الجماهيرية، وبهدف المساعدة على تجاوز الأزمة الإقتصادية التي يعيشها القطر وقع التخفيض في الضرائب الموظفة على الفلاحة وعلى بعض الحرف، وكان خيرالدين متفقا في هذه السياسة مع مراقب المالية الفرنسي الذي كان يرى أن رفض الفلاّحين والحرفيين دفع الضرائب يرجع الى عجزهم عن ذلك نظرا لإرتفاعها المشط، فكان لا بدّ اذن من التخفيض في قيمتها لتحريض الفلاحين على أدائها، أما بالنسبة للبدو الرحّل الذين لا يدفعون الاّ المجبى فقد وقعت إضافة ضريبة جديدة وهي ضريبة الماشية (على غرار ما هو موجود بالقطر الجزائري الذي تحتله فرنسا).

ثم إن جمعية الحبس ساهمت بدورها في ضرب نفوذ الإقطاع العسكري إذ كان الحبس منذ سنة 1862 تحت إشراف الجنرالات، الجنرال حسين بتونس والجنرال رشيد بالساحل والوسط، الذين كانوا يعينون وكلاء

الحبس بمقتضى أوامر باياتيّة وكان هؤلاء الوكلاء يتصرّفون بصفة تكاد تكون مطلقة في هذه الممتلكات، ولذلك كانت أوامر تعيين الوكلاء تشترى وتباع وتشهد مضاربات ومزايدات كبرى.

ولذا فإنّ تحويل الحبس الى نفوذ رجال الدين شكّل ضربة لأعوان الخزندار، ونلاحظ هنا أن مراقب الماليّة كان موافقا على تكوين جمعيّة الحبس التي كان قد قدّم مشروع تكوينها بنفسه الى خيرالدين، لأنه كان يرى ضرورة مراقبة وكلاء الحبس بعد أن أجبر كلّ أعوان الجباية على تقديم حساباتهم للدولة. وفي إطار بسط نفوذ السلطة المركزية على كامل أنحاء البلاد قرّر خيرالدين مراقبة الإنتاج، فلقد عرفت القبائل الرحّل بعدم استقرارها وعدم انصياعها للسلطة ورفضها العديد من المرّات أداء المجبى، وقيامها بالغزوات خصوصا على ممتلكات الإقطاعيين في سنوات الشدّة. وهذا ما دفع خيرالدين الى سنّ قانون يضبط تحرّكات هذه القبائل والأمكنة التي يجب أن تقيم بها. وبمقتضى هذا القانون كان لا بدّ للقبيلة من الحصول على رخصة من السلطة المركزية لكي تنتقل من مكان الى آخر، ومثال ذلك أنّه في سنة 1870، طلبت قبيلة من الوسط التنقل الى الشمال، فلم تسمح السلط بهذا التنقل الاّ لجزء منها وضبطت لها خمس مناطق مختلفة كي تقيم بها. لقد عبّر خيرالدين بموقفه هذا عن وقوفه الى جانب الإقطاعيين الزراعيين على حساب ملاّك الأغنام، وذلك يبرز رغبته في تطوير الأراضي الزراعية على حساب أراضي المرعى قصد تطوير الإنتاج الزراعي وخصوصا

إنتاج الحبوب، ولكنّه لم يكن بإمكانه القضاء على الإنتجاع، ولذا فقد حاول الحدّ منه ومراقبته وتوظيفه لفائدة الإقطاعيين (حاجتهم لعمل اضافي أثناء مواسم الحصاد والجنى).

وفي إطار برنامجه الإصلاحي بعث خيرالدين مدرسة الصادقيّة فأصبحت تدرس فيها العلوم العصرية لأول مرّة، ونظّم التعليم في المدارس القرآنية وجامع الزيتونة، وبعث إدارة جديدة بالوزارة الكبرى هي إدارة التربية العمومية وأدخل جملة من الترتيبات على الوزارات، وأقام لها ولأدارتها الفرعيّة تقسيما جديدا.

لقد ساهمت هذه السياسة الإصلاحية ولو بصفة جزئية في ضرب غطرسة الإقطاع العسكري وذلك عبر مراقبة حسابات العمّال وإجبارهم علي تقديم تقارير عن كل ما يستخلصونه وعبر التخفيض في بعض الضرائب والأداءات التي أثقلت كاهل الشعب، وعبر الغاء نظام المعسكرات المتنقلة وخلع العديد من الرموز التي نصّبها الخزندار والتي عرفت ببطشها وعسفها أكثر من غيرها، وكذلك عبر التوبيخ وتوجيه تحذيرات الى بعض العمّال الذين أظهروا تعسّفا مكشوفا أكثر من غيرهم، وعبر سحب الحبس من أيدي العسكريين وتنظيم الهياكل الإدارية والقضائية.

فإذا قارنّا هذه السياسة بسياسة الخزندار الذي أثقل كاهل الشعب بضرائب لم يعد قادرا على دفعها والذي فتح باب النهب واسعا أمام العمّال والمشائخ محرّضا إياهم على القتل والبطش والذي كان يبعث في كل سنة مرتين بالجيش الى كافة الجهات ليعيث فيها فسادا

ويسلّط على الشعب أبشع أنواع التعذيب والتنكيل، والذي كان يزايد برسوم بتعيين وكلاء الحبس، فإن ذلك سيجعلنا نفهم مساهمة خيرالدين في ضرب نفوذ الإقطاع العسكري الدموي والتحسّن النسبي للمحاصيل الزراعية واتساع رقعة الأراضي المزروعة واستقرار العديد من الفلاّحين على الأرض بعد أن كانوا يهجرون أراضيهم أيّام حكم الخزندار ويحرقون محاصيلهم ومزروعاتهم خوفا من الضرائب ومن عسف السلط المفرط، ولكنّ هذه السياسة لم يكن بوسعها طبعا تطوير الفلاحة وتطوير القوى المنتجة لأنها سياسة إقطاعية ومحافظة.

إن سياسة خير الدين "المصلحة" للهياكل الإدارية تفسّر دعم الفرنسيين له في ستينات القرن الماضي، فقد كانت تريد استغلال الإفلاس الذي كانت عليه دولة الباي من أجل بسط نفوذها على القطر وقد وجدت في اللجنة المالية أفضل طريقة لتحقيق ذلك أمام استحالة التدخّل العسكري المباشر نظرا لوضع فرنسا الدولي. كان هدف اللجنة المالية هو السيطرة علي كل الموارد المالية، وبما أنّ ذلك كان صعبا في ظلّ العشوائية والفوضى التي كان عليها جمع الضرائب، عمدت فرنسا الى دفع الباي الى التعهد بإقامة "إصلاح إداري" يضمن جمع كلّ الأموال في خزائن اللجنة، ولم يكن في القطر أحسن من خيرالدين لإدارة هذه الإصلاحات خصوصا وأنه عرف بعدائه للسياسة "العشوائية" والفوضوية للخزندار الذي كانت فرنسا تريد إزاحته أو على الأقلّ الحدّ من نفوذه باعتباره عونا للإستعمار الإنقليزي ومن هنا

نفهم دعم فرنسا لخيرالدين وتحالفها معه طيلة فترة طويلة من حكمه. إن هذا التحالف، وهذا الدعم أملتهما بادئ ذي بدء طبيعة خيرالدين الإقطاعية الذي أهلته الى سلوك سياسة متواطئة مع الإستعماريين.

تلك إذن مجمل "اصلاحات" خيرالدين وسياسته الداخليّة وهي جزء صغير من برنامجه الإصلاحي الضخم الذي ضبطه في سنة 1867، إن المثاليين يعتمدون على ذلك البرنامج للحكم على خيرالدين وسياسته في حين أنه يجب الإعتماد على الواقع الملموس، أي على ما انجز ومدى تأثيره على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، فنحن نرى أن السياسة التي انتهجها خيرالدين لم تمس في شيء من جوهر المجتمع الإقطاعي، بل بالعكس فقد عمدت الى المحافظة عليه. فخيرالدين كان يرى في تدعيم الإقطاعية وهياكلها في البلاد وسيلة لتجاوز الأزمة التي كان يعيشها القطر ولكنّه في نفس الوقت أراد تدعيم علاقات الإنتاج وادخال بعض التحويرات الجزئية عليها وذلك بسلوكه سياسة معادية للإقطاع العسكري الدموي، وما دفعه الى سلوك هذه السياسة هو أنّه كان يشعر بفشل الإقطاع العسكري في مواجهة حركة الجماهير وبضرورة انتهاج سياسة أكثر اعتدالا تمكّن من امتصاص نقمة الجماهير على النظام الإقطاعي ومن إخراج البلاد من الأزمة العميقة التي كانت تعيشها. ولذا فإن كل ما قام به خيرالدين من "اصلاحات" لا يغيّر شيئا من طبيعة الإقطاعية إذ هو يبقى في تناقض رئيسي مع الجماهير ولا يمثل جزءا من القوى التقدّمية في ذلك العهد التي

كانت تعمل على تحرير القوى المنتجة ودفع البلاد على طريق التحرر الوطني والإجتماعي. ولكن بالرغم من ذلك كان خيرالدين يهدف الى مواجهة الغزو الأجنبي والمحافظة على استقلال البلاد النسبي عبر المحافظة على النظام الإقطاعي وهذا ما يفسّر تناقضاته الثانوية مع الإستعمار أمّا دعم الإستعماريين الفرنسيين له في فترة معيّنة فيجب تفسيره بتطابق وجهات نظر الشرائح الإقطاعية "المستنيرة" التي كان خيرالدين يتزعّمها مع ما كانت فرنسا تطمح إليه، وتجسّد هذا التطابق في اختيار خيرالدين على رأس اللجنة الماليّة الدولية. وفي اتفاق وجهات نظره مع وجهات نظر مراقب المالية الفرنسي في العديد من "الإصلاحات" وفي حملتهما المشتركة من أجل إزاحة الخزندار، إلاّ أن هذا التحالف كان ظرفيا ولم يعمّر طويلا، وهذا ما سيتضح من خلال دراسة سياسة خيرالدين الخارجية ومواقفه من صراع القوى الإستعمارية.

خيرالدين وصراع القوى الإستعمارية من أجل السيطرة على القطر التونسي

لقد سبق أن ذكرنا أن القطر تحوّل في ستينات القرن الماضي الى شبه مستعمرة للبنوك الأجنبية، وقد وضعت اللجنة المالية كل موارد القطر تحت تصرّف الدول الإستعمارية وخصوصا فرنسا التي كانت تلعب دورا رئيسيا في صلب اللجنة والتي كانت قروضها للدولة الباياتية تمثّل القسط الأكبر من ديون القطر. كانت "اللجنة المالية" نقطة ارتكاز للنفوذ الفرنسي لذلك فأن إيطاليا (التي بدأت تظهر على الساحة الدولية كقوة عظمى) لم تقبل هذه اللجنة إلاّ عن مضض إذ كان هدفها اضعاف مواقع فرنسا والعمل على ايجاد مراكز قوّة لنفوذها. أمّا انكلترا فلم تقبل هذه اللجنة إلاّ بعد أن أمّنت تواجدها فيها وبقاء عونها الخزندار في السلطة، لذلك، فإنّ الصراع من أجل تحديد من سيستعمر القطر من بين الدول الإستعمارية لم يحسم بعد وقد دعّم خيرالدين فرنسا في هذا الصراع بوقوفه الى جانب اللجنة وقبوله رئاستها ثمّ واصل تحالفه مع الفرنسيين وبالخصوص مع مراقب الماليّة الفرنسي الذي كان ينسّق معه كل الأعمال.

لقد تلقّى نفوذ فرنسا الذي حافظت عليه 40 سنة ضربات قاسية مع مطلع سبعينات القرن الماضي نظرا للصعوبات التي كانت تمرّ بها فرنسا في تلك الفترة،

فعلى المستوى العربي لقيت فرنسا صعوبات كبرى في القطر الجزائـــــري الذي شهد انتفاضات عارمة بقسنطينة، وعلى المستوى الفرنسي الداخلي شهدت هذه الفترة انبعاث "كمونة باريس" التي كانت تمثّل خطرا كبيرا على مصالح الرأسماليين الفرنسيين لأنها كانت أوّل محاولة لبناء سلطة الكادحين، أمّا على المستوى العالمي فكانت فرنسا تجرّ ذيول هزيمتها في حربها مع بروسيا ومع إيطاليا (في روما). فانعكس كلّ ذلك على الوضع بالقطر التونسي الذي شهد تقهقرا في النفوذ الفرنسي في تلك الفترة، فاستغلّت ايطاليا هذا الوضع وحاولت تعزيز مواقعها في القطر وتعويض فرنسا، فشنّت حملة في نهاية 1870 هدفها حلّ الجنة المالية الدولية أو على الأقل اضعاف نفوذها وذلك بدفع ممثلي المرابين الإيطاليين فيها الى الإستقالة مرّات متتالية لخلق أزمة في صلب اللجنة، وقد اتفق الخزندار مع ايطاليا في مسعاها هذا لأنه كان يرى في هذه اللجنة خطرا كبيرا على نفوذه، وهكذا، أصبح الخزندار يعارض العديد من مطالب "اللجنة المالية" فرفض مثلا ايجاد ضريبة جديدة توظف على المواشي بالنسبة الى القبائل الرّحل، أمّا انكلترا فتدخلت لتعارض حلّ "اللجنة المالية" لأنّها وإن كانت تريد تقليص نفوذ الفرنسيين واستغلال ضعفهم في تلك الفترة فإنها كانت تخشى تعاظم نفوذ الإيطاليين الذين كانوا يريدون استغلال الأزمة الفرنسية لفائدتهم وفعلا تمكّنت انكلترا من احباط مساعي ايطاليا الهادفة الى حلّ "اللجنة المالية" ولم تكتف ايطاليا بمحاولة حلّ اللجنة وإنما

قامت بعدّة مساعي أخرى لتدعيم نفوذها، ففي بداية 1871 جعلت ايطاليا من حادثة بسيطة قضيّة سياسية كبرى أرادت من ورائها الحصول على امتيازات عديدة، وسميت بـ "قضية الجديّدة" وتتلخص هذه الحادثة في أن ايطاليا إكترى من الخزندار "هنشيرا" بالجديدة لمدّة ثلاثين سنة وكوّن شركة خفية الاسم لإحياء أراضي "الهنشير" ولكن أمام فشل مشاريع الشركة، أراد الإيطالي افتعال مشكل لإسترجاع الأموال التي دفعها للخزندار وعلى إثر حادثة جدّت بينه وبين وكيل الجديّدة ترك الإيطالي "الهنشير" مدّعيا أنّه على الحكومة أن تتحمّل كل ما ينجرّ عن ذلك من خسائر، ثم طالب الإيطاليون بمعاقبة وكيل الجديدة "وجبر الأضرار" الناجمة عن هذه الحادثة، والمهمّ هنا هو أنّهم طالبوا بمنحهم "ضمانات المستقبل" تتمثّل في تنازل الباي عن احتكاره لغراسة التبغ وضرورة استشارة الإيطاليين قبل الترفيع في معاليم الجمارك وغير ذلك من المطالب التي لا علاقة لها بحادثة الجديدة. كل هذه المساعي كشفت عن نواياها ايطاليا الرامية الى بسط نفوذها على القطر، وأمام رفض الباى والخزندار (بدعم من انكلترا) تلبية هذه المطالب هددت ايطاليا باحتلال القطر متعلّلة بهذه الحادثة، غير أن معارضة انكلترا وفرنسا حال دون ذلك. وباقتراح من الأنقليز دخل الباي في مفاوضات مع ايطاليا أدت الى تنازل الباي في خصوص المطالب المتعلّقة مباشرة بحادثة الجديدة كدفع "التعويضات" والى إمضاء معاهدة تقرّ بكل تنازلات الباي السابقة للإيطاليين، وفي مقابل ذلك وكضمان

لإنقلترا وفرنسا، أمضت إيطاليا معاهدة مع هذين البلدين في أفريل 1871 تنص على أن « صلوحيات اللجنة المالية تبقى كما هي وأن الإتفاقية المضاة بين الباي وإيطاليا لا تمسّ في شيء من حقوق "اللجنة المالية" ومصالح الدائنين الممثلة في هذه اللجنة» وهكذا فشلت الحملة الإيطالية الرامية الى حلّ اللجنة المالية واستغلال تقلّص نفوذ فرنسا النسبي لبسط هيمنتها على القطر. ولقد رفض الباي استقالة خيرالدين التي قدّمها في أفريل 1871 بسبب الصعوبات التي كانت تمرّ بها اللجنة المالية، هذا إلى جانب الإتفاق الذي أمضته القوى الإستعمارية والذي يقرّ بمواصلة اللجنة أعمالها، وبالإبقاء على صلوحيتها. إن هذه الحملة جعلت انقلترا تخشى تعاظم النفوذ الإيطالي وتفكّر في عدم التفريط في الفرصة التي تتيحها لها الصعوبات التي كانت تلاقيها فرنسا وأوّل ما فكّرت فيه انكلترا هو تمتين روابط القطر التونسي بالإمبراطورية العثمانية وذلك تطبيقا لسياستها في الوطن العربي الهادفة الى المحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية للسيطرة عليها كلّيا، وفي هذا المجال دفعت انكلترا الباي وعونها الخزندار الى المطالبة بـ "الفرمان" الموعود في سنة 1864 ووافق خيرالدين على هذا المقترح رغم معارضة فرنسا له نظرا لتناقضه مع سياستها الرامية الى تفكيك الإمبراطورية العثمانية ودعم "استقلالية" أجزائها من أجل السيطرة عليها جزءا جزءا، إن موافقة خيرالدين رئيس اللجنة المالية على هذا المقترح رغم معارضة فرنسا له وهي

حليفته في صراعها مع الخزندار تنبع من رغبته في المحافظة على العلاقة مع الباب العالي في ظلّ نوع من الإستقلالية الدّاخلية كشرط لحماية القطر من التدخّل العسكري المباشر للقوى الإستعمارية لقد قال خيرالدين «ما دامت الإمبراطورية العثمانية واقفة على قدميها فإن البلدان التابعة والخاضعة لها لن تخشى شيئا» وهذا يدلّ على ولائه للباب العالي وعلى معارضته لإحتلال القطر من طرف القوى الإستعمارية، وبعد موافقة الباي والخزندار على ضرورة المطالبة بـ "الفرمان" الموعود في سنة 1864 عيّن خيرالدين للقيام بهذه المهمّة فتحوّل الى اسطنبول في سبتمبر 1871 وتحصل على الفرمان رغم تهديد فرنسا للإمبراطورية العثمانية، وينصّ هذا الفرمان على ارتباط القطر بالباب العالي وبذلك يتعهّد الباي بدفع أموال سنوية للامبراطورية، وضرب العملة وتلاوة خطبة الجمعة باسم السلطان العثماني وبالابقاء على راية الامبراطورية ومؤازرتها في حروبها وإعانتها ببعث فيلق من جيش القطر للدفاع عنها، واعتراف السلطان مقابل ذلك ببقاء الحكم وراثيا في العائلة الحسينية وأقرّ بحقّها في إدارة شؤونها الداخلية وإقامة العلاقات وإمضاء المعاهدات مع الدول الأجنبية شريطة أن لا تمسّ من مسائل الحرب والسلم، وبتحوير الحدود وبالمسائل السياسية على حدّ تعبير "الفرمان". إن هذا "الفرمان"ولئن كان صدر بدفع من انجلترا لخدمة أهدافها فإن موافقة خيرالدين لا يجب أن تفهم على أنها انحياز الى جانب المصالح الأنقليزية، وإنما يجب أن

نفهمها انطلاقا من نظرته ونظرة الشرائح الإقطاعية التي كان يمثّلها خصوصا وإن خيرالدين قد بقي على رأس "اللجنة المالية الدولية" وأبقى على تحالفه مع الفرنسيين في إطار صراعه مع الخزندار وتمادي دعم فرنسا له لمدّة طويلة رغم هذا "الفرمان" الذي انكرته فرنسا ولم تعترف به وتجاهلته الى أن احتلت القطر سنة 1881.

وكان هذا "الفرمان" بمثابة الإعلان عن بداية سيطرة انكليزية نسبيّة على القطر تواصلت طيلة سنتين تقريبا، وكان في نفس الوقت بمثابة الإعلان عن ضعف نفوذ فرنسا خصوصا مع العراقيل التي ما انفكّ الخزندار يضعها أمام " اللجنة المالية" ممّا جعل القنصل الفرنسي في نوفمبر 1871 يرى أن التدخّل العسكري المباشر هو الحلّ الوحيد لإنقاذ الموقف والمحافظة على النفوذ الفرنسي، ولكن مرّة أخرى حال الوضع الدولي دون انجاز ذلك.

وتجسّدت السيطرة الإنكليزية في تطور حجم الإستثمارات بالقطر تطوّرا ملحوظا ففي 1871 منح الخزندار أحد الرأسماليين الإنجليز حق مدّ شبكة حديدية بين باردو وتونس وحلق الوادي، وحق استغلال هذا الخط طيلة 99 سنة كما تحصّل هذا الرأسمالي على الأرض التي تمرّ بها السكّة الحديدية مجانا. وقد انتهت الأشغال بالنسبة لخطّ تونس، حلق الودي في جويلية 1872. وفي اكتوبر بالنسبة لخطّ تونس باردو. تحصّل القنصل الأنجليزي بعد ذلك على تنازل يمكن بمقتضاه ايصال الخطّ الحديدي الى المرسى، وفي أواخر نوفمبر

سنة 1872 تحصّلت انجلترا على تنازل لمدّ خطّ حديدي بين تونس وباجة والكاف وخطّ آخر يتّجه نحو بنزرت وماطر وآخر الى سوسة والقيروان، ولكن لم يقع انجاز كلّ هذه الخطوط في الوقت المحدد لها وطالبت القوى الإستعمارية الأخرى بحق انجازها، وفي أفريل 1872 منح الخزندار رأسماليا أنجليزيا آخر رخصة بناء معمل للغاز بتونس وكوّن هذا الإنجليزي شركة خفية الإسم ودخل المعمل حيّز الإنتاج في سنة 1874 وكان يشرف على إنارة بعض الشوارع والبناءات في تونس العاصمة، كما كانت نفس الشركة تشرف على توزيع مياه حنايا زغوان بالعاصمة وفي هذه الفترة أصبحت الحلفاء تمثّل مركز اهتمام الإنجليز فانتصب العديد من التجار بكل من تونس وصفاقس، واختصّوا في شراء الحلفاء وتصديرها، وبالرّغم من أنّ الضريبة التي حدّدتها اللجنة المالية على الحلفاء كانت تساوي 20٪ فإن انجلترا نهبت منها حوالي 500 طن في سنة 1872 وحدها، وفي جانفي 1873 تحصّلت انجلترا على حق استغلال منجم الرصاص لفائدة نفس الشركة التي تعهّدت بمدّ الخطّ الحديدي بين تونس وباجة، لكن أكبر تنازل تحصّلت عليه انجلترا تمثل في انشاء بنك تحت اسم "بنك لندن بتونس" من قبل نفس الشركة التي أسست "البنك المصري" و"البنك العثماني" وينص قانون هذا البنك على حقّ طبع الأوراق النقدية وحق الدّعم والتفضيل والحماية العسكرية إذا لزم ذلك من قبل الحكومة الباياتية. ورغم معارضة فرنسا وكلّ القوى الإستعمارية الأخرى فتح هذا البنك أبوابه في

نوفمبر سنة 1873 بتونس غير أنه فقد قيمته مع صعود خيرالدين الذي لم يعترف بالتنازلات التي سبق للخزندار أن منحها للبنك.

وبموجب كل هذه التنازلات التي ساهمت في تغلغل الرساميل الإنجليزية بصفة ملحوظة، وبموجب تأثير انجلترا على سياسة الباي بالإعتماد على عونها الخزندار، أصبحت لانجلترا في تلك الفترة المرتبة الأولى من بين القوى الإستعمارية المتواجدة بالقطر، كما يلاحظ أنه طيلة هذه الفترة لم يكن لخيرالدين وزن كبير في السياسة الخارجية للقطر رغم احتلاله منصب وزير مسيّر وترؤسه "للجنة المالية الدولية " وهذا يجد تفسيره في الصعوبات التي شهدتها اللجنة بعد تقلّص النفوذ الفرنسي وفي العراقيل التي كان يضعها الخزندار وكذلك في دعم انجلترا للخزندار في صراعه مع خيرالدين واعتمادها عليه في تغلغلها في القطر، ولم يدم تعاظم النفوذ الإنجليزي في القطر واحتلال انجلترا مركز الصدارة طويلا إذ سرعان ما استرجعت فرنسا مواقعها وذلك بعد أن تجاوزت هزائمها وتجاوزت الأزمة التي عاشتها فتقلّص بالتالي النفوذ الإنقليزي خصوصا بعد سقوط الخزندار، وخسرت انقلترا ورقة هامّة في صراعها من أجل السيطرة على البلاد وعملت فرنسا على تنشيط "اللجنة المالية" واعتمدتها في صراعها ضد القوى الاستعمارية الأخرى من أجل استرجاع نفوذها كاملا. كما عملت على استغلال الأزمة المالية التي تواصلت وتمثّلت في عجز الدولة العديد من المرّات عن تسديد أقساط الدين في المواعيد المحددة لها،

ونظرا الى أن اللجنة المالية كانت تراقب. جلّ حسابات الدولة، أعدّ مراقب المالية الفرنسي بتحالف مع خيرالدين تحقيقا يهدف الى ابراز دورالخزندار في العجز المالي للدولة، وقد كانت الحجّة الرئيسية ضدّ الخزندار تحويله لـ 2000 من التزامات قرض سنة 1863 لفائدته الخاصّة. هذا بالإضافة الى حصوله على العديد من الرشاوي من أصحاب البنوك والمرابين والرأسماليين الأجانب بصفة عامّة مقابل منحهم التنازلات وعقد القروض معه، وآخر هذه الرشاوي حصول الخزندار على 12000 ليرة من بنك لندن بتونس، وبناء على التحقيق في هذه المسائل شنّ مراقب الماليّة الفرنسي، وخيرالدين هجوما على الخزندار في ربيع عام 1873 كان من نتائجه أن أجبر الباي الخزندار على دفع قيمة الـ2000 التزام المحولة، غير أنّ فرنسا كانت تريد إزاحة الخزندار نهائيا من الحكم لأنه كان يشكل عقبة أمام تطوير نفوذها، وفي نفس الوقت نقطة ارتكاز للإنجليز، ولتحقيق هذا الهدف بعثت فرنسا بقنصل جديد مهمّته الرئيسية الحصول على خلع الخزندار وذلك بتهديد الباي بسبب نكثه لعهوده وعدم تسديد الديون في الآجال المحددة وباظهار الخزندار كسبب رئيسي في ذلك، وتواصلت الحملة الفرنسية ضدّ الخزندار 5 أشهر كان القنصل الفرنسي طيلتها يزور الباي يوميّا لإسداء "نصائحه" له، واستعملت فرنسا في هذه الحملة مصطفى بن اسماعيل وهو أحد أعوانها المقرّبين للباي، وأسفرت هذه الحملة في الأخير عن خلع الخزندار رغم

تدخل قنصلي ايطاليا وانقلترا ومساعيهما العديدة لدى الباي، وأمام فشل مساعيهما لإنقاذ الخزندار منحته انقلترا حمايتها خوفا من الإنتقام منه وعيّن خيرالدين بعد ذلك على رأس الوزارة الكبرى في اكتوبر 1873.

وهكذا يتضح أن دعم فرنسا لخيرالدين كان العامل الرئيسي في ارتقائه الى منصب الوزير الأكبر، لقد كان هذا الدعم في البداية ناتجا عن تطابق سياسة خيرالدين "الإصلاحية" مع ما تطمح إليه فرنسا في تلك الفترة، ولكنّه تواصل فيما بعد لأن خيرالدين منح فرنسا الأفضليّة على القوى الإستعمارية الأخرى طيلة مدّة طويلة من فترة تولّيه الحكم، وقد صرّح خيرالدين في نهاية عام 1873 أي في فترة ارتقائه للوزارة الكبرى: «يجب أن تكون سياسة الباي الخارجية تجاه فرنسا وانقلترا وإيطاليا عادلة ومتوازنة وعلى الباي أن يتجنّب كلّ شيء يمكن أن يؤول على أنه تفضيل لإحدى الدول، إن للإنجليز العديد من الإمتيازات، فلنمنح الفرنسيين والإيطاليين البعض منها.» ولكن خيرالدين رغم تصريحه هذا، كان يتباطأ كثيرا في الموافقة على الرخص التي يطلبها الإيطاليون، وبالمقابل كان يفضّل الإستثمارات الفرنسية، ومثال ذلك أن إيطاليا طلبت من الباي منحها حقّ مدّ السكة الحديدية بين تونس وباجة، واستغلال منجم الرصاص بالجهة نظرا إلى أن الأنجليز لم يبدؤوا بعد في انجاز الأشغال، غير أن تدخّل القنصل الفرنسي لدى خيرالدين جعله يمنح هذا التنازل لشركة «الباتينيول» الفرنسية، وقد انجزت هذه الشركة بالفعل هذا الخطّ في مدّة وجيزة

وقامت باستغلال مناجم الرصاص بمنطقة باجة. كما أن فرنسا أصبحت تستغلّ بمفردها شبكة التلغراف التي كانت تضمّ 4 خطوط تونس حلق الوادي المرسى، وتونس باردوالكاف، وتونس بنزرت، وتونس سوسة صفاقس قابس جربة. ومنح خيرالدين رأسماليا فرنسيا رخصة لبناء معمل لصنع السجائر في 1876، وتنازل عن بعض الأراضي لفائدة الفرنسيين وخصوصا "هنشير" سيدي ثابت الذي يمسح 12.000 هكتارا (بالنسبة الى هذا الهنشير نذكر أنه عندما فشل مشروع الشركة الفرنسية التي اشترته، سمح خيرالدين لنفسه بمنحها "تعويضا" تمثل في هنشير جديد مساحته 3.000 هك ومبلغ مالي قدره 30 ألف فرنك)، وحتى بعد إزاحته من الحكم باع خيرالدين أراضي النفيضة التي تبلغ مساحتها 96.000 هك لشركة القروض المرسيليّة بثمن بخس.

لقد ساعد خيرالدين على نهب خيرات القطر من قبل الرأسماليين الأجانب بسلوكه سياسة تخفيض الأداءات الجمركيّة الموظفة على المواد الفلاحية ولو أنّه كان في نيته تشجيع الإنتاج الفلاحي، فقد خفض الآداء الموظف على تصدير الصابون بنسبة 50٪ والآداء الموظف على تصدير حبوب الكتان بـ 60٪ والأداء الموظف على تصدير الحبوب بـ 20 ريالا عن كلّ قفيز، وبالإضافة الى كل ذلك اعتمد خيرالدين على الكثير من الفرنسيين في تسيير الإدارات الجديدة التي أنشأها : إدارة الأشغال العمومية التي كانت تحت إشراف الفرنسي «دوتور» والإدارة المالية تحت إشراف المراقب «لوبان» وإدارة

الطباعة، وقسم التلغراف كلها كانت تحت إشراف الفرنسيين وتضمّ العديد من الفنيين منهم، وكانت إدارة التعليم تحت إشراف المتفقد الفرنسي «روكا» وكان كلّ الأساتذة بفرع التعليم العصري بالصّادقية من الفرنسيين، وهكذا يتضح أن خيرالدين لم يكن من المعارضين بصفة مطلقة للتغلغل الرأسمالي الأجنبي بالقطر وهذا ما فسّر منحه العديد من الإمتيازات للرأسماليين الأجانب وخصوصا الفرنسيين.

إن العديد من الذين يريدون التدليل على "وطنية" خيرالدين يستندون إلى أقواله الداعية إلى ضرورة تطوير الصناعة بالقطر وعدم الإعتماد على استيراد كلّ البضائع من الخارج. ولكن خيرالدين كان يرى أنّه يمكن الإعتماد على الرساميل الأجنبية لتطوير هذه الصناعة الوطنية المزعومة نظرا لغياب الرأسمال المحلّي، فلقد ورد في جريدة الرائد التونسي (الناطقة باسم الحكومة) كردّ على المعارضين لتنازل خيرالدين عن الخطّ الحديدي الرابط بين تونس وباجة، إن هذا الخطّ ذو أهمية اقتصادية (نقل حبوب الشمال الى العاصمة) بما أنّ القطر لا يملك الموارد الكافية لإنجاز هذا المشروع لا بدّ من أجل تطوير البلاد من الإعتماد على الرساميل الأجنبية.

ولكنّنا إذا قلنا أن سياسة خيرالدين قد خدمت الفرنسيين بصفة رئيسية ودعمت مواقعهم فهل يعني هذا أن خيرالدين كان عميلا للفرنسيين بلا قيد ولا شرط مرتميا في أحضانهم مثلما كان الخزندار بالنسبة الى انجلترا ؟ كلاّ! وفي سقوط خيرالدين وملابسات

تخلّي فرنسا عنه خير دليل على ما نقول، فبعد أن استرجعت فرنسا مواقعها في القطر كانت تريد تعزيز نفوذها عبر برنامج استثمارات واسع النطاق يدعّم سيطرتها النهائية على تونس، لكن خيرالدين رفض العديد من المرات بعض المشاريع الفرنسية ومثال ذلك رفضه القطعي لبناء ميناء قرطاج، ورفضه حتى مناقشة مسألة ربط خط تونس باجة بالقطر الجزائري، وكان رفض خيرالدين لهذا المشروع يدلّ على خوفه من الخطر الذي يشكله مثل هذا الربط للخطوط الحديديّة مع الجزائر، وعلى معارضته الإحتلال المباشر للقطر، وكان خيرالدين يتزعّم الشرائح الإقطاعية المعادية للإستعمار المباشر والمتمسّكة بروابط القطر مع الإمبراطورية العثمانية ولو أنّها كانت شكلية، في هذا الإطار جاء الخلاف مع فرنسا حول مسألة حرب البلقان فعلى إثر دخول الإمبراطورية العثمانية في حرب مع الروس في نوفمبر سنة 1876 كان لابدّ من بعث إعانة ماليّة وعسكريّة للباب العالي تطبيقا "لفرمان" 1871، ولكنّ فرنسا التي لم تعترف قطّ بهذا "الفرمان" عارضت هذه الإعانة وطالبت خيرالدين باتخاذ موقف محايد في حرب البلقان، ولكن خيرالدين لجأ إلى حل وسط (خصوصا أمام العجز المالي للدولة) تمثّل في فتح اكتتاب لفائدة «الجهاد المقدّس» كما سمي آن ذاك إلا أن فرنسا رفضت حتى هذا الشكل من الإعانة، أمّا خيرالدين فقد أصرّ على بعث الإعانة التي تجمّعت نتيجة الإكتتاب والتي قدّرت بـ 3 ملايين من الريالات والعديد من الخيول والعتاد.

وهكذا أصبح خيرالدين منذ سنة 1876 بالنسبة الى فرنسا رجلا لا يواكب تطوّر مصالحها وبات عائقا أمام تطوّر نفوذهاه وبالفعل لقد صرّح روسطون قنصل فرنسا في ديسمبر سنة 1876 : «إن الوزير الأكبر أصبح استقلاليا أكثر من اللاّزم، إنّه عائق لا بدّ من إزاحته». لذا تخلّت فرنسا عن خيرالدين وأصبحت تبحث عن رجل آخر يأخذ مكانه ويكون عونا طيّعا لها لا يعارضها في أي مطلب من مطالبها ويحمي مصالحها المتعاظمة على الوجه الأكمل.

سقوط خيرالدين

إن تخلّي فرنسا عن خيرالدين أمر طبيعي لأن دعمها للشرائح الإصلاحيّة لا يمكن أن يكون إلاّ ظرفيا، ففي سبعينات القرن الماضي كانت كلّ القوى الإستعمارية تعمل على تعزيز مواقعها في العالم وعلى احتلال أكثر ما يمكن من مواقع النفوذ، وفي تونس أيضا كانت كل القوى الإستعمارية تسعى الى نيل نصيب الأسد في استغلال القطر واستعماره بصفة مباشر في النهاية ومن أجل ذلك كانت كلّ دولة استعمارية تسعى الى فرز شرائح اقطاعية موالية لها بصفة مطلقة وتفتح لها البلاد على مصراعيها، وبطبيعة الحال فإنّ الشرائح المتغطرسة والدموية من الإقطاع هي المؤهّلة أكثر من غيرها لتقوم بهذا الدور ولتخدم مصالح الإستعمار على الوجه الأكمل وتمكنهم من نهب خيرات البلاد، ولذا فإنّ دعم فرنسا لخيرالدين والشرائح الإصلاحية و"المستنيرة" من الإقطاع لم يكن سوى دعما ظرفيا أملته موازين القوى بين الإستعماريين، والصعوبات التي كانت تعيشها فرنسا سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي، وقد رأت فرنسا في دعمها لهذه الشرائح طريقة للمحافظة على مصالحها، ولكن عندما استرجعت أنفاسها وحققت ما كانت تطمح إليه، تخلّت عن هذه الشرائح لتعمل على فرز شرائح متغطرسة موالية لها. وهكذا فإنّ تخلّي فرنسا عن

خيرالدين كان بمثابة الإعلان عن نهاية حكمه خصوصا وأنّ الإيطاليين والأنقليز كانوا يكنون له العداء الشديد، فقد استغلّت جميع الأطراف عودة الصعوبات المالية سنة 1876 - 1877 وعجز الدولة عن تسديد ديونها لتشنّ حملات صحفيّة ضد خيرالدين محمّلة إيّاه مسؤولية الوضع المالي بالبلاد، وكانت بعض الأوساط الرأسمالية الفرنسية هي التي تغذّي هذه الحملات وتمجّد في نفس الوقت مصطفى بن اسماعيل عون فرنسا الذي وجدت فيه ضالتها، وكانت الصحف الإيطالية من جهتها تندّد بخيرالدين وتمجّد الخزندار وقد قال خيرالدين عن هذه الحملات «إن خصومي ينقسمون الى شقين، الشقّ الأول هو الذي يهاجمني في صحيفة «الجمهورية الفرنسية» ويتّهمني بالإرتماء في أحضان تركيا والتخلّي عن بلادي لفائدتها وهذا تلميح خبيث هدفه إثارة شكوك جلالة الباي والحكومة الفرنسية ضدّي، أمّا الشق الثاني فهو يتشكّل من بعض الصحف الإيطالية التي تتهمني ببيع تونس لفرنسا بهدف إظهاري كخائن لجلالة الباي ولمعتقداتي» ويتضح من هذا التصريح أن خيرالدين كان يريد الإبقاء على دعم فرنسا وفي نفس الوقت المحافظة على سياسته الرامية إلي إبقاء الروابط الروحية مع الباب العالي والحيلولة دون سقوط القطر العربي التونسي تحت الإستعمار الأوروبي المباشر.

وبالطبع لم يكن ذلك ممكنا لأنّ المحافظة على الدعم الفرنسي كان يعني الإرتماء أكثر فأكثر في أحضان فرنسا وتمكينها من تطبيق برنامجها الذي يهدف الى

تهيئة البلاد للغزو المباشر، وهذا ما كان خيرالدين يعارضه، ولم تكن القوى الإستعمارية وحدها تحقد على خيرالدين بل كان الباي يشاطرها هذا الحقد، ذلك أن إجراءات خيرالدين لم ترق للباي لأنه رأى فيها حدّاً من نفوذه بالإضافة الى تضايقه من تخفيض خيرالدين من نفقات العائلة الباياتية، وقد زاد تصلّب خيرالدين الأخير في تخفيض هذه النفقات في ربيع 1877 من حقد الباي عليه، وهكذا انتهت الحملة التي شنتها القوى الإستعمارية على خيرالدين بأن قدّم هذا الأخير استقالته للباي والتي قبلها منه أعضاء المجلس ويصف ذلك بقوله «دعاني جلالة الباي إلى تقديم ما صرحت به الليلة البارحة له (أي تقديم الإستقالة) وعندما انتهيت من كلمتي شكرني الباي ولم يبد أيّ ملاحظة أو معارضة، ومن هنا يتّضح أن الخطّة كانت مرسومة بصفة مسبّقة من قبل خصومي حتى تنجح، فليفرحوا إذن» إن استغراب خيرالدين يعود إلى أنه تقدم في العديد من المرات باستقالته للباي كتهديد له كلّما أراد صلوحيّات أو نفوذا أكبر وكان الباي في كلّ مرّة يرفضها، ولكنّه في هذه المرّة كانت الظروف تختلف ولمّا تقدّم خيرالدين باستقالته كان كلّ شيء مهيّأ لكي تقبل.

وعين الباي محمد خزندار على رأس الوزارة الكبرى (وهو غير مصطفى خزندار الذي تعرضنا إليه سابقا) لكنّه لم يبق طويلاٍ إذ سرعان ما عوّض بمصطفى بن اسماعيل عميل فرنسا الذي عرف بمعاداته للإنقليز والإيطاليين وبارتمائه في أحضان الفرنسيين فكان لا

يقوم بأيّ عمل دون مشورة القنصل الفرنسي ولا يعارضه في أيّ مطلب يتقدّم به، وقد لبّى له ربط باجة بالقطر الجزائري، وهذا المطلب الذي كان خيرالدين رفضه وبقي مصطفى بن اسماعيل على رأس الوزارة الكبرى حتى التدخل العسكري المباشر سنة 1881.

وهكذا فإن خيرالدين سلك سياسة متواطئة مع الإستعمار ولم يكن من الوطنيين المعارضين للتغلغل الأجنبي كما يزعم البعض، فقد ترأس اللجنة المالية الدولية التي وضعت كل موارد البلاد تحت تصرّفها والتي جعلت من القطر التونسي بقرة حلوبا على ذمّة الرأسماليين الأجانب، وكان خيرالدين يرى في هذه اللجنة ورقة هامّة في صراعه مع الخزندار وفي تصفية الأوضاع الماليّة للقطر وإيقاف سلسلة القروض التي كان يعارضها، كما أنّه لم يعارض دخول الرساميل الأجنبية لأنّه كان يرى فيها وسيلة لتصنيع البلاد، ما دامت تفتقر الى الرساميل المحلّية، ومن أجل المحافظة على دعم فرنسا التي التقى معها فيما كانت تطمح الى تحقيقه في تلك الفترة وقد سلك سياسة اعطاء الأفضلية للإستثمارات الفرنسية، وذلك تحت شعار الموازنة بين القوى الإستعمارية، لكنّ خيرالدين لم يكن العون الفرنسي اللاّمشروط، فلقد خالف سياستها بصفة جليّة عندما تزعّم مهمة الحصول على "فرمان" 1871، كما أنّه وقف في نهاية حكمه دون انجاز فرنسا لبعض مشاريعها ورفض تلبية مطالب الفرنسيين التي كان هدفها التمهيد لإحتلال القطر، ومن هنا يتضح أن خيرالدين كان من بين الشرائح الإقطاعية التي وإن

سلكت سياسة متواطئة مع الإستعمار وقدّمت تنازلات له فإنّها عارضت الإحتلال المباشر وعملت على تجنّبه.

وهكذا فإن خيرالدين لم يصعد الى الحكم ولم يتمتّع بدعم فرنسا لأنّه كان عونا لا مشروطا وطيعا لها، بل لأنّ مصالح الفرنسيين في تلك الفترة التاريخية بالذات كانت تقتضي الإعتماد على الإقطاعيين ذوي الإتجاهات "الإصلاحية" الذين أرادوا بدورهم استغلال هذا الدعم في صراعهم مع بعض الشرائح المتغطرسة والدمويّة من الإقطاع ولكن فرنسا تخلّت عنهم وخصوصا عن زعيمهم خيرالدين عندما اقتضت مصالحها ذلك وعندما نضجت مرحلة انتقال القطر من وضع شبه المستعمر وشبه الإقطاعي الى وضع المستعمر وشبه الإقطاعي.

مراجع الدراستين

1) جان غانياج : أصول الحماية الفرنسية بتونس 1861 - 1881 بالفرنسية (خاصة الباب الخامس)، إصدار الدار التونسية للنشر سنة 1968.

2) ابن ابي الضياف : اتحاف اهل الزمان (الجزء الثالث خاصّة)، الدار التونسية للنشر سنة 1967.

3) ثورة علي بن غذاهم 1864 نشر الدار التونسية للنشر - جزءان : الأول نشر في 1967، الثاني نشر في 1969

4) بن سلامة : ثورة بن غذاهم - الدار التونسية للنشر 1967

5) قرانشان : وثائق متعلقة بأحداث 1864 - جزءان نشرا سنة 1935

6) ن. فوكون : تونس قبل الإحتلال الفرنسي وبعده - جزءان

7) دي كونسان : السياسة الفرنسية بتونس (بدون تاريخ)

8) م. قاندولف : حوادث 1864 بالساحل وخاصة بسوسة - عن وثائق غير منشورة (المجلّة التونسية 1918).

9) م.قدوسو : تونس في 1864 وغزوة ايطالية

فاشلة "الإستعلامات الايطالية" نشر في جوان 1932.

10) أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك : خيرالدين باشا التونسي تحقيق المنصف الشنوفي. الدار التونسية للنشر ماي 1972.

11) تاريخ الأقطار العربية الحديث : لفلادمير ب. لوتسكي - اعداد الطبعة الروسية : افانوف - مراجعة بوري روشين (النص العربي الطبعة السابعة حزيران 1980)

الفهـــرس

الدراسة الأولى

الإطار التاريخي لأحداث انتفاضة 1864

الدراسة الثانية

استعباد تونس أثناء حكم خير الدين



Mouyn